



# الآثار المترتبة على الانقسام الفلسطيني من منظور النوع الاجتماعي

المبادرة الفلسطينية لتعزيز الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

رام الله- فلسطين

2017



مشروع تعزيز مشاركة النساء في بناء السلم الأهلي

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح

الإشراف العام: د. نادر سعيد فقهاء

إعداد الباحث: أ. محمد فيصل الشعبي

منسق العمل الميداني في غزة: أ. هشام السطري

مديرة المشروع: أ. ريم زياد غطاس

المساعد البحثي: أ. سليمان ناجي

تدقيق لغوي وتحرير: عبد الرحمن أبو شمالة

طاقم مفتاح:

أ. لميس الحنتولي – مديرة برنامج حوار السياسات والحكم الرشيد

أ. نجوى صندوقة ياغي – مديرة مشروع دعم الدور القيادي للنساء داخل مجالس الهيئات المحلية

أ. حنين شعبي – المساعدة الإدارية لبرنامج حوار السياسات والحكم الرشيد

## رقم الصفحة

## الفهرس

5

### • الملخص التنفيذي

11

- الفصل الأول: المقدمة، المنهجية، الخلفية
  - المقدمة
  - منهجية الدراسة
  - الخلفية (الإطار النظري والأدبيات)

22

### • الفصل الثاني: تحليل النتائج ورواية القصة من وجهة نظر النساء

32

36

- أولاً: الأضرار الاجتماعية والأسرية
- ثانياً: الأضرار المباشرة الواقعة على النساء
- ثالثاً: آثار الانقسام على البيئة الحقوقية والاجتماعية

67

69

70

### • الفصل الثالث: استراتيجيات النساء البديلة للتخفيف من آثار الانقسام

- أولاً: استراتيجيات النساء لتجاوز الآثار السياسية والأمنية
- ثانياً: استراتيجيات النساء لتجاوز الآثار الاجتماعية
- ثالثاً: استراتيجيات النساء لتجاوز الآثار الاقتصادية

72

75

84

### • الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

- أولاً: الاستنتاجات الرئيسية

- ثانياً: التوصيات

- المرفقات (حالات دراسية)

## قائمة الرسوم التوضيحية

- رسم توضيحي (1): الآفات الناجمة عن الانقسام وأسبابها
- رسم توضيحي (2): عدد حالات الانتحار منذ العام 2009 حتى العام 2016
- رسم توضيحي (3): ممارسات عاشتها النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة
- رسم توضيحي (4): أنواع الاعتقالات في الضفة الغربية وقطاع غزة
- رسم توضيحي (5): أنواع الممارسات المتفرقة في الضفة وغزة
- رسم توضيحي (6): حقائق صرحت بها النساء تشير إلى حقائق غير معلنة
- رسم توضيحي (7): الأضرار التي لحقت بالنساء نتيجة الممارسات السياسية والأمنية
- رسم توضيحي (8): مخاوف النساء المباشرة من الانقسام
- رسم توضيحي (9): مخاوف النساء غير المباشرة من الانقسام
- رسم توضيحي (10): أنواع الانتهاكات للحريات العامة والشخصية المتعلقة بالنساء بعد الانقسام
- رسم توضيحي (11): حالة النساء القضائية والحقوقية جراء الانقسام
- رسم توضيحي (12): آثار الانقسام على حياة النساء الاجتماعية والنفسية
- رسم توضيحي (13): الآثار الاقتصادية والمعيشية للانقسام على النساء
- رسم توضيحي (14): استراتيجيات النساء البديلة لتجاوز آثار الانقسام

## قائمة الأطر

- إطار (1): السلطات الأمنية تخير المواطنين: السكوت أو الهجرة!
- إطار (2): أبوها وأخوها قتلا زوجها فرفضت العودة إليهم، ولأنها تزوجت بشقيق زوجها فزوجته تركته
- إطار (3): ظاهرة عدم التشبث بالانتماء السياسي مؤقتة أم دائمة؟!
- إطار (4): اعتقال الزوج والأبناء للضغط على نائب في المجلس التشريعي من حماس
- إطار (5): الفروقات بين التشريعات المتعلقة بالأسرة والنساء الصادرة بين الضفة وغزة بعد الانقسام
- إطار (6): الأم بالضفة والأبناء في غزة وحبل الوصال مقطوع والعلة سياسية قانونية
- إطار (7): علاقات عائلية وتجاورية مهددة
- إطار (8): تشتت أسرة بسبب الاستنكاف
- إطار (9): الأنفاق في قطاع غزة

## الملخص التنفيذي

### مقدمة

هذه نتائج دراسة قام بها مركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" لصالح مؤسسة المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح". وتم إعداد الدراسة من خلال المنهج الكيفي متعدد الأدوات؛ مراجعة الأدبيات، والمقابلات المعقمة، والمجموعات البؤرية المركزة، والحالات الدراسية. وتم وضع الأسئلة البحثية من خلال منهج تشاركي بين فريق البحث في أوراد، ومسؤولات المشروع في مؤسسة مفتاح، وعضوات لجنة الظل النسوية للجان المصالحة الوطنية "وفاق"، من أجل فهم أعمق للأهداف البحثية، وما سيتم تحقيقه. وتمت مقابلة 50 امرأة فلسطينية من محافظات الضفة الغربية (18)، وقطاع غزة (32). وجرى استهداف النساء المتضررات من الانقسام وتبعاته. كما تم إجراء مجموعتين بؤريتين مركزتين وحالتين دراسيتين في قطاع غزة. قام الفريق بتنفيذ العمل الميداني في الفترة الواقعة بين 5 كانون الثاني لغاية 17 شباط 2017، وفيما يلي ملخص لأهم نتائج الدراسة والتوصيات:

### أولاً. الاستنتاجات الرئيسية

- لقد عانت النساء الفلسطينيات، كما عانى المجتمع الفلسطيني، من أضرار جمة جلبها الانقسام السياسي. وقد ترافق الانقسام مع تراجع مكانة القضية الفلسطينية إقليمياً وعالمياً، كما ازدادت التدخلات الإقليمية في الشأن الفلسطيني على حساب تراجع الضغوطات الدولية لوقف خروقات إسرائيل للاتفاقات الموقعة مع السلطة. أما محلياً، فقد تراجعت ثقة المجتمع بالقانون والقضاء بعد الخروقات التي ارتكبت بحق المواطنين/ات، كما انعكست الهوة الأيديولوجية بين فتح وحماس على المجتمع، فضربت وحدته، وعقده الاجتماعي؛ سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة. وترافق ذلك مع تفاقم الأضرار الاقتصادية والمعيشية، حيث ارتفعت معدلات الفقر والبطالة، وازدادت الضرائب، وفرضت قيود اقتصادية وسياسية متنوعة. كما انتشرت سلوكيات وأفات مجتمعية خطيرة؛ كجرائم القتل، والانتحار، والمخدرات، والسرقات، ... وغيرها. انعكست هذه الأضرار، بشكل مباشر وغير مباشر، على النساء، وفاقمت من تراجع مستويات معيشتهم ومنسوب الحقوق في ظل تصاعد العنف الموجه ضد النساء والفتيات وغياب القانون، وتوغل التوجه الأمني في الحكم، وزيادة التسلح والعسكرة.
- عانت نساء قطاع غزة، بشكل خاص، من الانقسام وتبعاته. ففي ظل تراجع سيادة القانون، تعرضت النساء لسنوف الانتهاكات كافة؛ كالقتل، والعنف المباشر، والتهديد بالعنف، كما تعرضن للخطف، والاعتقال السياسي، والتعذيب، والمنع من السفر. كما يسيطر الخوف على غالبية النساء جراء الحروب التي تشنها إسرائيل، وكذلك من التوجه العسكري للميليشيات التي تلعب دوراً كبيراً في حياة سكان غزة، ومستوى انتشار السلاح في البيوت والأحياء. وقد واجهت النساء، كما الأسر، أوضاعاً كان عليهن خلالها أن يتواجدن في خضم إطلاق النار بين الأطراف العسكرية المتحاربة. كما صرحت النساء بالشعور بالخوف والقلق جراء التدريبات العسكرية وسماع الانفجارات، والخشية من انضمام أبنائهن لمخيمات عسكرية بهدف التدريب. أما في الضفة الغربية، فإن النساء صرحن بالمعاناة جراء الملاحقة والتهديد والرقابة لهن ولأفراد أسرهن، وكذلك من التمييز في التوظيف، وتقديم الخدمات الحكومية. كما تم تسجيل حالات اعتداء ضد نائبات المجلس التشريعي والصحفيات.

- أما الأضرار على المستوى السياسي في قطاع غزة، فتتمثل في تفاقم مخاوف النساء من التعبير عن آرائهن ومواقفهن السياسية، كما مُنعن من المشاركة السياسية والتظاهر والمشاركة في الحياة العامة، ومورست بحقهن أصناف شتى من الاضطهاد والرقابة المشددة على نشاطهن السياسي. وفي الوقت نفسه، تم التضييق على النساء الناشطات من المعارضة، ومنع عمل مؤسسات أهلية واتحادات نقابية؛ كالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية. هذا وتنامت الصراعات السياسية بين النساء وأهاليهن وجيرانهن على خلفية الانقسام، ما أجبر بعضهن على الهجرة قسراً من منطقة إلى أخرى داخل القطاع، أو الانتقال إلى الضفة. أما بالنسبة لنساء الضفة، فتم تقييد مشاركتهن السياسية، فلم يتمكن من المشاركة في المظاهرات والمسيرات إلا بتراخيص مسبقة. هذا، وتمت مراقبة آرائهن ومواقفهن السياسية؛ سواءً على صفحات التواصل الاجتماعي، أو حتى في سياق قيامهن بدورهن كصحفيات وإعلاميات، إضافة إلى فصل النساء من الوظائف الحكومية نتيجة لانتماءتهن السياسية، وتم تهميش دورهن في الانتخابات، ومنعهن من ممارسة حقوقهن في الحياة الديمقراطية، ووضع العراقل أمام مشاركتهن كناخبات ومرشحات في انتخابات مجالس الهيئات المحلية، ومجالس الطلبة في الجامعات.
- أما بالنسبة للحريات العامة والشخصية، فإنها مشتركة إلى حد كبير بين الضفة والقطاع، ففي كلتا المنطقتين، تم منع النساء من حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام، كما منعن من السفر، وتقييد حرية العبادة، وتسييس المساجد والمدارس. أما في قطاع غزة، فقد تم تقييد الحريات الشخصية بشكل ملحوظ، من حيث مراقبة لباس النساء، والتدخل بحرياتهن الشخصية، من حيث الحركة، والاختلاط، والتدخين، والسفر.
- حقوقياً وقضائياً: تتباين الفروقات في الأضرار على النساء جراء الانقسام بشكل ملحوظ بين المنطقتين. ففي قطاع غزة، أصدرت حكومة حماس 47 قانوناً، و2446 قراراً من العام 2007 حتى العام 2014.<sup>1</sup> وكان لهذه القوانين وقع شديد على حياة النساء، حيث إن العديد من مسودات ومشاريع القوانين الجديدة، تقلل من الهامش الحقوقي المتاح للنساء، ما يتناقض مع القانون الأساسي الفلسطيني. ومن بين هذه القوانين، قانون العقوبات الذي ينص على جلد الزانية، ويتوسع في تطبيق عقوبة الإعدام؛ كإعدام الزانية/المحصنة (المتزوج/ة)، كذلك قطع اليد للسارق/ة. أما قانون التعليم، فينص على الفصل بين الجنسين عند بلوغ سن التاسعة. أما فيما يتعلق بالقضايا الأسرية، فقانون الخلع في القطاع مقيد بحالات خاصة، بينما قانون الشقاق والنزاع يمنح الزوج حق تطليق زوجته دون حصولها على أي حقوق إذا أثبت أنه تعرض للضرب أو الشتم من قبل زوجته. أما فيما يخص معاناة النساء في القضاء، فهي مشتركة بين الضفة والقطاع، حيث تعاني النساء من نفوذ الشخصيات القيادية على القانون، والمحسوبيات والفساد، كما يعاني من ارتفاع تكاليف أجرة التقاضي وطول الإجراءات. ولكن النساء في قطاع غزة يعانين، وبشكل أكبر، من مسألة تطبيق القانون مقابل التوسع في ترك النساء حقوقهن للأطر غير الرسمية العشائرية والعائلية.
- أما اجتماعياً ونفسياً، فإن قطاع غزة كان له حصة الأسد من الاختلالات الاجتماعية التي جلبها الانقسام على النساء، حيث قطعت العلاقات بين الأخوة والأخوات، والزوج والزوجة (كالطلاق في بعض الحالات)، ووصلت حد العنف اللفظي والجسدي والقطيعة الدائمة. أما على صعيد العلاقات بالجيران والأصدقاء، فهناك تقارير حول نزاعات متزايدة، بلغ بعضها

<sup>1</sup> تقرير وطن للأبناء بعنوان: "حماس شرعت 47 قانوناً وحكومتها أصدرت 2446 قراراً خلال 7 سنوات"، انظر/ي:

حد التهديد بالقتل. أما بالنسبة للنزاعات الأسرية، فتم تسييسها، وسجلت حالات طلاق وعنف كبيرة. كما سيطر الأقارب الذكور على المتزوجات اللواتي فقدن أزواجهن (بسبب القتل أو اللجوء)، وأصبحت قرارات الزواج أو الطلاق بالنسبة للبعض مرهونة بالهوية الحزبية. كما صرحت بعض النساء بانخفاض مستوى ثقتهن بأنفسهن وبقدراتهن، وبارتفاع معدلات الاكتئاب بينهن، نتيجة الشعور بعدم القدرة على مقاومة الظلم وإحداث التغيير. هذا واضطرت العديد من النساء إلى القيام بأدوار جديدة ومتراكمة من حيث إعالة الأسرة، والقبول بأعمال دونية ومنخفضة الأجر. كما اضطرت العديد من النساء بحمل أعباء مضاعفة داخل الأسرة مثل تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، وتحمل مسؤولية التربية في ظل الوضع النفسي للكثير من الأزواج المستنكفين عن العمل في المؤسسات الحكومية، أو العاطلين عن العمل بسبب الأوضاع الاقتصادية، أو التمييز ضدهم بسبب انتمائهم الحزبي. وسجلت حالات عنف جسدي وجنسي وخيانة زوجية (فعلية أو افتراضية عبر الإنترنت)، وكذلك حالات إدمان وتوغل في عالم الجريمة. وفي ظل هذه الأجواء المترافقة مع تساهل في الفتاوى المبالغ في حقوق الرجال، تزايدت ظواهر تعدد الزوجات والطلاق والعنف، وتكدست القضايا في المحاكم دون حلول منصفة. أما بالنسبة لنساء الضفة، فإن الأضرار الاجتماعية أقل خطورة من نظيرتها في القطاع، إذ تتمثل في تضرر بعض العلاقات بين الأخوة والأخوات، والأصدقاء والجيران نتيجة التعصب للآراء السياسية. وتشعر النساء بالسوء والإحباط تجاه أنفسهن وتجاه المجتمع نتيجة لتغير طريقة تفكير المجتمع القائمة على الحزبية المفرطة. وتشعر بعض النساء بالفراغ النفسي والإحباط لتحملهن أعباء الأسرة نتيجة غياب أزواجهن المعتقلين سياسياً.

- تعرضت النساء في قطاع غزة لخسائر اقتصادية فادحة جراء الانقسام، منها ما جاء مباشرة مع سيطرة حماس هناك، حيث فقدت النساء منازلهن بسبب الحرق أو التهجير وفقدان العمل، ما اضطرت النساء إلى القيام بدور البحث عن مساعدات إغاثية بالنيابة عن الأسرة، وإلى التكيف مع ترتيبات غير مناسبة للسكن. أما الخسائر الاقتصادية الناجمة عن أسباب سياسية-أمنية؛ ففي القطاع، تم الاستيلاء على المؤسسات الخيرية والنسوية والمصانع والعقارات المدرة للدخل بقرارات سياسية. أما في الضفة، فإن عدداً من النساء تتحمل مسؤوليات اقتصادية كبيرة نتيجة للاعتقالات السياسية لمعيلي الأسر.
- صحياً: ضاعف الانقسام من المسؤوليات الملقاة على كاهل النساء في الضفة والقطاع، وذلك لتردي الأحوال الصحية وتزايد الأمراض المزمنة كالضغط والسكري وهشاشة العظام وأمراض القلب. أما أضرار النساء في القطاع، فتتمثل في تردي الأحوال الصحية لأفراد أسر النساء، ما زاد من مسؤولياتهن تجاه رعاية ذوي الإعاقة، والتعامل مع الاكتئاب والأمراض النفسية؛ سواء فيما يخصهن أو أفراد أسرهن، وبخاصة الأطفال الذين يعانون من التبول اللاإرادي، ونوبات البكاء والكوابيس.
- حاولت النساء التعايش مع الانقسام عبر التخفيف من آثاره عليهن وعلى أسرهن، من خلال تبني استراتيجيات بديلة للتعايش والتكيف مع الضرورات المفروضة عليهن، وباعتبارهن الراعيات والمضحيات من أجل الأسرة جمعاء. وفي الوقت نفسه، لا يمكن إغفال دور النساء الريادي والمسؤول والمبدع في تقديم حلول مبتكرة أتت أكلها بشكل ملفت للتخفيف من مظاهر العنف، أو توفير الحماية لهن ولأسرهن، أو تطوير أوضاع الأسرة، أو العمل الجماعي من أجل إنهاء الانقسام.

ولتوضيح ذلك، يمكننا تقسيم هذه الاستراتيجيات إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

1. **استراتيجيات سياسية-أمنية:** رأت النساء في هذا الملف خطورة محققة تجاههن وأسرهن، فسياسياً، لم تتوقف النساء عن الدعوة إلى الوحدة الوطنية على مستوى الأسرة والحي والمجتمع ككل. كما أنهن وجدن في التحديات السياسية فرصة للوحدة بين أبناء الأسرة الواحدة، إضافة إلى قيامهن بإنهاء النقاشات السياسية بين أفراد الأسرة قبل احتدام الأجواء. أما على الصعيد الأمني، فقد استخدمت النساء استراتيجيات عديدة منها؛ اتباع منهجية التفاوض مع الجهات الأمنية في حال الإحساس بأي خطر على أي فرد من أفراد الأسرة. ومنهن من تخفين وتحركن سراً بلباس الخمار لتواصل إعالة أسرتهن. ومن النساء من تقوم بتوعية وتحذير عائلتهن وأسرتهن من المخاطر الأمنية. أما الصحافيات، فانتهجن مبدأ التخلي عن تغطية بعض القضايا التي تهدد أمنهن الشخصي، بينما اضطر عدد منهن إلى الهجرة خارج البلاد، فيما ركزت أخريات على كتابة مواد إعلامية تنبذ الانقسام وتحض على الوحدة.
2. **استراتيجيات اجتماعية- نفسية:** هذا النوع من الاستراتيجيات يبين حجم التأثير والفعالية للنساء في التعاطي مع الانقسام وتداعياته على الرغم من ضيق الفضاء المتاح لهن. فعلى سبيل المثال، سعت النساء إلى تهدئة الأجواء النفسية والعصبية، وتقديم الرعاية والحماية الاجتماعية للأسرة. وقمن بمكافحة الآثار النفسية التي يتعرض لها أفراد أسرهن نتيجة الاعتقال السياسي. كما أنهن انتهجن استراتيجية التوجه إلى الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية؛ من أجل تلبية حاجات أفراد الأسرة، وتوفير الحماية لهم. وفي بعض الأحيان، تم الدفع بالنساء لأخذ هذا الدور، حيث تستهدف العديد من الجمعيات النساء بشكل رئيس.
3. **استراتيجيات اقتصادية:** انتهجت النساء استراتيجيات عملية عدة في هذا الإطار؛ كتفكيرهن في حلول عملية للخروج من المأزق الاقتصادية والأمنية التي تهدد حياة الأسرة بسبب الانقسام؛ فمن الاستراتيجيات المتبعة، قيام بعض النساء ببيع ممتلكاتهن كالبيت والأرض والمصاغ الذهبي من أجل الانتقال لمنطقة أخرى لتجنب المخاطر الأمنية. وبذلك تتكبد النساء (وأحياناً وحدهن) خسائر مادية باهظة، حيث تباع منزلها بأبخس الأثمان، وتشتري منزلاً آخر بمبلغ كبير، الأمر الذي يجبرها على التعامل بالدين أو الاقتراض من البنوك. وفي إحدى الحالات الواردة في الدراسة، قامت إحدى النساء ببيع منزلها وشراء آخر مرتين بسبب المخاوف الأمنية ذاتها، وبذلك تتراكم عليها القروض البنكية ضعفين. ومن جانب آخر، ونتيجة لارتفاع معدلات الفقر والبطالة في صفوف النساء والشباب، فإن النساء تستخدم استراتيجيات التدبير المنزلي بطرق إدارية مبتكرة، وبخاصة في قطاع غزة، فمثلاً: بالنظر إلى حالة الأبناء المتزوجين العاطلين عن العمل، تقوم أمهات هؤلاء المتزوجين الذين غالباً ما يعيشون في المنزل ذاته، أو في منازل قريبة من أمهاتهم، بتقاسم الطعام اليومي بهدف التخفيف من المصروف الكلي للعائلة. وفي أحيان أخرى، تتقاسم الأمهات مع أبنائهن رواتبهن الشهرية، أو رواتب أزواجهن، كي يستطعن التكيف مع الظروف الاقتصادية القاهرة.



إن العواقب الوخيمة التي ألمت بالمجتمع الفلسطيني والنساء تحديداً جراء الانقسام، كبيرة. وفي ظل غياب أي دور ريادي لأي جهة سياسية حالياً، فإن التفكير يتجه نحو استثمار جهود اللجنة النسوية الموازية للجان المصالحة التي شكلتها "مفتاح"، واستخدامها كأداة ضغط على جميع الأطراف ذات العلاقة، لاسيما الحركة النسوية (بأطرها واتحاداتها)، بهدف الدفع نحو التأثير على ملف الانقسام، وإنهاء معاناة النساء الناجمة عنه، وذلك بالخطوات التالية:

- تشكيل لجنة تحضيرية للجنة النسوية الموازية للجان المصالحة لتقوم بوضع خطة استراتيجية يتم فيها توضيح أهداف ورؤية وخطة عمل اللجنة، وتشكيل لجان فرعية متخصصة داخل اللجنة لتكون قادرة على تناول ملفات الانقسام ذات العلاقة بالنساء، كالسياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والقانوني، والأمني، والإعلامي، وتوضيح معايير وشروط الانضمام للجنة، ووضع نظام داخلي ومدونة سلوك لها.
- تقوم اللجنة النسوية الموازية للجان المصالحة بالعمل مع المؤسسات النسوية ومؤسسات حقوق الإنسان؛ بهدف تعزيز استهدافها للنساء المتضررات من الانقسام، من أجل توفير خدمات صحية واجتماعية ودعم اقتصادي وإرشاد نفسي-اجتماعي، وتوفير الحماية والإرشاد القانوني. كما يتم دفع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والأحزاب إلى العمل على تقديم الحماية وتوفير الأمن للنساء، والدفع نحو المصالحة المجتمعية، والتشديد على دور مؤسسات حقوق الإنسان، وإظهار الانتهاكات التي تعاني منها النساء (والأطفال) من منطلق حقوقي، لوضع القضية في مجراها الحقوقي.
- تقوم اللجنة النسوية الموازية بتنظيم حوارات ولقاءات مع النساء من مختلف الفضاءات لمناقشة شكل النظام السياسي الذي تريده النساء، وتحديد ماهية العقد الاجتماعي الذي يردنه بالتناسق مع مفاهيم حقوق الإنسان، والمواطنة الكاملة، ووثيقة الاستقلال.
- البدء بالتواصل مع أعضاء/عضوات المجلس التشريعي، وممثلي/ات مؤسسات المجتمع المدني والأهلي والاتحادات والنقابات والقطاع الخاص والقياديات والقياديين في الفصائل والقوى الوطنية والإعلاميين ومجالس الطلبة في الجامعات؛ من أجل التعريف باللجنة النسوية وأهدافها وتطلعاتها، ورصد الآراء والتوقعات من هذه اللجنة، وفرص تأثيرها على جهود المصالحة.
- السعي نحو متابعة لقاءات المصالحة الوطنية، وتقديم أوراق وآراء ومواقف تجاه القضايا المطروحة على طاولة المصالحة، والضغط على أعضاء اللجان المنبثقة عن اتفاقيات المصالحة الوطنية لاستكمال العمل على الملفات المنوطة بهم.
- التنسيق العالي مع جميع الأطراف الفاعلة والضاغطة نحو تحقيق المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام في الضفة وقطاع غزة، عبر التفاعل والمشاركة في مختلف الأنشطة التي يتم تنظيمها لهذا الغرض.
- التواصل الفعّال مع ممثلي الفصائل الفلسطينية المختلفة، ووضعهم/ن في صورة الضرر الواقع على النساء الفلسطينيات، وعلى الأسر والعلاقات داخلها بين النساء والرجال،

وانعكاس ذلك على الأجيال القادمة، وإظهار أهمية القضية وأبعادها، والسعي إلى إعطائها شرعية لتصبح على أجندة الأحزاب.

ولتحقيق ذلك بمجمله، لا بد للجنة النسوية الموازية للجان المصالحة، وبالتعاون مع المؤسسات النسوية والحقوقية، من القيام بالآليات/الخطوات العملية التالية:

✚ إصدار ورقة موقف أساسها مخرجات هذه الدراسة، لتعبر عن أضرار الانقسام على النساء سياسياً واجتماعياً وقانونياً وحقوقياً واقتصادياً، ونشرها إعلامياً، وإرسال نسخ خاصة لقادة الفصائل الفلسطينية، وعلى رأسهم الرئيس محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية، ونواب المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

✚ تنظيم مؤتمرين سياسيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لاستعراض نتائج الدراسة، وذلك بحضور ممثلي الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية، وممثلي المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وذلك لفتح نقاش مسؤول، والخروج بمجموعات توصيات عملية للتحرك من أجل وضع خارطة طريق تنفيذية تعجل من إنهاء أضرار النساء كافة الناجمة عن الانقسام. ويتم فيه التأكيد على أهمية دور اللجنة النسوية في مراقبة وتقييم اللقاءات التي تجري لإنهاء الانقسام.

✚ تنظيم سلسلة لقاءات مجتمعية وسياسية مع كافة الأطر والقوى المجتمعية في عموم المحافظات في الضفة والقطاع؛ من أجل توضيح الأضرار التي جلبها الانقسام على النساء.

✚ قيام اللجنة النسوية الموازية للجان المصالحة بدعوة الحراك النسوي من أجل تقديم مقترح لتشكيل لجنة مع الأحزاب والفصائل الفلسطينية، وبالتعاون مع مؤسسات حقوق الإنسان، لحل مشكلات النساء المحلية في قطاع غزة تحديداً؛ كأزمة المهجرين/ات قسراً خارج القطاع، وفض نزاعات النساء الأسرية كالطلاق، وحضانة الأولاد التي تم تسييسها، ومشكلات النساء الأخرى المتعلقة بمصادرة الممتلكات والعقارات، والحرمان الوظيفي، والترقيات للمستكفين، وقطع العلاقات العائلية، والأصدقاء، والجيران. أما في الضفة، فمن الممكن القيام بدور مماثل من أجل النظر في قضايا الاعتقالات السياسية، والتوظيف، والرقابة على الصحافيات.

## الفصل الأول المقدمة والمنهجية والخلفية

### 1. مقدمة

تستمر حالة الإحباط الشعبي مع استمرار الانقسام الفلسطيني وتفاقم الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة والفجوات بينهما. إن استدامة الانقسام ومأسسته أثرت سلباً على تعزيز قيم ومبادئ الحكم الرشيد والديمقراطية، وممارسة حقوق المواطنة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والاستعدادية للمشاركة السياسية. كما أدى الانقسام إلى تهديد المشروع الوطني، وخفض وتيرة التحدي النضالي الهادف إلى إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، فقد ساهم الانقسام في تشريع وقوننة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة والشخصية، وتكريس نهج أمني قنوي متفرد في عملية صنع القرار. إن هذه العوامل المترابطة كافة، تعزز وتكرس الانقسام، وتهدد السلم الأهلي والمجتمعي الفلسطيني، وتجعل للانقسام حياة قائمة بحد ذاتها، تتكسر فيها مصالح متبادلة ومتجدرة، تسعى بكل جهدها إلى المحافظة على الوضع القائم دون تغيير.

إن الآثار التي يؤدي لها الانقسام تنعكس على شرائح المجتمع الفلسطيني كافة، وعلى النساء بشكل متميز، كما تؤثر على طبيعة العلاقات وموازين القوى داخل الأسر والمجتمعات المحلية. وفي هذا السياق، لم يتسنى للحركة النسوية جلب المزيد من الإنجازات القانونية أو الاجتماعية أو الاقتصادية نتيجة تعطل الحياة التشريعية، وشرذمة النظام السياسي، حيث تم تهميش القضايا الاجتماعية بشكل عام، وقضايا النوع الاجتماعي، والقوانين ذات العلاقة. كما تم الاستفراد بالنساء دون حماية تشريعية ومؤسسية مدنية، ونقل قضاياهن من قضايا عامة إلى قضايا فريدة؛ أسرية أو حتى حزبية-فئوية، ما عزز دور المليشيات في تحديد أدوار النساء وحقوقهن.

وبناءً على ذلك، يمكننا القول إن الانقسام الفلسطيني أثر بشكل ملحوظ على دور النساء الفلسطينيات ومكانتهن في المجتمع ككل، وفي ظل غياب وتباين تطبيق القوانين -على المستويين الجمعي والفردي- فقد حال ذلك دون رفع شأن النساء في المجتمع على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية كافة. وبتعطل الانتخابات، تمت إضاعة الفرصة أمام مشاركة النساء في صنع القرار في الهيئات المختلفة. كما ساهم الانقسام في فرض سيطرة تنفيذية وسلطوية ملحوظة على عموم وتفاصيل الحياة اليومية، ما أبقى الحريات في هامش متواضع لا يلبي الحدود الدنيا من مطالب الحركات النسوية، أو محاكاة تطلعاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

هذا ولعب الاقسام دوراً مركزياً في تراجع الأوضاع الاقتصادية، وتسجيل معدلات غير مسبوقة من الفقر والبطالة، ما أدى إلى وضع مزيد من الضغوطات على كاهل النساء للقبول بأعمال (دونية)، وبأجور قليلة، وفي قطاعات غير رسمية لا يحميها القانون، ولا يوفر لها أدنى الحقوق. ونتج عن الانقسام استنكاف عشرات الآلاف من الموظفين عن عملهم، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، ما أوجد مجموعة معقدة من المشاكل الأسرية والاجتماعية المتزامنة، مع تزايد الضغوطات والأمراض النفسية لدى الرجال والنساء عامة، وبالتالي ارتفاع معدلات العنف والطلاق والجرائم الاجتماعية وغيرها.

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تزويد اللجنة النسوية الموازية للجان المصالحة الوطنية بالمعلومات البحثية حول آثار الانقسام بين حركتي فتح وحماس على وضعية النساء الفلسطينيات. وهذا يعني تحقيق العديد من الأهداف البحثية على النحو التالي:

- تقييم مستوى الضرر الواقع على الأسر الفلسطينية جراء الانقسام.
- المساهمة في فهم وتحليل مستوى الضرر الواقع على النساء جراء الانقسام من منظور النوع الاجتماعي.
- توصيف الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المترتبة على الانقسام وعلاقتها بالنساء.
- الكشف عن الاستراتيجيات البديلة التي اتبعتها النساء لتجاوز الواقع الذي فرضه الانقسام على النساء والمجتمع المحيط.
- تقديم توصيات للتقدم بدور الحركة النسوية والحقوقية للدفع باتجاه إنهاء الانقسام، وتخفيف الضرر الواقع على المجتمع، والأسر عامة، والنساء خاصة.

## 2. منهجية الدراسة

نفذت هذه الدراسة مركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" لصالح المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح". وقام بتنفيذ الدراسة فريق مؤهل من الباحثات والباحثين في مركز "أوراد" من خلال الالتقاء بمجموعة من النساء المتضررات اللواتي تأثرن بتبعات الانقسام السياسي بين فتح وحماس. هذا، واعتمدت هذه الدراسة على منهج البحث الكيفي. أما الأدوات البحثية المستخدمة فيه، فهي:

### 2.1 مراجعة الأدبيات:

قام فريق "أوراد" بمراجعة كافة الأدبيات المتعلقة بالآثار والأضرار المترتبة على الانقسام السياسي ومستوى الضرر الواقع على النساء الفلسطينيات من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية كافة. وبشكل رئيسي، تمت مراجعة الوثائق والتقارير والدراسات ذات العلاقة كافة (مرفق قائمة بالمصادر والمراجع آخر الدراسة).

### 2.2 المقابلات المعمقة

تمت مقابلة 50 امرأة فلسطينية في عينة من محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة، حيث تمت مقابلة 32 امرأة من قطاع غزة، و18 امرأة من الضفة الغربية. وجرى استهداف النساء المتضررات اللواتي تأثرن بتبعات الانقسام بمختلف نواحيه. وقد استخدم الباحثون الذين أجروا المقابلات دليلاً توجيهياً خاصاً بالأسئلة المساعدة في الحصول على المعلومات اللازمة (من أجل الحصول على دليل الأسئلة، انظر: الملحق رقم 1).

### 2.3 المجموعات البورية المركزة

نظم "أوراد" مجموعتين بورتيتين مركزتين في قطاع غزة؛ الأولى أجريت في مدينة غزة، والثانية أجريت في رفح، وشاركت فيهما (24) متضررة من الانقسام. ونظراً للصعوبات التي واجهت

فريق العمل الميداني من أجل إجراء مجموعة مركززة في الضفة الغربية، فقد تم إجراء مقابلتين معمقتين؛ الأولى أجريت مع متخصص في قضايا حقوق الإنسان، والأخرى أجريت مع ناشطة نسوية متخصصة في قضايا الانقسام.

## 2.4 الحالات الدراسية

قام أوران بالتعمق في البحث من خلال إجراء حالتين دراسيتين في قطاع غزة حول الأضرار التي لحقت بالنساء جراء الانقسام، وتم في هاتين الحالتين التعمق في دراسة واقع النساء والبيئة التي تؤثر على حياتهن، ومقابلة أشخاص من ذوي العلاقة بالحالة قيد الدراسة.

### العمل الميداني

تم البدء بالعمل الميداني في الفترة الواقعة بين 5 كانون الثاني لغاية 17 شباط 2017، حيث قام بتنفيذ البحث [7] باحثاً/ة ميدانياً/ة يضاف إليهم كاتبو/ات محاضرات المقابلات والمجموعات البؤرية المركززة والحالات الدراسية. وقبل بدء العمل الميداني، تم تنظيم يوم تدريبي مكثف للباحثين الميدانيين، من خلال ورشة عمل نظمها "أوران" في وقت متزامن بين الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل التحقق من فهم أسئلة الدراسة ومقتضياتها العلمية بأقصى درجات الجودة والمهنية في العمل الميداني. وقبل الشروع بالعمل الميداني، تم توقيع الباحثين المشاركين في هذه الدراسة على ورقة إثبات المعلومة، للتأكد من الموثوقية وحفظ سرية التعامل مع المعلومات البحثية كميثاق وشروط واجبة حماية وحفاظاً لحقوق المبحوثات.

## 3. الخلفية (الإطار النظري والأدبيات)

إن حالة الانقسام الفلسطيني-الفلسطيني لم تكن وليدة اللحظة، فعند تتبع جذور الانقسام، نجدها تراكمية ذات دلالات تاريخية وسياسية. وعلى الرغم من اختلاف آراء بعض الخبراء والمحللين السياسيين في أن الانقسام الفلسطيني بدأت جذوره في حزيران 2007، فإن البعض يعتبر أن هذا التاريخ هو بلوغ ذروة الانقسام، ما يعني أن الانقسام جذوره قديمة ومتأصلة في الأفكار والسلوكيات والأنماط القيادية الممارسة لدى الأحزاب والقوى الوطنية الفلسطينية منذ بدايات تشكلها في أوج مواجهتها مع الاستعمار والاحتلال الإسرائيلي.

وعند مراجعتنا للأدبيات السابقة المتعلقة بالانقسام الفلسطيني، لا بد من التعرّيج على البدايات التاريخية للانقسام، وأسبابه، ومظاهره، والأثر الذي أحدثه على المجتمع الفلسطيني، وبالتحديد على النساء. إضافة إلى تاريخ الانقسام السياسي الفلسطيني الحالي، وأثره الاجتماعي على الفلسطينيين، وتأثيره الحصري على النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا، بمجمله، سيساعدنا في تشخيص الواقع الحالي، ولاحقاً سيتسنى لنا قراءة وتحليل أثر الانقسام على الصعيد المجتمعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وتفصيلاتها كافة.

### أولاً. تاريخ الانقسام الفلسطيني

إن الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس (حزيران 2007) لم يكن الأول في تاريخ الحركات الفلسطينية، ولكنه الأشد قسوة على الفلسطينيين، لذا سُمّي "انقلاباً". فلو رجعنا إلى فترة الستينيات من القرن المنصرم، نجد أن الصراع قد تسلسل وتغلغل في صفوف الفلسطينيين في فترات مبكرة من تاريخ الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، حين بدأت تتشكل الحركات والقوى السياسية

على نحو تنافسي. وعلى الرغم من وقوف تلك جنباً إلى جنب تحت مظلة وميثاق منظمة التحرير الفلسطينية كإطار جامع، فإن الخلافات السياسية فيما بينها تعاضمت، وبلغت حد الاقتتال، وبخاصة بين حركتي فتح والجبهة الشعبية أثناء تواجدهما في الأردن، في إطار التنافس بين وطنية (الأولى)، وقومية (الثانية)، على قيادة المقاومة الفلسطينية حينئذ. واستمر الخلاف بعد طرح برنامج النقاط العشر العام 1974، ما أدى إلى تجميد عضوية الجبهة الشعبية وفصائل أخرى في مؤسسات منظمة التحرير، وتشكيل ما سمي في حينه "جبهة الرفض". كما حصل تشطُّب آخر في بداية الثمانينيات، لكنه هذه المرة داخل حركة فتح نفسها؛ بين قيادة ياسر عرفات وقيادة أبي موسى الذي تزعم "حركة فتح الانتفاضة"، وعلى الرغم من أن هذه الاختلافات (الناعمة والخشنة) كانت تتم بالغالب بين طرفين، فإن جميع الفصائل كانت تجد نفسها طرفاً فيه، لكن ذلك لم يَحُلْ دون أن تبقى حالتنا الوحدة والانقسام قائمتين إلى جانب الاتفاق والاختلاف.<sup>2</sup> وترجح بعض المصادر أن جذور الانقسام بين فتح وحماس تعود إلى بدايات الانتفاضة الفلسطينية الأولى أواخر العام 1987، وتحديداً مع نشأة حركة حماس في ظل بيئة فصائلية يغلب عليها الطابع اليساري والعلماني. وبدأت دائرة الخلاف بين الجانبين بالاتساع مع ازدياد القاعدة الشعبية لحماس على حساب باقي الفصائل، وتحديداً حركة فتح التي تفقد فصائل منظمة التحرير. وتعمقت الفجوة أكثر بعد توقيع اتفاق أوسلو يوم 13 سبتمبر/أيلول 1993، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية؛<sup>3</sup> الحدث الذي شَطَّرَ الفلسطينيين إلى فريقين متخاصمين؛ أحدهما مؤيد لاتفاقيات أوسلو ومُصر عليها، والآخر معارض لها يرغب في تقويضها وإفشالها، وقد نُظِرَ إلى المفاوضات كآلية لإقامة سلطة ذاتية محدودة في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية. وكان في ذلك استبطان لثلاث إشكاليات رئيسية اتضحت آثارها السلبية لاحقاً؛ الأولى اعتماد المفاوضات دون سواها كصيغة يتيمة لرسم العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، لكن من دون التأكد من توافر شروط نجاحها وجدواها. وقد ترتب على ذلك تعارض سياسي عميق في صفوف الفلسطينيين بين مؤيد ومعارض لنهاجها. أما الإشكالية الثانية، فتمثلت بالطبيعة المؤقتة لتلك الاتفاقية، ما جعلها تتسع للتأويل والتفسير، ولأن تبقى عرضة للتغيير وإملاء الشروط والمواقف من قبل الجانب الإسرائيلي، أو التوصل مما لا تريده في تلك الاتفاقية. أما الإشكالية الثالثة، فتمثلت باعتماد القرارين الإشكاليين لمجلس الأمن 242 و338 أساساً للتسوية الدائمة، وترتب على ذلك تعميق الخلافات وتأجيجها داخلياً، وجاءت تلك الخلافات امتداداً للتباينات الحادة حولها فلسطينياً وعربياً بحكم ما يترتب عليهما من تقديم تنازلات غير مبررة لإسرائيل.<sup>4</sup>

وعندما دخل اتفاق أوسلو حيز التنفيذ، وتسلمت السلطة الفلسطينية غزة وأريحا أولاً، ومن ثم بقية المدن، زاد الشرخ تعمقاً بتنفيذ السلطة حملة اعتقالات واسعة، تركزت على قيادات وكوادر حماس وجهازها العسكري بعد كل عملية ضد الاحتلال. وشكل ذلك بداية لانطلاق انتفاضة الأقصى يوم 28 سبتمبر/أيلول 2000 ضمن مرحلة جديدة، إذ توحد الفلسطينيون ضد الاحتلال على الرغم من اختلافهم.

وفي كانون الأول 2006، دعا الرئيس محمود عباس إلى عقد انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني، إذا تعتبر ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية، وأول انتخابات تشارك فيها حماس التي

<sup>2</sup> فلسطين اليوم. "الانقسام الفلسطيني تسلسل زمني"، انظر: <http://bit.ly/2ltXnXK>

<sup>3</sup> المصدر السابق.

<sup>4</sup> المصدر السابق.

حققت مفاجأة غير متوقعة بحصد أغلبية المقاعد في المجلس التشريعي. وبعد رفض الفصائل المشاركة في حكومة حماس، شكلت الحركة حكومتها برئاسة إسماعيل هنية، الذي سلم يوم 19 آذار 2006 قائمة بأعضاء حكومته إلى الرئيس محمود عباس، لكن الحكومة قوبلت بحصار إسرائيلي مشدد عرقل عملها، وبمحاولات داخلية للإطاحة بها، من خلال سحب كثير من صلاحياتها وإحداث القلاقل الداخلية، وبدأ النزاع بالاشتداد بين فتح وحماس، وبلغت حد الاشتباكات المسلحة. وفي أيار 2006 أطلقت قيادات الأسرى الفلسطينيين وثيقة للمصالحة، سميت، لاحقاً، بوثيقة الأسرى التي لاقت ترحيباً من جميع الأطراف، وعلى أثرها عُقد مؤتمر الحوار الوطني يوم 25 مايو/أيار 2006، ومع ذلك لم تتوقف الاشتباكات المسلحة، وفشلت وساطات عديدة بينها الوساطة القطرية في تشرين الأول 2006 في تهدئة الأوضاع.<sup>5</sup> ونظراً لرفض الأجهزة الأمنية التعاطي مع حكومة حماس الجديدة، شكل وزير الداخلية، آنذاك، سعيد صيام قوة مساندة تعرف بـ"القوة التنفيذية"، ما فاقم من حدة الأوضاع الداخلية.<sup>6</sup> أما سياسياً، فقد لاقت حكومة حماس مقاطعة دولية شاركت فيها العديد من الدول العربية، ما دفع حماس إلى التوجه نحو إيران للحصول على ما يعوضها من دعم سياسي ومالي، ما يعني تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة بسرعة، وكانت الدول العربية، كلٌ لأسبابها، عاجزة عن مواجهة هذه التطورات الإقليمية.<sup>7</sup>

واستمرت أجواء التوتر مع دخول العام 2007، إذ بادر الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، إلى دعوة حركتي فتح وحماس إلى التفاوض. ووقعت الحركتان على ما بات يعرف بـ"اتفاق مكة" في شباط 2007، وشكلت الفصائل حكومة وحدة وطنية. وبعد مضي أسابيع قليلة على الاتفاق، تجددت الاشتباكات بين مسلحي فتح وحماس، وهو ما انتهى بسيطرة حماس على قطاع غزة كاملاً يوم 14 حزيران 2007.<sup>8</sup>

وشكلت سيطرة حماس على قطاع غزة منعطفاً خطيراً في الصراع الداخلي، حيث انهارت معها منظومة القيم، واستبيح الدم الفلسطيني، وتعرضت حقوق الإنسان الفلسطيني لانتهاكات جسيمة لم يشهد لها المجتمع الفلسطيني مثيلاً في السابق، وعلى نحو كبير، فقد مست، بشكل ملفت، الحق في الحياة والسلامة البدنية، وحق الجرحى والمرضى بالحماية وتلقي العلاج، إضافة إلى أعمال اختطاف واعتقال خارج نطاق القانون. ويشير توثيق الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إلى أن الأحداث الداخلية أدت إلى مقتل 346 فلسطينياً على خلفية الاقتتال الداخلي في مناطق السلطة، سقط غالبيتهم في قطاع غزة. ومقارنة مع العام 2006 فقد قتل 65 شخصاً، بينما في شهر حزيران وحده من العام 2007، سقط جراء هذه الأحداث 169 شخصاً. كما رصدت الهيئة أعمال قتل خارج نطاق القانون، واستهداف المدنيين واستخدامهم دروعاً بشرية، واستخدام المنشآت المدنية؛ كالأماكن السكنية في العمليات القتالية، ووقعت أعمال اعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، وأصاب الشلل المؤسسات الحكومية ومختلف نواحي الحياة، وبخاصة في قطاع غزة.

واعتمدت حماس على المنازل والسيارات، وأعاقت عمل سيارات الإسعاف، واستباححت حرمة المستشفيات، كما مُنع بعض الموظفين العموميين من الالتحاق بعملهم عبر تهديدات من بعض

<sup>5</sup> "نص وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني"، موقع الجزيرة، انظر: <http://bit.ly/2IKydqa>

<sup>6</sup> "القوة التنفيذية"، فضائية الجزيرة، انظر: <http://bit.ly/2m6GIII>

<sup>7</sup> الدخيل، خالد. "بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، انظر: <http://bit.ly/2ItMbKy>

<sup>8</sup> فلسطين اليوم، "الانقسام الفلسطيني تسلسل زمني"، انظر: <http://bit.ly/2ItXnXK>

المجموعات المسلحة، وتعرضت حرية الرأي والتعبير والحريات الإعلامية وحق المواطنين بالتجمع السلمي إلى العديد من الانتهاكات، وبرزت، بشكل جلي، في الاعتداء على المؤسسات الإعلامية والصحافية<sup>9</sup> وعلى الرغم من خطورة الانتهاكات التي ارتكبت في قطاع غزة، فلم تبدل حركة حماس ولا حركة فتح أي جهد للتحقيق في الجرائم التي ارتكبت من قبل القوات التي تخضع لسيطرتها، ومنذ ذلك التاريخ، اتسمت العلاقة بين الحركتين بندية حادة حكمتها مبدأ المعادلة الصفرية (واحد-صفر)، في ظل التضييق اليومي الذي تفرضه معادلة الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين.<sup>10</sup>

وعقب ذلك، أعلن الرئيس محمود عباس إقالة حكومة هنية، وكلف سلام فياض بتشكيل حكومة جديدة، واستمرت الأمور بحكومتين؛ واحدة في الضفة، وأخرى في غزة.<sup>11</sup> وبعد صمت دام أكثر من عامين، وتحديداً في أوائل 2009، وبعد انتهاء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تجددت الوساطة بين الفصائل لتكون هذه المرة مصرية، حيث أعدت القاهرة خلاصة أفكارها، فيما باتت تعرف بـ"الورقة المصرية"، وطرحتها في أيلول 2009، وقد نصت في ثنائياها على مقترحات تدعو إلى تنظيم انتخابات عامة في منتصف العام 2010، وإعادة دمج الأجهزة الأمنية، وإطلاق سراح المعتقلين لدى كل من حركتي "فتح" و"حماس" قبل تنفيذ الاتفاق.<sup>12</sup> وعندما سارعت حركة فتح إلى التوقيع على الورقة المصرية، صرحت حماس بأنها تحتاج إلى وقت لدراسة هذه المقترحات قبل أن تطلب إدخال تعديلات عليها، لكن السلطات المصرية رفضت الطلب، ما أدى إلى تجميد الأمور من جديد لشهور طويلة. وعاد الحراك مجدداً إلى ملف المصالحة بعد لقاء جمع رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل ورئيس المخابرات المصرية عمر سليمان، آنذاك، في أواسط 2010، وعقد على أثره لقاء بين فتح وحماس في العاصمة السورية دمشق في تشرين الثاني 2010. وعلى الرغم من الإعلان عن جلسة جديدة أواخر كانون الأول 2010، فإن اللقاء لم يعقد، وتبادلت الحركتان الاتهامات بالمسؤولية عن تعطيل لقاءات المصالحة. وبشكل عام، لم يكن البرنامج السياسي وصراع الصلاحيات المصدر الوحيد للخلاف الداخلي في هذه المرحلة، فقد واكبهما، أيضاً، خلاف قديم جديد بشأن حق مقاومة الاحتلال، ومواجهة اعتداءات إسرائيل المتكررة. ومع اندلاع الثورات العربية مطلع العام 2011، وفشل خيار المفاوضات مع إسرائيل، ارتفعت مجدداً أصوات الشباب الفلسطيني ليطالبوا بإنهاء الانقسام، والعودة إلى الوحدة الوطنية.<sup>13</sup> وعلى الرغم من اللقاءات والحوارات التي جمعت حركتي فتح وحماس من أجل إنهاء الانقسام، فإن الأمور تعود إلى سيرتها الأولى ودون جدوى حتى الآن، الأمر الذي انعكس سلباً على إعادة المحاولة، وسيطرة الخوف على الحالة العامة في الشارع الفلسطيني.

أما على الصعيد الدولي، فقد تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية مع بروز حكومتين وسلطتين فلسطينيتين متناحرتين وتحت الاحتلال، وهذا ما يمكن اعتباره تدميراً للمشروع الوطني التحرري بكل صياغاته، فمن خلال الانقسام الفلسطيني، تذرعت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة بغياب شريك فلسطيني للسلام، وبالتالي تهرب إسرائيل مما يترتب عليها من التزامات، ما أضعف موقف

<sup>9</sup> الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان. "وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية"، انظر: <http://bit.ly/2qsOK1s>

<sup>10</sup> هيومان رايتس ووتش. "الاقتتال الداخلي .. انتهاكات فلسطينية في غزة والضفة الغربية"، انظر: <http://bit.ly/2kYn3tl>

<sup>11</sup> موقع الكرامة برس. "حماس من المقاومة إلى الانقلاب، اليوم تتجدد الذكرى"، انظر: <http://bit.ly/2IEvBtB>

<sup>12</sup> "تص الورقة المصرية للمصالحة بين فتح وحماس"، مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، انظر: <http://bit.ly/2m6JQsk>

<sup>13</sup> سما نيوز. "شباب غزة يطالبون خلال تظاهرة لهم "عباس وهنية" بالوحدة الوطنية"، انظر: <http://bit.ly/2ItUZ35>



القيادة الفلسطينية على طاولة المفاوضات، حيث لم يعد ينظر إليها كممثل عن الشعب الفلسطيني، كما أبطأ الانقسام من قيمة وإمكانية تطبيق قرارات الشرعية الدولية حول فلسطين، لأن الشرعية الدولية تتحدث عن الضفة وغزة كوحدة واحدة، وأضعف من حق عودة اللاجئين الذي يعتمد على قرار دولي، وحركة حماس لا تقر بالشرعية الدولية، ولا بقراراتها، كما أن الانقسام ساعد في تغيير النظرة تجاه الشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل الحرية والاستقلال، وليس من أجل صراع على السلطة بين من يُفترض أنها فصائل حركة تحرر وطني.<sup>14</sup>

فإضافة إلى سوء الأوضاع السياسية والأمنية، فإن الانقسام انعكس على الأحوال الاقتصادية، وهذا ما يفسر تصاعد معدلات التشاؤم في أوساط الغزيين، حيث ازداد عدد الفقراء والمحرومين من حقهم في الحياة الكريمة، وبلغت معدلات البطالة في قطاع غزة وفقاً لأحدث إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 41.2% في الربع الأول من العام 2016. وبلغ عدد العاطلين عن العمل 200 ألف شخص، وارتفعت معدلات الفقر والفقير المدقع لتتجاوز 65%، وتجاوز عدد الأشخاص الذين يتلقون مساعدات إغاثية من الأونروا والمؤسسات الإغاثية الدولية أكثر من مليون شخص بنسبة تصل إلى 60% من سكان قطاع غزة، وتجاوزت نسبة انعدام الأمن الغذائي 72% لدى الأسر في قطاع غزة، كما شهدت معدلات البطالة في صفوف الشبان الغزيين ارتفاعاً حاداً وصل إلى 60%.<sup>15</sup> وفي 11 تشرين الثاني 2013، أظهر استطلاع للرأي العام الفلسطيني، نفذه مركز "أوراد"، أن غالبية سكان غزة (52%) متشائمون من فرص إجراء مصالحة بين حركتي فتح وحماس، ويشاركهم الرأي ذاته (43%) من سكان الضفة الغربية. وأظهر الاستطلاع فرقاً كبيراً بالنسبة تصل إلى الضعف عند الحديث عن الفروقات بين أداء حكومتي الضفة وغزة آنذاك.<sup>16</sup>

## ثانياً. الأثر الاجتماعي للانقسام

منذ حزيران 2007 إلى الآن، تجلّت كثير من الوقائع والأحداث الاجتماعية التي كان محركها الانقسام الذي بدأ سياسياً، ولكنه سرعان ما أدّر على البنية الاجتماعية للفلسطينيين بشكل ملحوظ، ما مهد الطريق أمام بداية انهيار منظومة القيم والمبادئ السائدة في المجتمع، حيث بدأ واضحاً تقديس العائلة والعصبية لها، وانتشار ظاهرة عدم المسؤولية والنوايا السلبية لدى الأفراد، وهي عوامل خطيرة على البناء النفسي والاجتماعي للعوائل، وتأثيراتها أشد خطراً على الأجيال القادمة، جراء العيش تحت ظروف الاحتلال والحصار.<sup>17</sup> ففي استطلاع للرأي نفذه مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية في غزة، حول "مدى تأثير العائلة الفلسطينية بحال الانقسام الداخلي"، أفاد المركز بأن النسبة الأكبر من الأسر الفلسطينية في قطاع غزة تأثرت، بشكل واضح، بحالة الانقسام التي نتجت عن الصراع بين حركتي فتح وحماس، وصنف 84.6% من أفراد العينة بأن عائلاتهم قد تأثرت بهذا الصراع والانقسام، في حين، أفاد 62% بأن حال الانقسام والصراع الداخلي

<sup>14</sup> عياد البطنجي. "الانقسام الفلسطيني .. هل هو انقسام سياسي أم اجتماعي؟"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات

الاستراتيجية - مسارات، انظر: <http://bit.ly/2lExuXf>

<sup>15</sup> عماد عبد الرحمن. "تقرير نضوب السعادة لدى الغزيين نتيجة تردّي الأوضاع السياسية والاقتصادية والنفسية"، انظر:

<http://bit.ly/2lmcgYR>

<sup>16</sup> مركز "أوراد". "نتائج استطلاع "أوراد" في شهر تشرين الثاني"، انظر: <http://bit.ly/2kYpw7t>

<sup>17</sup> عودة عواد. "إشكالية العلاقة بين فتح وحماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين"، دراسة، انظر:

<http://bit.ly/2kKKZ8k>

الفلسطيني تسببت في حدوث مشاكل عائلية داخل أسرهم، وأفاد 19.9% بأنها وصلت إلى حد استخدام العنف أو التهديد به. وفي كثير من الأحيان، أدت هذه الانقسامات إلى قطع الصلات العائلية.

ورداً على سؤال حول مدى التشاؤم أو التفاؤل بالمستقبل، فقد أفاد حوالي 50% من أفراد العينة بأنهم متشائمون حيال المستقبل، بينما أفاد 41% بأنهم متفائلون. ولمعرفة تأثير الانقسام على الحياة الاجتماعية، ومدى تأثير العلاقات الأسرية من ناحية اختيار الزوجات والزواج بهذه المسألة، فقد صرح 71.1% بأن للانتماء السياسي لفتح أو حماس تأثيراً كبيراً في اختيار الزوجات والأزواج، بينما صرح 25% بأن الانقسام لم يؤثر عليهم من هذه الناحية. ورداً على سؤال فيما إذا كانت علاقات الأطفال مع أصدقائهم أو زملائهم في المدارس، قد تغيرت جراء حالة الانقسام، فقد صرح 68.1% بأن علاقات أطفالهم مع زملائهم في المدارس وأصدقائهم قد تضررت جراء الانقسام، والإجابة الأخطر الذي عكسها هذا الاستطلاع كانت حول الموقف من مسألة الهجرة إلى الخارج، نتيجة للأوضاع السائدة في ظل الانقسام، فقد صرحت أكثرية (47.8%) بأنهم يفضلون الهجرة للخارج إذا سنحت لهم الفرصة، بينما فضل 45% البقاء في الوطن حتى لو سنحت لهم فرصة الهجرة. وعن الجانب المادي، فقد عبر 86% أن أسرهم تأثرت سلباً من الناحية المالية في هذا الصراع.<sup>18</sup>

### ثالثاً. تأثير الانقسام على النساء الفلسطينيات

لقد ترك الانقسام آثاراً سلبية جسيمة على المجتمع الفلسطيني بمختلف فئاته، وبخاصة النساء، وقد كرس الانقسام النظرة الدونية للمرأة وأظهرها طرفاً ضعيفاً في هذه الحلقة داخل الأسرة، إذ لا يمكن تقادي النتائج الكارثية للانقسام والخسائر الناجمة عنه، لأن الظلم عندما يقع من الخارج، فإن المجتمع يستجمع قواه للمواجهة، ولكن حينما يكون الظلم من الداخل، تصبح المشكلة أصعب وأخطر وهو ما يتجلى في تأثير الانقسام على المرأة والأسرة والمجتمع ككل.<sup>19</sup> وأفادت تقارير صادرة عن المحاكم الشرعية الفلسطينية، بارتفاع نسبة الطلاق في قطاع غزة في العامين 2008 و2009، ومن بين أسباب ارتفاع هذه النسبة الخلافات الحزبية بين الزوجين، أو بين أحد الزوجين وأسرته الأخر. وأظهرت دراسة لمركز شؤون المرأة في قطاع غزة نشرت العام 2010، أن الانقسام ترك آثاراً كبيرة على العلاقات الأسرية في كل بيت تقريباً، فقد أدر على العلاقات الزوجية، فأحدث مشاكل بين الأزواج لم تكن موجودة، حيث أجمعت المبحوثات على أن حياتهن وعلاقاتهن بأزواجهن تغيرت للأسوأ بعد الانقسام السياسي، وقد أصبح تأييد فصيل بعينه أمراً مصيرياً في حياة الأسرة وديمومتها، وأصبحت النقاشات السياسية تثير جواً من التوتر بين الزوجين؛ لينتج عنه في المحصلة، خصام، أو عنف لفظي أو جسدي، وربما طلاق. كذلك الأمر بالنسبة لعلاقات الأشقاء؛ التي أصبح الانتماء الحزبي هو الفيصل فيها، ووجدت الدراسة أن الانقسام أدر على علاقة الآباء والأبناء، فالآباء جحدوا أبناءهم، والأبناء قطعوا آباءهم.

كما وجدت الدراسة أن الانقسام أحدث فجوات وشروخاً على صعيد علاقات الجيران، والأقارب، وعلاقات زملاء العمل، لينشر أجواء من التوتر في كل مكان. حتى الأفراح طالتها نيران الانقسام، فقد وجدت الدراسة أن اختلاف الانتماءات الحزبية دمر العديد من الأفراح، كما أحدث الانقسام

<sup>18</sup> سماح ديب كساب. "الانقسام الفلسطيني في عامه العاشر - مأسسة تتعمق"، تقارير، انظر: <http://bit.ly/2IKoXlQ>

<sup>19</sup> المرجع السابق.

تغييراً جذرياً في حياة الكثير من العائلات، حيث أغلقت المؤسسات أبوابها، ووجد غالبية الموظفين أنفسهم دون عمل، هذا إضافة إلى العمال والعاملين في المؤسسات الخاصة الذين فقدوا أعمالهم، فاختلّفوا في كيفية تأقلمهم مع الوضع الجديد، فمنهم من لجأ للهروب من الواقع بالسهر على الإنترنت، أو التلفاز، ليقضي نهاره في النوم. ومنهم من سيطر عليه الإحباط ففقد الرغبة في الحياة، واستكان للوضع الحالي، ومنهم من سيطر عليه الشعور بالنقمة والعدائية؛ فأصبح يصب جام غضبه على زوجته وأبنائه، وكثيراً ما أدى الانقسام إلى العنف الجسدي واللفظي الذي يمارسه الزوج وصولاً إلى الطلاق. وثمة حالات زاد فيها العنف عن الحدّ الممكن احتمالاً، أو أدى إلى إصابة الزوجة بأذى بالغ، ما انعكس سلباً على نفسية الأبناء والأسرة والعشيرة ككل.<sup>20</sup>

كما أن الانقسام السياسي قاد المجتمع الفلسطيني إلى زيادة الضغط على المرأة الفلسطينية، حيث ارتفعت، بشكل غير مسبوق، معدلات العنف ضدها، وتجلت هذه المظاهر في ارتفاع عدد حالات القتل على خلفية ما يسمى "الشرف"، وتزايد معدلات العنف الجسدي والنفسى الذي تتعرض له المرأة من قبل أفراد الأسرة. ويعتبر الخوف والقلق وعدم الشعور بالأمان من مظاهر العنف الذي تتعرض له المرأة أو أسرتها. وبهذا الخصوص، فقد أظهرت دراسة بحثية نفذها مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية في غزة، حول أثر الانقسام الداخلي على المرأة، العديد من النتائج الصادمة عن معاناة المرأة، والآثار التي أبقاها الانقسام عليها؛ فمثلاً:

- ذكرت 85% من النساء المستطلعات في غزة، أنهن يعانين من أمراض القلق والاكتئاب والغضب والعصبية الزائدة.
- صرحت 75% بأنهن يشعرن بعدم الأمان الشخصي أو العائلي.
- أفادت 86% بأنهن يعانين من عدم القدرة على التركيز.
- ذكرت 64% بأنهن يعانين من اضطرابات جسدية؛ كاضطراب النوم، والصداع، وفقدان الشهية للطعام، وفقدان الرغبة العاطفية أو الجنسية.
- صرحت 62% بأن الانقسام قد تسبب في حدوث مشاكل عائلية داخل أسرهن، ووصفت 19% منهن بأن الانقسام أدى إلى قطع الصلات العائلية نهائياً.
- أفادت 20% منهن بأن المشاكل الناجمة عن الانقسام وصلت حد استخدام العنف أو التهديد. في حين عير ما نسبته 87% أن الحالة النفسية لأفراد عائلاتهن تأثرت سلبياً جراء الانقسام وتداعياته.<sup>21</sup>

وأثر الانقسام على النساء من نواح قانونية في فترات عديدة، فمثلاً: طالبت المؤسسات النسوية والمجتمعية بإجراء تعديلات على قانون العقوبات المتعلق ببند قتل النساء، وفي مواضيع أخرى تتعلق بحقوقهن وكرامتهن وغيرها، وأعدت لهذا الغرض مواداً قانونية بديلة، إلا أن الانقسام حال دون مناقشة هذه التعديلات نتيجة لتعطل المجلس التشريعي.<sup>22</sup> وتلخيصاً لما أحدثه الانقسام، يمكننا

<sup>20</sup> هداية شمعون. دراسة "أثر الانقسام الداخلي والحصار على العلاقات الأسرية والاجتماعية في قطاع غزة"، انظر:

<http://bit.ly/2ltR9ag>

<sup>21</sup> عودة عواد. "إشكالية العلاقة بين فتح وحماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين"، دراسة، انظر:

<http://bit.ly/2kKKZ8k>

<sup>22</sup> وكالة معا. "8 ضحايا في 6 جرائم - القتل على خلفية الشرف.. استغلال للقانون وسطوة المجتمع"، انظر: <http://bit.ly/2maL2HI>

القول إن الانقسام ساهم في تغيرات جوهرية وملحوظة على الفلسطينيين، ولاسيما النساء، حيث أدى إلى ما يلي:

- تراجع مكانة القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي والإقليمي والعربي جراء الانقسام، وزيادة تدخلات الجهات الإقليمية بالشأن الفلسطيني من أجل فض النزاع الأخوي على حساب تراجع التدخلات الدولية والإقليمية لوقف الممارسات الإسرائيلية المتعاقبة، والتغاضي عن الخروقات الإسرائيلية للاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين.
- ترجمة الانقسام الأيديولوجي الفكري السياسي إلى فعل ممارس على الأرض بين الفصيلين، إذ تشرعت حرمة الدم الفلسطيني، واستبيح بقرارات تنفيذية وقيادية عليا بشكل ملفت.
- انقسام اجتماعي تجلّى في تدمير النسيج المجتمعي، وتنامي الثارات، وزيادة القتل والاعتقال في صفوف المنقسمين/ات.
- تحكم السلطات التنفيذية-الأمنية بالسلطتين القضائية والتشريعية، وتعطل بذلك عمل الهيئات القضائية والدستورية، وإصدار أحكام وتشريعات جديدة من إصدار السلطة في رام الله، وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة (كل على حدة). كما تراجع سن القوانين ذات العلاقة بقضايا المرأة.
- عدم احترام حقوق الإنسان وحق الحياة وحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، وتراجع الاهتمام بالديمقراطية والانتخابات.
- تراجع الوضع الاقتصادي، وتنامى الغلاء المعيشي، وارتفاع الضرائب، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، ما انعكس على الصعيد الاجتماعي في تفكك الأسر وزيادة حالات العنف ضد النساء، وتزايد الأمراض النفسية، وتفاقم أوضاع وحقوق المرأة وغيرها.

## مصطلحات مستخدمة في الدراسة

**1. مفهوم الانقسام:** يعرف الانقسام السياسي (political division) بأنه: "التجزؤ أو الانشطار أو الانشقاق أو التجرؤة، فيقال انقسم أو انشطر أفراد الجماعة السياسية؛ أي أنهم تشدّتوا أو انفصل بعضهم عن بعض، أو تفرّقوا وتباينت آراؤهم، وتفرق أمرهم، وانقلب بعضهم على بعضهم الآخر. هو إذاً حالة تغيّر بشكل الجماعة أو بجوهرها أو بالاثنين معاً، وهو تراكم لصراع يبدأ مستتراً حول قضايا محددة، يتحول إلى صراع علني، ما يُصعب الوصول إلى اتفاق بين طرفيه.<sup>23</sup> ويأخذ الصراع السياسي أكثر من صيغة؛ منها الانقسام، وهو جزء من عملية "تنظيم" المجتمعات السياسية، لازمها عبر العصور وشكل المساحة الأكبر من تاريخها، ولم يخلُ منه مجتمع مهما كانت حصانته وثقافته وموارده، ولم تُنحَ منه حضارة أو أمة أو جماعة مهما بلغت عظمتها ونقاؤها. وفي الحالة الفلسطينية، يقوم الانقسام على أسس حزبية قُوية، وبخاصة بين الحزبين الكبيرين (حركتي فتح وحماس)، ويتبعه انقسام تشريعي ومؤسّساتي وأثار متباينة على الأوضاع المعيشية، ويعزز الانفصال الجغرافي التاريخي الذي فرضه الاحتلال الإسرائيلي عبر الزمن، وهذا انفصال ذو دلالات ثقافية ومجتمعية طويلة المدى وغير مدروسة بشكل كافٍ.

**2. مفهوم الاستنكاف:** ظهر في قطاع غزة مفهوم جديد أطلق عليه "الاستنكاف"؛ وهو الامتناع عن العمل، ورفض الالتحاق بمراكز العمل نتيجة لقرار سياسي، وليس رغبة شخصية، وهذا من مخلفات الانقسام التي نتجت بسبب سياسات وظيفية حزبية فرضتها حكومة قطاع غزة على فئات متعددة وطبقات متنوعة في المجتمع الفلسطيني، طالت الأطباء، والمهندسين، والقضاة، والمحامين والمدرسين، والعاملين، والفنيين، والمهنيين، والعديد من الفئات الوظيفية الأخرى. هذه الفئة العريضة من المستنكفين تم التخلي عن جهودهم ودورهم المجتمعي بقرار سياسي.<sup>24</sup>

<sup>23</sup> فلسطين اليوم . "الانقسام الفلسطيني تسلسل زمني"، انظر: <http://bit.ly/2ltXnXK>

<sup>24</sup> مصطفى الداوي. "الانقسام مفسدة للأخلاق"، انظر: <http://bit.ly/2kKPKPr>

## الفصل الثاني

### تحليل النتائج ورواية القصة من وجهة نظر النساء

#### مقدمة

في هذا الفصل، يتم عرض النتائج التحليلية للدراسة ضمن ثلاثة أقسام رئيسية؛ يتم في القسم الأول تقديم الآثار المباشرة للانقسام على المجتمع والأسرة من وجهة نظر النساء، أما القسم الثاني، فيقدم تفصيلاً حول الآثار المباشرة على النساء أنفسهن، ضمن تجاربهن الشخصية والملموسة. ويتناول القسم الثالث آثار الانقسام على البيئة العامة المؤثرة على تمتع النساء بحقوقهن.

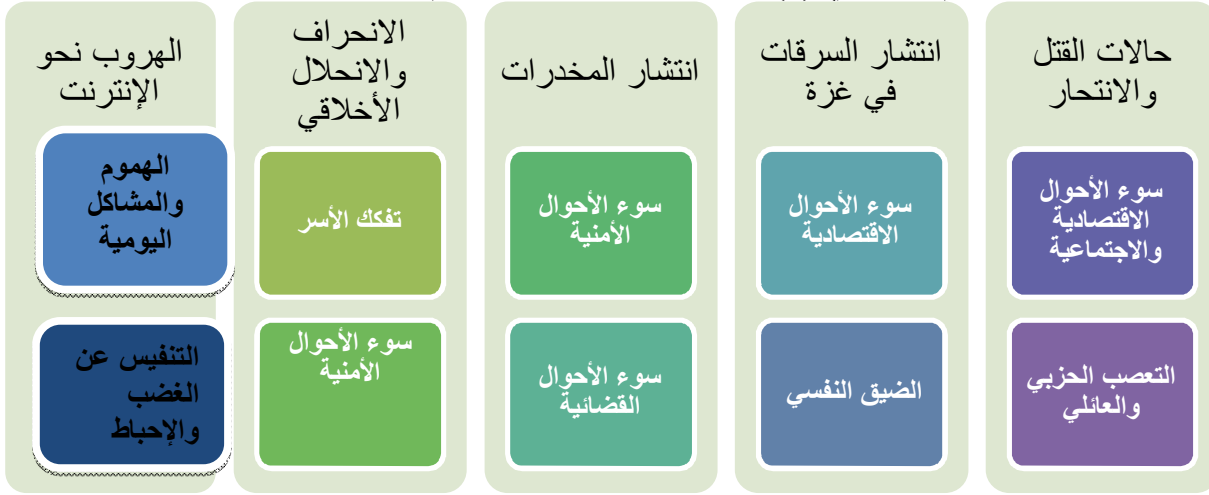
#### القسم الأول: الأضرار الاجتماعية والأسرية

لقد رفع الانقسام وتيرة الأضرار الاجتماعية والأسرية داخل المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، عبر الممارسات التي تمت في المنطقتين على نحو متفاوت. فعلى مستوى المجتمع، أدى الانقسام إلى ظواهر غير مسبوقة في القتل والانتحار والسراقات والمخدرات وغيرها. أما على مستوى الأسرة، فقد تسبب بأضرار وخيمة نفذتها القوى المتحكمة في القطاع والجهات الأمنية في الضفة؛ كجرائم القتل، وبتن الأطراف، وحرق المنازل وقصفها، صاحبها اعتقالات وتعذيب وتهجير قسري. ومن أجل توضيح حقيقة ما جرى، سنعرض في هذا القسم ما روتته النساء من زاويتين؛ تفاقم المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الانقسام، وأضرار الانقسام الواقعة على الأسر الفلسطينية.

#### 1. تفاقم حدة المشكلات الاجتماعية

بشكل عام، لقد فاقم سوء الأوضاع السياسية الناجمة عن الانقسام من خطورة الأوضاع على المستوى العام بعد انتشار آفات وسلوكيات خطيرة وغريبة في كلتا المنطقتين. وما يثير القلق أن هذه السلوكيات جاءت بنمطين؛ الأول خرج إلى العلن بشكل واضح؛ كجرائم القتل، والانتحار، وتجارة المخدرات، والانحلال الأخلاقي، وأخرى غير معلنة؛ كالهروب من المجتمع نحو الإنترنت وإضاعة أوقات الفراغ دون فائدة.

## رسم توضيحي (1): الآفات الناجمة عن الانقسام وأسبابها



■ تنامي معدلات القتل والانتحار في الأسر: انتشرت خلال السنوات العشر الماضية في قطاع غزة ظواهر القتل والانتحار داخل الأسر، وسجل مركز الميزان لحقوق الإنسان 47 حالة انتحار من 1 كانون الثاني 2009 حتى 31 كانون الثاني العام 2016. ويبين الجدول أدناه أن العام 2016 شهد عشر حالات انتحار، وهي الأعلى منذ ذلك العام إلى الآن.<sup>25</sup>

"كيف بدو يكون في أمن واحنا كل يوم بنقرأ عن قتل وجرائم، ونزلوا على فلان، وقتلوا فلان، وانتحار، كيف يعني بك تشعري بالأمان". (مواطنة/ غزة)

رسم توضيحي (2): عدد حالات الانتحار منذ العام 2009 وحتى العام 2016



هذه الإحصاءات والحقائق صرحت عنها النساء بعبارة عديدة تشير إلى أن جرائم القتل والانتحار ازدادت بشكل كبير بعد الانقسام. كما زاد شعور النساء بالخوف على أبنائهن وأنفسهن نتيجة انتشارها داخل الأسر النووية، حيث يقتل الأخ أخاه، والابن يقتل أباه. أما أسبابها، فتعود إلى التعصب السياسي والحزبي والعائلي، أو سوء الأحوال الاقتصادية والنفسية والاجتماعية التي خلفها الانقسام.

■ انتشار السرقات بشكل كبير في غزة: صنف تقرير صادر عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان جريمة السرقة ثاني أكبر الجرائم التي وقعت في قطاع غزة حيث بلغت 1378

<sup>25</sup> مركز الميزان لحقوق الإنسان. إحصائيات حول قضايا حقوق الإنسان. نسخة موثوقة ومختومة من مركز الميزان (غير منشورة) متوفرة لدى فريق "أوراد".

حالة<sup>26</sup> وتضاعفت السرقات في القطاع بتريدي الحالة الأمنية والاقتصادية، وعبرت عن ذلك مواطنة من قطاع غزة بتأكيد لها على أن السرقات زادت بعد الانقسام وأنها تتم بشكل يومي. وحول أسباب انتشارها فتقول مواطنة أخرى من هناك: "أنا بشوف السرقات بتصير بسبب الضيق النفسي وضيق الحال وصعوبة المادة والوضع الاقتصادي بسببهم هما الجهات المتحكمة في غزة ضيقوا علينا الوضع".

"وضع البلد سيئ جداً فأنا لم أكن أسمع عن الحشيش والأترومال في عهد السلطة". (مواطنة/ غزة)

إضافة إلى ذلك، فإن معدلات الفقر والبطالة قفزت إلى أرقام قياسية في القطاع، حيث لا يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة والقطاع، حيث بلغ المعدل في القطاع 41.2% في الربع الأول عام 2016، مقابل 18.0% في الضفة الغربية في نفس الفترة. أما على مستوى الجنس، فقد بلغ معدل البطالة 22.3% للذكور، مقابل 42.8% للإناث خلال الربع الأول 2016.<sup>27</sup> هذه الأرقام الكبيرة، أدت إلى مضاعفة السلوكيات السلبية داخل المجتمع والموجهة ضد لنساء تحديداً منها:

- زيادة المنازعات والمشكلات الزوجية.
- انتشار حالات العنف ضد النساء والزوجات تحديداً (عنف لفظي، جسدي، وجنسي).
- ازدياد حالات الانفصال والطلاق.
- زيادة الخلافات ما بعد الطلاق منها لأسباب تتعلق؛ بالنفقة، والحضانة والوصاية على الأبناء، ودفع المؤجل وغيرها.
- ازدياد حالات القتل ضد النساء تحت مسميات عديدة للهروب من العقوبات الحقيقية، أبرزها القتل على خلفية ما يسمى الشرف".

■ **انتشار المخدرات:** انتشرت المخدرات بعد الانقسام بشكل خطير في الضفة والقطاع، وكان لافتاً انتشارها الكبير في القطاع. وتزداد خطورتها على الأجيال الشابة، حيث تظهر تصريحات النساء تخوفهن من هذه الظاهرة التي شجع على تناميها سوء الأوضاع السياسية والأمنية والقضائية. وقد عبرت عن ذلك صحافية من القطاع بقولها: "الانقسام وصعوبة الوضع الاقتصادي والتذبذب السياسي أوجد المخدرات والأترومال، وهي من الآثار السلبية للانقسام، فهي تضرب واقعنا الاجتماعي، وخصوصاً إبنو الأترومال منتشر بين طلاب وطالبات المدارس ... وفي مروجين ما يتم إلقاء القبض عليهم، وإذا تم بتحاكموا سريعاً وبخرجوا للترويح كمان مرة".

■ **الانحلال والانحراف الأخلاقي:** نتيجة لغياب الأمان، وانتشار المخدرات، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، فإن ظواهر الانحلال والانحراف الأخلاقي تتلمسه النساء بشكل ملحوظ. ويُرد ذلك لعاملين رئيسيين؛ الأول يتعلق بغياب الأمان وصعوبة الحياة، وهذا عبرت عنه مواطنة من القطاع بقولها: "ما في أمان بعد الانقسام، صار في انحلال والانحراف والخوف 24 ساعة، وزادت صعوبة الحياة على المرأة، وكل ذلك منتشر في البلد عشان

<sup>26</sup> "قلتان أمني وارتفاع في نسبة الجريمة والفساد في غزة". تقرير على راية أف أم، انظر: <http://bit.ly/2mbxEDs>

<sup>27</sup> تقرير "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول 2016"، انظر: <http://bit.ly/2mbysbo>



هيك بخاف على أهلي وأولادي". أما العامل الثاني، فهو متعلق بتفكك الأسرة الناجم عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وهذا ما عبرت عنه مواطنة أخرى من القطاع بقولها: "ما بشعر بالأمان من مرة، بخاف من زوجي يتعدى عليّ أو على أولادي بالضرب، أو على أهلي بالقتل، وبخاف على أولادي من الانحراف والتسول فيضيعوا".

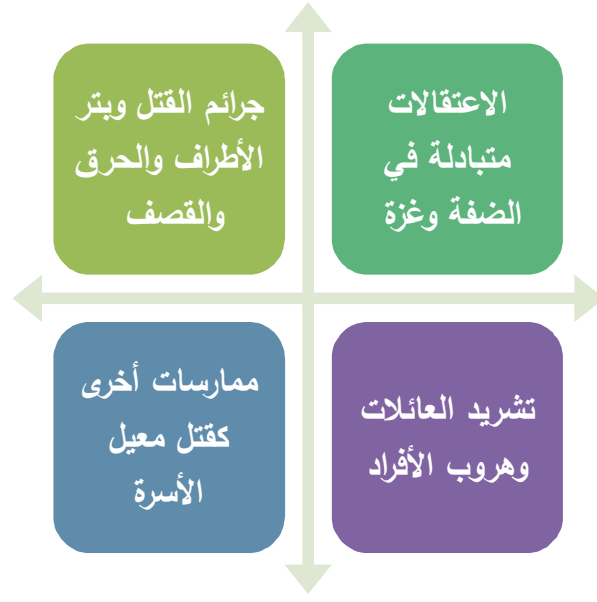
■ الهروب نحو الإنترنت والسهر طوال الليل: يتهرب المواطنون في كلتا المنطقتين من واقعهم الصعب المعاش ومشاكلهم اليومية نتيجة لأضرار الانقسام، عبر استخدام الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. كما أن بعضاً منهم يقضون أوقات فراغهم في السهر حتى ساعات الفجر في لعب "الشدة"، أو تدخين النارجيلة، أو متابعة الأفلام والمسلسلات ... وغيرها، بينما يقضون نهارهم نياماً. وكان هذا الهروب هو المتنفس الوحيد لهم، الذي يحول دون تكرار شعورهم بالغضب والإحباط إزاء المشكلات التي يعيشونها. وحول ذلك تقول مواطنة من القطاع: "صار زوجي يهرب إلى الإنترنت 24 ساعة بتلاقيه على الإنترنت، ما في اهتمام بالأولاد، ما في اهتمام بالمرأة، أهم شيء عنده مواقع التواصل، يفرغ كل مشاكله النفسية والاقتصادية والاجتماعية".

## 2. الأضرار الواقعة على الأسر الفلسطينية

عند الحديث عن الضرر الواقع على الأسرة الفلسطينية جراء الانقسام، لا بد من التطرق إلى طبيعة الخروقات التي تمت ممارستها من قبل طرفي الانقسام (فتح وحماس). ولتوصيف الحالة العامة، لا بد من سرد حقيقة ما جرى، والأجواء التي عاشتها النساء وأسرهن. فعلى الرغم من مرور نحو عشر سنوات على الانقسام، فإن آثاره لا تزال ساطعة، ويشتد وميضها كأنها بالأمس، وعيون النساء تدلل على حجم العواقب التي خلفها الانقسام عليهن.

وبوجه عام، ما تظهره نتائج الدراسة يؤكد على حقيقة مفادها بأن ممارسات الجهات المتحكمة في القطاع كانت الأشد فتكاً بالأفراد والمجتمع. ولا تزال تأثيراتها الاجتماعية والنفسية والسياسية والاقتصادية مؤلمة وتهدد كينونة المجتمع ولبنته الأساسية المتمثلة بالأسرة. ومقارنة بين أوضاع الضفة والقطاع، فإن ممارسات السلطة في رام الله وأجهزتها الأمنية بعد الانقسام زادت تشدداً. إذ شرعت بإحكام قبضتها الأمنية بإجراءات وقائية للحيلولة دون تكرار سيناريو غزة العسكري. وهذه الممارسات كان ثمنها باهظاً على النساء والأسر. ولتوضيح الحالة بين المنطقتين، سنستعرض شهادات النساء وما عاشته بسبب الانقسام:

رسم توضيحي (3): ممارسات عاشتها النساء في الضفة والقطاع



### 1 جرائم القتل وبتر الأطراف وحرق المنازل والخطف

تصاعدت في القطاع حدة الانقسام عندما قررت حماس السيطرة عليه بالقوة، وقد مارست أشكالاً عدة من القتل والبطش راح جرائها عشرات الأبرياء. وهذا ينفي ما أشيع بأن حماس استهدفت أبناء حركة فتح وموظفي السلطة الأمنيين فقط، بينما كان الاستهداف موسعاً، وطال العديد من الفئات المجتمعية. وهذا لم يحدث بدرجة الشدة نفسها في الضفة. وللاستدلال على ذلك، سيتم تقديم نوعين من جرائم القتل:

■ **جرائم قتل بحق المستقلين (غير المنتمين لأي تنظيم سياسي):** تؤكد العديد من التصريحات أن قتلى الانقسام ليسوا منتمين لفتح فقط، وإنما تم قتل فئات مستقلة أو غير منتمية لأي من الأحزاب السياسية. وعبرت عن ذلك مواطنة من القطاع بقولها: "انقتل ابني الكبير على أيدي حماس أثناء الانقسام مع إنو ما ينتمي لحد". وتقول مواطنة أخرى: "انطخ على ولدي بالرصاص الحي، ما أدى إلى إصابته بإعاقة برجليه نتيجة لادعاءات كاذبة".

■ **جرائم قتل بحق المنتمين لحركة فتح:** تؤكد تصريحات النساء أن أبناء فتح والسلطة هم الأكثر استهدافاً كما هو معروف. وقد مورست بحقهم أعمال قتل وبتر وتهجير عنيفة، وتصف مواطنة من القطاع هذه الأجواء بقولها: "انقتل ابني وهرب زوجي لأنه إحنا فتح، حتى ابني الثاني انطخ برجليه وهلا معاق".

تعرض ابني لمحاولة قتل على أيدي حماس، ولما كنت في المستشفى أظمن عليه، جاني خبر قتل حماس لزوجي مع إنو محابيد، ومش منتمي لحد، وكانت دقائق حتى جاعني خبر قتل ابني الثاني". (مواطنة/ قطاع غزة)

وصاحب جرائم القتل هذه عمليات حرق وقصف للمنازل، تهجير للأسر والأفراد في القطاع، بينما لم تسجل حالات كهذه في الضفة. ومن الحالات التي حدثت في القطاع ما يلي:

■ **حرق المنازل وطرد العائلات دون سابق إنذار:** ذكرت العديد من الشهادات التي تدلل على قيام الجهات المتحكمة في القطاع بحرق المنازل وطرد العائلات دون تحذير مسبق في ليالي الانقلاب العسكري المظلمة، حيث تقول مواطنة من القطاع: "إحنا هجموا علينا حماس وطحوا على البيت رصاص كثير وهربنا من البيت بأوعينا ما أخذنا شيء .. بعد شوي حرقوا البيت كلو من دون إنذار .. وابني هلا هارب في مصر وأخوه الثاني مسجون عند اليهود 16 سنة".

■ **استخدام القصف المدفعي "الآر بي جي":** شهدت أيام الانقسام الأولى وتيرة عالية من التأهب الأمني والاستخدام المفرط للقوة تجاه المدنيين في القطاع. واستخدمت الجهات المتحكمة في القطاع القصف المدفعي. وتصف إحدى المواطنات ما جرى بقولها: "حماس قتلوا زوجي كان قائد في فتح بعد ما نجا من محاولة اغتيال فاشلة من الاحتلال، ولكن حماس اقتحمت البيت وقتلته بالآر بي جي، وحرقت المنزل، وهربنا إحنا وأولادنا برا البيت".

"واحد من الأمن أجا على ابني حامل مسدس .. كسر زجاج السيارة عليه وحط السلاح على صدره .. وكان بدو يطخه لأنو زوجي حماس .. بس ابني صار يصرخ وهرب من قدامه".  
(مواطنة/ الضفة)

أما في الضفة، فلم تسجل حالات قتل أو حرق أو طرد للعائلات والأفراد بشكل مباشر كما جرى في القطاع، بينما تم تقديم شهادات حول التهديد بالقتل والاعتقال بسبب الانقسام، حيث تقول مواطنة من الضفة: "واحد من الأمن أجا على ابني حامل مسدس .. كسر زجاج السيارة عليه وحط السلاح على صدره .. وكان بدو يطخه لأنه زوجي حماس، بس ابني صار يصرخ وهرب من قدامه".

## (2) اعتقالات متبادلة في الضفة والقطاع

تبادلت حركة فتح وحماس الاعتقالات على نحو متناظر، فكل فريق منهما يعتقل أفراد الفريق الآخر. ولا تزال هذه الاعتقالات مستمرة بوتيرة متقطعة حتى الآن (تاريخ كتابة هذه الدراسة). وتعتبر فترة الذروة عندما وقع الانقسام/الانقلاب العسكري في القطاع، حيث قامت القوة التنفيذية التابعة لحماس بشن حملة اعتقالات واسعة في صفوف الفتحاويين والمقربين منهم. وبحسب تصريحات النساء، فإن الاعتقالات لها أنواع عدة يوضحها الرسم التالي:

### رسم توضيحي (4): أنواع الاعتقالات في الضفة الغربية وقطاع غزة



■ **اعتقالات بناء على الهوية السياسية:** هذا النوع من الاعتقالات موجه ضد أبناء حركة فتح في القطاع، وبالطريقة نفسها كان موجهاً ضد أبناء حماس في الضفة. بهذا

الخصوص، تقول مواطنة من القطاع (58 سنة): "في الحارة عنا لما يصير أي مشكلة أو سوء تفاهم، ما يتشوف إلا تنفيذية حماس أخذت أولاد فتح كلهم، مع إنو مش كلهم إلهم دخل في المشكلة، وتبلاقيهم روحوا تاعين حماس وتركوا تاعين فتح في السجن، مع إنو الحق بكون على تاعين حماس".

■ **اعتقالات دون تهمة "اعتقالات وقائية"**: هذا النوع من الاعتقالات مارسته حماس في القطاع بشكل أكبر من ممارسات السلطة في الضفة. ويكون عادة دون تهمة واضحة، وإنما يكون احترازياً أو وقائياً من الجهات الأمنية. وتقول مواطنة من القطاع (57 سنة): "مرة كانوا الشباب قاعدين قعدة شبابية على باب البيت، يعني قعدة عادية، ثاني يوم كل الشباب انبعثهم بلاغات من التنفيذية للتحقيق، وما بتعرف بروحو بعدها ولا لأ؟!".

■ **اعتقالات متواصلة في المناسبات أو المسيرات الوطنية**: يتكرر هذا النوع من الاعتقالات، عادة، عند تنظيم مسيرة أو احتجاج لمناسبة وطنية معينة. وتكون حجة الجهات الأمنية في عدم وجود تصاريح مسبقة لتنظيم هذه المظاهرات من الجهات ذات العلاقة، ما يعطي المبرر للاعتقال والتكيل بهم. وتبين شهادة مواطنة من القطاع (48 سنة) حقيقة ما يجري بقولها: "الاعتقالات بحق الشباب دائماً موجودة بالمناسبات الوطنية مثل انطلاقة فتح، وما في مشكلة عند حماس في الهجوم على السيدات في المسيرات السلمية وضربهم واعتقالهم".

ويرافق هذه الاعتقالات عادة طرق تعذيب عنيفة تتجاوز مبادئ ومعايير وقيم حقوق الإنسان، حيث تصف مشاركة في ورشة رفح (28 سنة) حالة القمع والتكيل والضرب المبرح التي شهدتها بقولها: "كان عنا صحاب إخوتي في فترة الانقلاب، واقتحمت حماس البيت، وأخذوا من البيت 4 شباب، 2 من إخوتي و2 الضيوف ضربوهم في الشارع ... الشبين أخذوهم لأنو أبوهم ينتمي لإحدى الجهات، طلبنا الإسعاف بعد هيك منعوا الإسعاف يدخل .. كانت النتيجة سلبية على أخوي الصغير إلي نام 4 أيام في المستشفى نتيجة الضرب ... صار معه ارتجاج في الدماغ .. ومنعوا الإسعاف يدخل الشابين إلي كانوا عنا أخذوهم وضربوهم هناك .. غير الإهانات ومعاملتهم إلي كانت سيئة وروحوهم حافيين في الآخر". ولم يُستثنَ كبار السن من هذه الاعتداءات في القطاع، حيث تقول مشاركة أخرى في ورشة رفح (60 سنة): "حماس اعتدوا على بيتنا، قتشوا بيتنا، وكسروا عفشنا .. وزوجي رجل كبير متقاعد عسكري، وكان مناضل كبير، واعتقل أكثر من 15 سنة عند اليهود، وعنده إصابة في رجليه ما احترموه".

انقتل قريب إلي في  
سجون السلطة لأنو  
حماس". (مواطنة/  
الضفة)

أما بالنسبة للضفة، فإن الاعتقالات السلطة وأجهزتها الأمنية بحق أفراد حماس كانت عنيفة، وفي حالات عديدة يتعرض فيها المعتقلون لتعذيب قاس ربما يؤدي إلى الموت، حيث تقول مواطنة من الضفة (32 سنة): بسبب الانقلاب العسكري إلي صار في غزة، انقتل قريب إلي في سجون تحقيق السلطة لأنو حماس".

### (3) تشريد العائلات وهروب الأفراد

إن هروب وتشريد العائلات والأفراد من أخطر الأضرار الديموغرافية الناجمة عن الانقسام، لاسيما في القطاع، والنتيجة عن الممارسات والجرائم غير الإنسانية المرتكبة بحقهم. وتؤكد

تصريحات النساء أن الحركة الديموغرافية لم تكن مقتصرة على الأفراد، وإنما طالت الأسر على شكل عقابات جماعية تجاه الأسر المستهدفة. ودليل ذلك أن العديد من الأسر بقيت في بيوتها في القطاع، واقتصر على الشخص المطلوب لحماس. وفي حالات أخرى، تقرر كل الأسر الخروج من القطاع إذا سنحت لها الفرصة. بالتفصيل سنعرض حركة التنقلات الديموغرافية للأسر والأفراد على النحو التالي:

- **الانتقال من منطقة إلى أخرى داخل القطاع:** عادة ما تنتقل الأسر داخل القطاع من منطقة إلى أخرى حماية لأحد أفرادها، أو تفادياً للملاحقات الأمنية للأسرة، حيث تقول مواطنة من القطاع (47 سنة): "تعرض زوجي لملاحقة من حماس أثناء الانقلاب، وكل يوم كان عنا اقتحام واعتقال وضرب وبهدلة، فبعنا البيت وانتقلنا لمنطقة ثانية في غزة".
- **الانتقال للعيش في الضفة بدلاً من غزة:** تظهر شهادات النساء أن الأسر تهرب بكامل أفرادها إلى خارج القطاع، نتيجة للاستهداف المتكرر والمتواصل لها، الأمر الذي يدفع بالأسرة إلى ترك القطاع والتوجه نحو الضفة في كثير من الحالات. بينما تشير تصريحات النساء إلى أن بعض الأسر تعيش كلها في الضفة، وتترك بعض أفراد أسرتهما في القطاع. ومثال ذلك ما صرحت به مواطنة من هناك بقولها: "بعد الانقسام تزوجت، وفي هذه الفترة هربت عائلتي وكل أخواني إلى الضفة لأنهم مستهدفين من حماس، وأنا ضللت في غزة لحالي".

"أنا أعيش حياة غريبة  
وشتات، تركت بيتي في  
غزة وأعيش حالياً في  
الضفة بسبب الانقسام".  
(مواطنة/ غزة)

ولم تكف الجهات المتحكمة في غزة بهذا القدر، وإنما استهدفت كوادر فتح بأسمائهم، ما دفع البعض منهم إلى الهرب نحو مصر وتركيا، كما أن البعض لم يخبروا أهاليهم عن مكان تواجدهم. ومن الحالات:

- **هروب الأفراد من غزة إلى مصر:** تشير تصريحات النساء إلى أن العديد من الأفراد هربوا باتجاه مصر وتركيا خوفاً من ملاحقة حماس، إذ تقول مواطنة من القطاع (38 سنة): "بعد محاولات كثيرة للقبض على زوجي وتعرض سلفي للضرب، قرر زوجي يسافر خارج غزة، واتجه إلى مصر عشان بيعدو عنا أجهزة حماس، ويوقفوا ضرب وتكسير في العيلة".
- **هروب معيل الأسرة إلى مكان مجهول:** تظهر تصريحات النساء أن مخاوف ذويهن (الرجال) كانت كبيرة لدرجة أنهم لم يبلغوا أقرب المقربين منهم عن مكان هروبهم. ومن أبرز الشهادات، ما عبرت عنه مواطنة من القطاع (38 سنة): "زوجي لأنه فتح ترك البلد من 10 سنين ... يعني لحد هلا بعيد عن عيلته، وإحنا جديد اعرفنا وين مكانه".

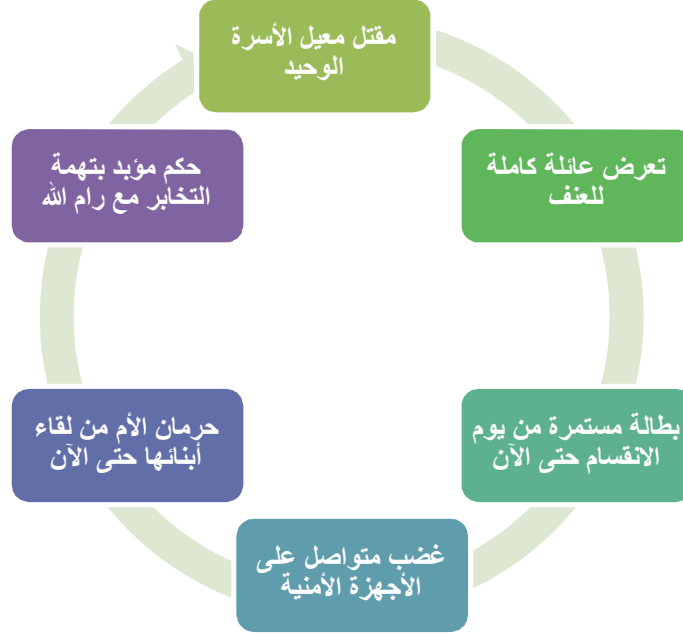
### إطار(1): السلطات الأمنية تخير المواطنين: السكوت أو الهجرة!

"تراجع اهتمامنا بالقضايا الوطنية مثل القدس والدولة والأسرى واللاجئين والاستيطان لصالح التركيز على الانقسام وصراع الكراسي بين فتح وحماس ... وركزوا على المراقبة الأمنية، وعلى

كل واحد بحكي كلمة بنحط في السجن، وما في عندهم فرق بين الزلام والنسوان.. قمعوا الناس وأرهبواهم وكأنهم بحكوا للناس اطلعوا من هذه البلد اللي بدو يضل بدو يسكت أو بنسجن ويتهدل". (مواطنة، 47 سنة، قطاع غزة)

4) ممارسات أضرارها طويلة الأمد: إن العديد من الشهادات التي أوردتها النساء تؤكد أن أضرار الانقسام بدأت وانتهت بعد مدة وجيزة، بيد أن أخطر ما أوجده الانقسام بقاء هذه الأضرار دون حلول لها في الأفق، ومستقبلها القادم لا يبشر بالخير، منها:

#### رسم توضيحي (5): أنواع الممارسات المتفرقة في الضفة وغزة



▪ **مقتل معيل الأسرة الوحيد:** يعتبر مقتل معيل الأسرة الوحيد واحداً من هذه المظاهر لاستمرار المعاناة حتى الآن، حيث تقول مواطنة من القطاع (48 سنة): "بعد استشهاد زوجي، إحنا بنعيش معاناة كأسرة لأنو ما في شغل ولا دخل والأسعار عالية".

".. اعتدوا علي وعلى زوجي بالضرب، واعتقلوا زوجي لأنو شارك في اعتصام، واعتقلوا ابني ومنعوه من السفر .. كلها أمور تشعر بأنها تحد من حريتك، وتعمل على ترويع الأسرة، وإنك مههد". (نائبة في التشريعي/ الضفة)

▪ **تعرض عوائل كاملة في غزة للعنف الجسدي:** تعتبر الأضرار النفسية والاجتماعية الناجمة عن تعرض العائلات للعنف الجسدي أو القمع على أيدي الجهات الأمنية من أخطر الأضرار التي لا يمكن نسيانها. وما يدل على ذلك، قول مواطنة من القطاع (27 سنة): "حماس حرقت بيتي وخبطت القنابل علينا.. غير إنو كل العائلة تعرضت للضرب، وهذا ما حدا بنسأه". أما في الضفة، فقد تكرر سيناريو العنف ذاته ضد نائبة

في المجلس التشريعي (41 سنة) حيث تقول: "اعتدت الأجهزة الأمنية علي وعلى زوجي بالضرب .. واعتقلوا زوجي لأنو شارك في اعتصام مرة، وكمان ابني اعتقلوه ومنعوه من السفر، كلها أمور تشعر بأنها تحد من حريتك، وتعمل على ترويعك أنت وأسرتك وأنت مههد".

▪ **بطالة متفشية بين أفراد الأسرة منذ الأيام الأولى للانقسام:** تعاني العديد من الأسر من البطالة والفقر منذ الأيام الأولى للانقسام حتى الآن، ونتيجة لذلك، فإن ظروفهم الاجتماعية والنفسية سيئة. ومن الشهادات المهمة ما عبرت عنه مواطنة من القطاع (50 سنة): "كل أختي كانوا موظفين حكومة وعمال في إسرائيل، بس هلا قاعدين ... هم ونسوانهم وأولادهم ومش طابقين بعض، ومش قادرين يطعموا أولادهم. ولما بيدق الواحد على أخوه يطلب منه إشي، بتقوم مشاكل بين الأخ وزوجته بتصير تقول: أولادي أولى، واحنا بدنا نصرف على بيتنا". وفي الضفة، فقد تعرضت أسر عديدة لأحوال اقتصادية مماثلة بسبب الفصل التعسفي لأفراد حماس الموظفين في الحكومة، حيث تقول مواطنة من الضفة (46 سنة): "أنا زوجي هو لآبي بصرف علينا، وتوقف عن شغله في الحكومة لأنو حماس، وصارت حالنا صعبة، وتراكت علينا الديون، وهذا كلو لأنه في عليه تقارير أمنية ولسا بنعاني".

قتل أخوه بحجة إينو عميل، وخطفني وعذبني لحد ما أغمي علي، وضربني بالعصا على وجهي وسيح بريش بلاستك على جسمي، ولحد الآن آثار التعذيب موجودة". (مواطنة/ غزة)

▪ **أفراد الأسرة ناقمون وغازيون على الجهات الأمنية:** ما شهده الأطفال من مشاهد وممارسات قمعية ارتكبت بحق ذويهم تحولت إلى حقد دفين ونقمة تجاه الفاعلين، وهذا ما يخيف النساء بعد نحو عشر سنوات من الانقسام، حيث عبرت عنه مواطنة من القطاع (37 سنة) بقولها: "في البداية، كان أولادي صغار ما يعرفوا لآبي بصير حولهم، كل لآبي يعرفوا

إنو أبوهم ترك غزة بسبب الانقسام ... ولما كبروا وبدأوا يصطدموا بالواقع ويواجهوا المجتمع وكلامهم والتلميحات الاستفزازية على قضية أبوهم، صاروا فوضويين وعصبيين وهم حاقدين على الجهات الأمنية ... وهذا خوفي".

▪ **حرمان الأم من الالتقاء بأبنائها منذ بدء الانقسام:** بفعل الانقسام، تعطلت الكثير من القضايا الأسرية المعلقة في القضاء نتيجة للانقسام، وتشير تصريحات النساء إلى أن النزاعات الأسرية تم تسييسها بهدف المماطلة والتسويف، حيث تقول مواطنة من القطاع تعيش الآن في الضفة (52 سنة): "الانقسام حرمني من إني أشوف ابني، وهذا أبسط شيء، حماس وفتح عاجزين عن مساعدتي، وكل منهم عنده رأيه، وفي النهاية أنا محروم من أبنائي".

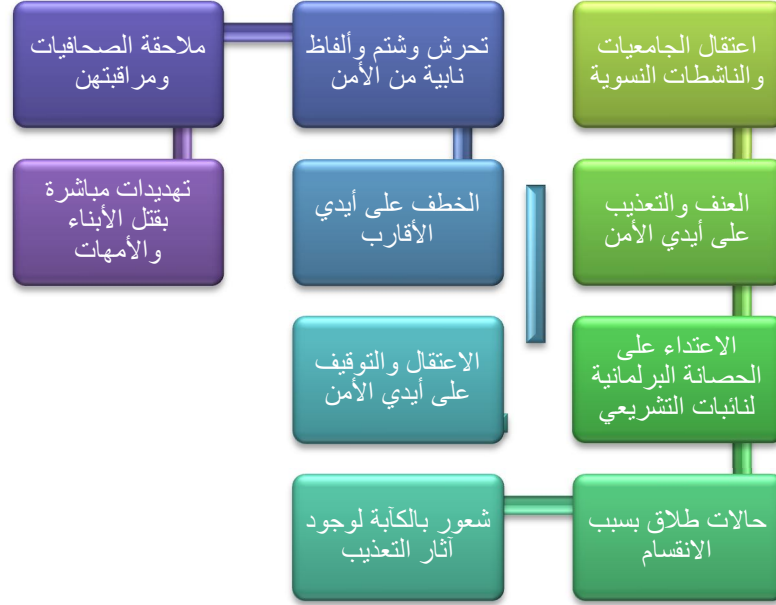
▪ **حكم مؤبد بحق معيل الأسرة بتهمة "التخابر مع رام الله":** بعد الانقسام أصدرت العديد من القوانين المتباينة بين الضفة وغزة، ووصل التعصب الحزبي لدرجة إصدار قوانين بأحكام اعتقال عالية؛ كحكم المؤبد لمن يتواصل مع حكومة رام الله. هذا النوع من الأحكام يترك العائلة دون معيل، ويعرض حياة أفرادها للفقر والتسول وغياب الإحساس بالأمن، حيث تقول مواطنة من القطاع (33 سنة): "زوجي تم اعتقاله قبل خمس شهور، وانحكم عليه بالمؤبد بتهمة الإخلال بالأمن والتخابر مع رام الله".

## القسم الثاني: الأضرار المباشرة الواقعة على النساء

إن ما شهدته النساء من قتل وترويع وتشريد لذويهن لم يعفيهن من التعرض لأذى مباشر. وعلى الرغم من النزعة "المحافظة" للمجتمع الفلسطيني التي يفترض أنها تحيد النساء في حالات الصراع، فإن الفتوية والتوجهات الأمنية الصارمة أدت إلى التعامل مع النساء والرجال بجدية

وقسوة غير معهودة. وتؤكد تصريحات النساء أنهن تعرضن لصنوف شتى من الأذى المباشر، كما الرجال، على خلفية الانقسام، وفيما يلي بعض الممارسات:

#### رسم توضيحي (5): ممارسات تبين الأضرار المباشرة الواقعة على النساء جراء الانقسام



- **تعرض النساء للخطف على أيدي الأقارب:** لم تشرع الجهات الأمنية في خطف النساء وحدها، وإنما باشر عناصر التنظيمات بممارسات فردية كهذه بحق النساء. وتشير تصريحات النساء إلى تعرضهن للخطف من جهة الأقارب على خلفية انتمائهن أو انتماء أزواجهن، أو نكاح بالتنظيم أو العائلة الفلانية. ومن أشد ما حدث ما قالته مواطنة من القطاع (50 سنة): "أخو زوجي خطفني أنا وبناتي وأخذنا لبيت وانضربنا وتبهدلنا .. وبعد ما أهلي قلبوا الدنيا وراحوا لمؤسسات حقوق الإنسان، وصار الكل يدور عليّ ... أخذني بسيارة وأنا مغمية ورماني بمنطقة معروفة للناس ... لما صحيت لاقيت سيارة وأنا بزحف وحكيت للزلمة وصلني".
- **تعرض النساء للتوقيف والاعتقال من قبل الجهات الأمنية:** سجل مركز الميزان لحقوق الإنسان 19 حالة اعتقال وتوقيف تعرضت لهن النساء في القطاع بين 15 حزيران 2007 لغاية 31 آذار 2017.<sup>28</sup> وهذا العدد ليس هيناً، ناهيك عن أحوال وظروف التوقيف القاسية التي عاشتها النساء، حيث تقول مواطنة من القطاع (29 سنة): "تحقق معي ومع زوجي على أساس إنوإحنا بنتواصل مع أبوي وعمي إليّ بشتغلوا مع الأجهزة الأمنية برام الله. وأنا استدعيت مرتين، للمرة الأولى ضلّيت في التحقيق ست ساعات متواصلة، وحقق معي سبعة أشخاص، أما في المرة الثانية بقيت ساعتين في التحقيق".
- **إصابات وعنف وتعذيب أثناء التحقيق مع النساء:** سجل مركز الميزان 34 إصابة متنوعة تعرضت لهن النساء مباشرة جراء الانقسام بين العامين 2006 و2007.<sup>29</sup> إضافة إلى الإصابات التي لحقت بالنساء، فإنهن تعرضن لتعذيب شديد في أقبية التحقيق، حيث تؤكد

<sup>28</sup> إحصائيات حول قضايا حقوق الإنسان. مركز الميزان لحقوق الإنسان. مصدر سبق ذكره.

<sup>29</sup> المصدر السابق.



إحدى المواطنات أنها تعرضت لتعذيب قاس على يدي شقيق زوجها الحمساوي، فتقول: "أخو زوجي بعد ما قتل أخوه بحجة إنو عميل، خطفني وصار يعذبني لحد ما أعمي علي، وضربني بالعصا على وجهي، وسيح بربيش بلاستك على جسمي، واستمر بهذا الحال 3 أيام، ولحد الآن آثار التعذيب موجودة".

زوجي طلقني لأنو حملني مسؤولية استشهاده ابني، لأنني أنا إلهي دخلته السلطة.

(مواطنة/القطاع)

عندي 13 اعتداء موثقات عن

اعتداءات الأجهزة الأمنية.

(نائبة في التشريعي/الضفة)

■ شعور النساء بالكآبة نتيجة لآثار التعذيب منذ الأيام الأولى للانقسام قيبين تصريحات النساء أن الجهات الأمنية لم تراعى حقوق النساء أو القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وقت الصراع، ما ألحق أضرار نفسية بالغة بالنساء، أدت

إلى الكآبة والإحباط، حيث تقول مواطنة من القطاع (50 سنة): "ما سببه لي الانقسام هو إحباط وكآبة وآثار تعذيب في جسمي موجودة حتى الآن". كما أن العديد من النساء ما زلن يعانين من آلام جسدية بسبب التعذيب القاسي الذي تعرضن له، حيث تقول مواطنة من القطاع (47 سنة): "أذكر بسنة من السنوات تعرضت للضرب من قبل حماس، لما اعترضت على الطريقة الوحشية للإي هجموا فيها علي في بيتي، وسجنوا زوجي بدون سبب، ضربوني بظهري وبصدري ضرب قاسي بعاني منو لهلا كثير".

■ النساء تعرضن للتحرش والشتم بألفاظ نابية: تعرضت النساء إلى شتم بألفاظ نابية ومحاولات للتحرش عند ممارستهن دوراً نضالياً في مسيرة أو فعالية وطنية. إذ تقول إحدى المشاركات في ورشة رفح (60 سنة): "كان في فعالية وطنية، اعتقلوني عليها حماس، كنت أنا ومجموعة من الأخوات من غزة ... في السجن صاروا يحكوا كلام سيئ وقذر ... وشتموننا وكانت معنا بنت شتموها بكلام سيئ كثير، وكان في واحد يأسر بحركات سافلة إلهما لأنها مش لابسة منديل".

■ اعتقالات عشوائية لطالبات جامعات: ازداد استهداف الجهات الأمنية لطلبة الجامعات في الضفة والقطاع بشكل كبير بعد الانقسام. وما يثير القلق أن تعرض الطالبات للاعتقال سيعرضهن للمساءلة من أهاليهن، وربما تكون النتيجة قاسية، ما يعني ضمناً أن مستقبل مشاركة النساء السياسية مهدد. وأبرز دليل على ذلك تصريح مشاركة في ورشة رفح (50 سنة): "في ذكرى وطنية كنت أنا ومعني مجموعة من طالبات من جامعة الأزهر معتقلات عند حماس، وكانوا البنات كثير خايفات من أهاليهن".

وبشكل عام، ما تظهره تصريحات النساء، سابقة الذكر، أن أضراراً أخرى غير مصرح بها من قبل النساء قد ارتكبت بحقهن من قبل الجهات الأمنية. وعادة لا تصرح بها النساء خوفاً من نظرة المجتمع، وربما لتعرضهن لمساءلة مجتمعية وعائلية تكون نتيجتها خطيرة كفقدان الحياة، أو إضاعة ما يسمى "شرف العائلة". ولتسليط الضوء على التصريحات غير المعلنة التي يمكن الاستدلال عليها بناء على الحقائق التي أوردتها النساء، نورد الرسم التوضيحي التالي:

رسم توضيحي (6): حقائق صرحت بها النساء تشير إلى حقائق غير معلنة



- **الاعتداء على الحصانة البرلمانية لنائبات التشريعي:** تعرضت النساء السياسيات في الأحزاب أو المؤسسات النسوية لانتهاكات عديدة على أيدي الجهات الأمنية في الضفة والقطاع وكان لنائبات التشريعي خطأً وفيروساً من هذه الاعتداءات في دراستنا، حيث تقول نائبة في التشريعي في الضفة (52 سنة): "استهدفوا مكنتي أكثر من مرة، وعندي 13 اعتداء موثقات عن اعتداءات الأجهزة الأمنية".
- **ملاحقة ومراقبة أمنية للصحافيات:** تعرضت حرية الإعلام لانتهاكات خطيرة بسبب الانقسام، وبخاصة عند شبهة الانتماء للتنظيم السياسي المغاير. ومن ذلك شهادة صحافية من الضفة (33 سنة) تعرضت للتحقيق بشبهة العلاقة مع حماس أو الجهاد الإسلامي أكثر من مرة، لأنها تعمل مع وسائلها الإعلامية.
- **الطلاق بسبب الانقسام:** ارتفعت معدلات الطلاق على خلفية الانقسام بشكل ملفت، لأسباب عديدة تتعلق بالانتماء السياسي وتنامي الخلاف بين الزوجين على أثر ذلك. وما يدل على ذلك تصريح مواطنة (47 سنة) من القطاع: "طلقني زوجي لأنو ابني انقتل على أيدي حماس يوم الانقلاب، ولأنه زوجي ما له علاقة بالتنظيمات ... حملني مسؤولية استشهاد ابني لأنني أنا دخلته في السلطة وفتح". بينما تحدث حالات طلاق لأسباب ذات طبيعة نفسية أو اجتماعية أو اقتصادية صعبة، تنعكس على العلاقة بين الزوجين، ومثال ذلك ما صرحت به إحدى المشاركات في ورشة رفح (38 سنة): "أنا اطلقت لأنو زوجي بأخر فترة نفسيته تعبت كثير ... وكان مصمم إنو ننقل من بيتنا إلى بيت العيلة عشان يوفر كمان، وهذا كان مرفوض عندي".
- **معاناة الحياة في البيوت المتنقلة (الكرفانات):** لقد تحملت النساء في القطاع وزر ما جلبته سياسة حرق المنازل وتهجير الأسر من منطقة إلى أخرى على خلفية الانقسام، ما جعلهن يعشن في البيوت المتنقلة (الكرفانات). ومن ناحية ثانية، لقد جلب دمار الحروب الإسرائيلية الثلاث على القطاع التي حدثت بذريعة إسقاط حكم حماس، مزيداً من هذه الحالات. وتبين تصريحات النساء أن الحياة في هذه الكرفانات مستحيلة، فهي شديدة الحرارة صيفاً، وشديدة البرودة شتاءً.

- **تهديدات بقتل الأبناء أمام أمهاتهم:** ساهمت ممارسات البطش التي نفذتها الجهات الأمنية في الضفة والقطاع في خوف النساء على ذويهن إذا ما عادت الأمور إلى سيرتها الأولى، ودليل ذلك تصريح مواطنة من القطاع (29 سنة): "حماس أخذوا أولادي مني، وقالوا سنعدمهم في ليلة الانقلاب .. كنا ن فكر إنو تهديدات .. بعدين مسك ابني الصغير ورمى الرضاعة وحط السلاح في صدره، فأنا هجمت عليه، قُلت هلا بـ طخو.. ولما شافني عملت هددني بالقتل أنا وابني".

**إطار(2):** الابنة تفضل الزواج من شقيق زوجها على العيش مع أبيها وأخيها اللذين قتلوا زوجها!  
"أبي واخي من حماس، وفي يوم الانقلاب علموا بأن حماس ستقتحم منزلنا، وهم لم يخبروني ... فقتلوا زوجي وحرقوا بيتي وسرقوا الذهب والمصاري إلي في البيت ... فلم أرغب في العودة لأهلي بعد مقتل زوجي، لأنني لن أستطيع النظر إلى وجه من قتل زوجي (أبي وأخي) ... فطلبت من عمي (والد زوجي) أن أبقى عندهم، فزوجني لابنه الثاني وهو متزوج فتركته زوجته، وبطلب هلا الطلاق ... فأنا أعيش بين نارين: العودة لأهلي وهم قتلوا زوجي، أم ترك زوجي حتى تعود زوجته إليه..! (مواطنة، 35 سنة، قطاع غزة)

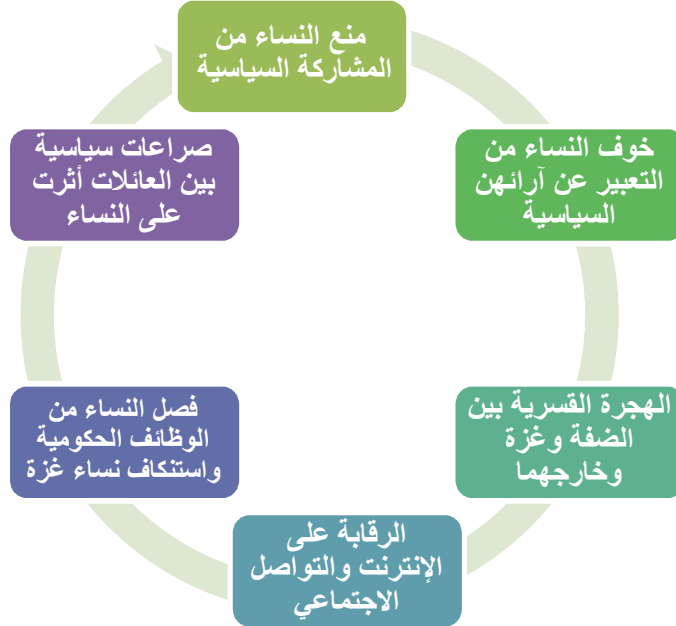
## القسم الثالث: آثار الانقسام على البيئة الحقوقية والاجتماعية

كما لاحظنا في استعراضنا للممارسات التي وقعت في الضفة والقطاع، أن ما سببه الانقسام كان وقعه شديداً على المجتمع بفئاته المتنوعة، وعلى النساء تحديداً. فعلى عكس التوقعات في أن آثار الانقسام كانت شديدة وخطيرة على الرجال فقط، فإن النساء تأثرن أيضاً بتبعاته إلى حد كبير، والشاهد في هذا الاعتقاد أن الممارسات أو الاعتداءات الموجهة مباشرة تجاه الرجال، نجد أنها تؤذي النساء بأثر رجعي. ولتوصيف هذه الآثار بتفاصيلها المتداخلة والمتشابكة، سنستعرض في هذا القسم آثار الانقسام ضمن مستويات عديدة على النحو التالي:

### أولاً. أثر الانقسام على الحقوق السياسية للنساء

لقد أثرت الممارسات السياسية والأمنية الناجمة عن الانقسام بطرق مباشرة وغير مباشرة على النساء الفلسطينيات. وهذا كان بارزاً في القطاع بشكل أكبر من الضفة نتيجة لحجم وخطورة الممارسات اليومية التي حدثت هناك. ولا يمكن فصل ما تعرض له الرجال عما تعيشه النساء بشكل يومي في كلتا المنطقتين جراء الممارسات السياسية والأمنية. كما أن النساء تأثرن كثيراً بحالة الاستقطاب الحزبي وتنامي العصبية والتحريض السياسي داخل المجتمع. وبدا واضحاً تراجع نسب المشاركة السياسية (في المظاهرات والاعتصامات وغيرها)، كما أن الكثيرين/ات تم إيقافهم/ن عن أعمالهم/ن ووظائفهم/ن نتيجة لآرائهم/ن ومواقفهم/ن السياسية. وأصبح/ت المواطنون/ات أكثر رقابة على أقوالهم/ن وأفعالهم/ن؛ سواءً في الشارع، أو مع الأصدقاء، أو على مواقع التواصل الاجتماعي. وتمظهرت هذه الممارسات في حلقة متكاملة من الانعكاسات التالية على النساء:

رسم توضيحي (7): الأضرار التي لحقت بالنساء نتيجة الممارسات السياسية والأمنية



- **خوف النساء من التعبير عن الآراء والمواقف السياسية:** إن خوف النساء من التعبير عن آرائهن السياسية كانت صفة عامة في الضفة والقطاع. وقد حاسبت الجهات الأمنية على ذلك بقوة مفرطة لم تكن قبل الانقسام. وعبرت عن ذلك مواطنة من القطاع (50 سنة) بقولها: "كل الناس بتخاف تفتح ثمها بكلمة، لآي بيحكي ع طول بينششط وبيتبهدل، إحنا على مشكلة زي الكهريا مش قادرين نحكي ولا كلمة ... ولآي بيطلع يتظاهر بينطخ عليه وبيتحبس حتى النسوان وما بيرحموهم".
- **منع النساء من المشاركة السياسية (مسيرات، العمل السياسي ... الخ):** بشكل متزامن، قللت حكومتا الضفة والقطاع من هامش حرية المشاركة السياسية عبر منع تنظيم المظاهرات أو الاعتصامات أو الاحتجاجات الوطنية دون إذن مسبق. كما شددتا قبضتهما الأمنية على تحركات الشخصيات الوطنية والسياسية. وحاسبتا على النشاط التنظيمي والمقاوم، وقمعنا الكثيرين. ففي الضفة، تقول إحدى المواطنات (52 سنة): "عنا استهدفوا شخصيات عامة وعشائرية وأئمة المساجد ومعلمين ومنعوهم من التظاهر، وهذا أثر على حياة الناس كلها". وتضيف مواطنة أخرى من غزة (26 سنة): "المرأة كان لها دور كبير في الاعتصامات والمسيرات والانتخابات، ولكن هلا هذا الدور انتهى مع الانقسام لأنو في قمع وضرب". هذا وتظهر تصريحات النساء أنهن عزفن عن المشاركة السياسية بأنواعها كافة، لأسباب تتعلق بالهموم المعيشية والأوضاع الاقتصادية الصعبة الناجمة عن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة. وأصبح الشغل الشاغل للنساء توفير الحاجات الأساسية على حساب تراجع الاهتمام بالمشاركة السياسية، والقضايا الوطنية.
- **صراعات سياسية بين العائلات تلقي بظلالها على النساء:** أدت حالات القتل والاعتقال في كلتا المنطقتين إلى خلافات حزبية وعائلية شديدة. وكانت هذه الخلافات شديدة الوطأة في القطاع بشكل أكبر من الضفة. وانتشرت الثارات العائلية بشكل كبير. وقد عبرت عن ذلك مواطنة من القطاع (58 سنة): "في حارتنا بتلاقي كم عيلة فتح وهول بتحسيهم حزب لحالهم، ونفس الشيء بتلاقي كم عيلة حماس وهمي بكونوا مسيطرين على الحارة، وكانت تقوم بينا وبينهم مشاكل، وممكن يعتقلونا لأهون الأسباب، يعني ممكن بيجوا بيضربوا الصغار ويوخدوا الكبار لأنهم فتح قبل ما يسألوا عن الموضوع".
- **الهجرة القسرية للعيش في الضفة بدلاً من غزة:** نتيجة للخوف الذي ترافق مع الانقسام، فقد فضلت العديد من النساء ترك بيوتهن وذويهن والانتقال من القطاع إلى الضفة، وكانت الحالات كثيرة علماً أن العكس لم يحدث إلا قليلاً. وتقول إحدى المواطنات من الضفة (50 سنة): "بسبب الانقسام بعيش حياة غربة، وشتات تركت بيتي في غزة وأعيش حالياً في الضفة".
- **فصل النساء من الوظائف الحكومية بالضفة واستنكاف الأخريات في القطاع:** بدا واضحاً أن الفصل من الوظيفة الحكومية تزامن بقوة عقب حدوث الانقسام كردة فعل سريعة بين الحركتين. ففي الضفة، تم فصل الموظفين/ات الحكوميين/ات المحسوبين/ات على حماس، وطال الفصل أقرباءهم/ن أيضاً. واستمرت هذه الحالة حتى الآن مع استمرار المطالبات الحثيثة بعودتهم إلى وظائفهم، ولكن دون جدوى. وتشكل النساء جزءاً كبيراً من هذه الظاهرة، والدلائل على ذلك عديدة، منها ما قالته مواطنة من الضفة (40 سنة): "كنساء تعرضنا للفصل الوظيفي وللاعتقال السياسي، وطالبنا بشكل سلمي بوقف هذه السياسة، ولكن تعرضنا للتهديد والملاحقة". أما في القطاع، فتم فصل الكثيرين من المنتمين لفتح من الوظائف الحكومية. إضافة إلى ذلك، جاء الاستنكاف للموظفين/ات الحكوميين/ات بقرار من حكومة الضفة. وعبرت عن ذلك مواطنة في غزة (47 سنة)

بقولها: "بعد ما سيطرت حماس على كل المقدرات الأمنية، روحنا على الشغل كنا غضبانين كثير، وكان عنا حقد وكراهية بسبب أحداث الانقلاب، داومنا عدة أيام، بعدين أجي قرار من رام الله بالاستنكاف".

▪ الرقابة على الآراء السياسية في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي: بعد اشتداد حالة الانقسام واستمرارها أمداً طويلاً، كثفت السلطات الأمنية والسياسية من رقابتها الإلكترونية على المواطنين بشتى الوسائل، وبخاصة الرقابة على مواقع التواصل الاجتماعي. وتم فصل موظفين حكوميين واعتقال عشرات الإعلاميات/ين والناشطات/ين نتيجة التعبير عن آرائهم السياسية، حيث تقول مواطنة من الضفة (26 سنة): "الأجهزة الأمنية عندهم أشخاص للرقابة على تعليقات الناس على الفيسبوك ضد السلطة، كل يوم يتسمع عن اعتقال لناشطين وصحافيين وموظفين وأنا ما بحب أحكي سياسة هلا".

### إطار(3): ظاهرة عدم التشبث بالانتماء السياسي مؤقتة أم دائمة!؟

ساعد الانقسام السياسي في ضرب الهوية الوطنية، والتعريف عن الانتماء للحزب السياسي للأفراد. وتشير تصريحات النساء إلى أن مفهوم الانتماء للأحزاب الوطنية، ليس مرتبطاً بالإيمان والتشبث بالأفكار والمتعقدات الوطنية كما كان سابقاً قبل الانقسام، بقدر ارتباطه بالمكاسب والمصالح الشخصية المتوقع جنيها من هذا الانتماء أو ذلك. ففي الضفة، لم تكن هذه الظاهرة واضحة كفاية، ولكنها في القطاع كانت أكثر لمعاناً، حيث أن النساء لاحظن أن صديقاتهن وعائلاتهن تغيرن فكرياً وسياسياً بعد الانقسام، فأصبحن حماس. وربما يقول قائل إن النساء وجدن في ذلك نوعين من الأمان: الأول حماية أفراد العائلة والأسرة من التهديدات الأمنية. أما الثاني فهو حفاظاً على لقمة العيش ودوام مصالح الأسرة الاقتصادية، والدليل على ذلك الاقتباسات التالية:

\* "أنا أصدقائي كثير منهم حولوا حماس، ومنهم حتى موظفين بيقبضوا من سلطة رام الله، ومنهم حولوا عشان لقمة العيش عشان يعيش هو وأولاده، وأنا لا أنتمي فكريباً لأحد". (مواطنة، 42 سنة، قطاع غزة)

\* "أغلب الناس تغيرت، صاروا كلهم حماس، لأنو مش شايفين منهم إلا الإهانات والتسلط والقمع على الناس... فالناس بتفضل تصير حماس عشان ما تتبهدل" (مواطنة، 38 سنة، قطاع غزة)

وعلى العكس، نجد أن بعض النساء اللواتي أيدن حماس تغيرت آراؤهن وتوجهاتهن السياسية إلى انتماءات أخرى، أو أصبحن مستقلات نتيجة لما عايشنه في القطاع. وهذا ما عبرت عنه إحدى النساء المنتميات لحماس سابقاً (33 سنة) بقولها: "آرائني أول ما تزوجت كانت مختلفة عن آراء زوجي، لكن مع مرور الوقت ومن إلّي كنت أشوفه من حماس، صارت أفكارني تتغير شوية شوية... وصرت أكرههم لدرجة إنني بديش أنتمي إلهم... أنا كنت حماس، وانتخبت حماس، وزوجي من فتح... وهو فهمان، يعني عمري ما حسيت إنو تغير بسبب اتجاهي السياسي، وكان يقولي لحالك حتفهمني إنني أنا صح، وإنو حماس غلطانة، وبالفعل هادا إلّي صار".

### ثانياً. أثر الانقسام على الحقوق في الأمان

ما استعرضناه حول التغييرات التي أحدثها الانقسام على الحالة السياسية رافقها متابعة أمنية صارمة. ولا يمكن إغفال تزايد فرص تعرض النساء للخوف على أنفسهن وعلى أسرهن. وخوفهن هنا يتمثل في التعرض للقتل أو الاعتقال أو العنف... الخ. ناهيك عن تحمل النساء مسؤوليات

كبيرة تجاه الأسرة وتوفير الحماية لها في ظل غياب الرجال أحياناً. وبشكل لافت، فقد أظهرت تصريحات النساء أن الانقسام أوجد علامات فارقة وآثاراً وخيمة على مخاوف النساء المتصاعدة في المنطقتين، وهي على النحو التالي:

### رسم توضيحي (8): مخاوف النساء المباشرة من الانقسام



- **خوف النساء الدائم على فقدان الحياة:** تعتبر مسألة الأمن من أكثر القضايا المقلقة للفلسطينيات في المنطقتين. خوف النساء مركب ومتشابك بين خوفها على نفسها من ناحية، وعلى ذوبها من ناحية ثانية. وهذا يمكن الاستدلال عليه من الاقتباسات التالية:
  - "ما في أمان، بالعكس، عنا فوضى وخوف كبير، أنا ما بشعر بالأمان بعد الانقسام لأنو ممكن بأي لحظة حماس تهجم وتكسر البيت وتعتقل زوجي ... أطفال رح ينصابوا بالخوف والرعب". (مواطنة، 47 سنة، القطاع)
  - "فتح وحماس زرعووا فينا الخوف، وخلصونا ما نشعر بالأمان، وهذا بخدم إسرائيل، فخوفنا ما بتوقف، وممكن ننقتل في أي لحظة". (مشاركة في ورشة رفح، 25 سنة)
- **خوف النساء من التعرض للاعتقال السياسي والعنف أثناء التحقيق لاحقاً:** إن طريقة إحكام الجهات الأمنية المحكمة في القطاع شديدة القسوة. كما أن طريقة الأجهزة الأمنية في الضفة لا تقل خطورة عن تلك (الفارق في الضفة وجود تأثير ضاغط ومؤثر للمؤسسات الحقوقية والإنسانية في الضفة). ومع ذلك، فإن أساليب الاعتقال والتعذيب النفسي والجسدي المتبعة في كلتا المنطقتين لا تراعي أي معايير، والدليل ما يلي:
  - "أنا بصراحة أنا خوفي من عناصر حماس أنفسهم، كانوا يهددوا زوجي ويهددوني ويرعبوا أولادي، ولما يفوتوا ع البيت وياخدوا زوجي وممكن يقتلوا أي حدا فينا". (مواطنة، 47 سنة، القطاع)
  - "بنجبر أنام عند أهلي لأنو السلطة بتيجي تفتش البيت بالليل، وأنا امرأة وحيدة وأولادي صغار". (مواطنة، 32 سنة، الضفة)

#### إطار (4): اعتقال أبناء وزوج نائبة في المجلس التشريعي

"الانقسام أثر كثير علينا، وليس نحن فقط، وكوني نائب في مجلس تشريعي عن حماس، فكان تأثيره أسوأ علي مع إنو معي حصانة، كان في هناك اعتقالات السلطة ... اعتقلت السلطة أكثر من مرة ابني وزوجي، وكانت التهمة جاهزة على خلفية الانقسام في غزة ومع أننا نعيش في الضفة وليس غزة، ما انعكس على حياة أسرتي". (نائبة في المجلس التشريعي، 52 سنة، الضفة)

▪ **فرض الرقابة اليومية أمنياً ومالياً:** يتأجج الخوف عند النساء في القطاع، نتيجة للرقابة الدائمة والاستجواب والتهديد باستخدام القوة والبطش بأفراد المجتمع (وتحديداً ضد أبناء فتح). وقد عينت الجهات المتحكمة في غزة عناصر ومخبريين سربيين وعلنيين لمراقبة المواطنين. وحول ذلك، تقول مواطنة من القطاع (56 سنة): "عشان إحنا فتح في الحارة كل ما يتحرك أي واحد منا، وحتى أولادي بضلوا يسألوا وين رايح ووين جاي، وأكثر من مرة يحطوا السلاح في رأس واحد من أولادي". وكذلك الأمر بالنسبة للأجهزة الأمنية في الضفة، فإن الرقابة المبدولة تشبه رقابة القطاع. فضلاً عن الرقابة المفروضة على التحويلات المالية والحسابات البنكية، وما يؤكد على هذه الحقيقة تصريح مواطنة (49 سنة) من الضفة: "الانقسام ساهم في نشر البغضاء والفساد بين الناس، لأنو التابعين للأجهزة الأمنية يقوموا بمراقبة وكتابة تقارير عن تاعين حماس ومطاردتهم، وصادرت كثير من أموالهم". وفي حالات أخرى، فإن الرقابة الأمنية وصلت درجة تتبع الجيران لبعضهم، وهذا له تأثير كبير على نفسية النساء. كما أن جيران العائلات المستهدفة من قبل الأجهزة أصبحوا أقل رغبة في التواصل مع هذه العائلات خوفاً على سلامتهم. هذا ما عبرت عنه مواطنة من الضفة (49 سنة): "أثر الانقسام على علاقتنا مع الجيران، لأنهم صاروا يتحاشوا الحكي معنا، لأنهم خافين من الأجهزة الأمنية". وعلى العكس، نجد أن علاقة العائلات المستهدفة من الجهات الأمنية تجد في هذا الاستهداف فرصة للتضامن والتكاتف في وجهها، والدليل: "أصدقائي وقفوا معنا وقفة منيعة ما تركونا ... وكانوا يسألوا إزا بنحتاج شيء لما كان زوجي بالسجن". (مواطنة، 32 سنة، الضفة)

▪ **خوف النساء من تنامي الحساسية الحزبية والأمنية:** على الرغم من مرور نحو 10 سنوات على الانقسام، تتراد مخاوف النساء على أنفسهن وأسرهن أكثر فأكثر، نتيجة تنامي الأحقاد بين مناصري/ات ومؤيدي/ات الحركتين. وفي أغلب الأحيان، بلغت الأحقاد حد الذروة بين النساء، حيث تقول مشاركة في ورشة رفح (37 سنة): "لو صارت مشكلة بين اثنين فتحاوية بتتحل بسهولة، ولما صارت مشكلة بيني وبينه جاري الحمساوي أنا بدي أحط كل غضبي عشان أذبه

وهذا حصل معي". وينطبق السيناريو ذاته على الضفة، حيث لا تقل خطورة هذه الأحقاد عن نظيرتها في القطاع، إذ تقول مواطنة من الضفة (49 سنة): "أثر الانقسام علي وعلى أسرتي في إنو ساهم بخلق إحساس بالمعاداة على الأجهزة، لأنهم بضلوا يلاحقوا فينا وبمنعونا، واعتقال زوجي زاد من سوء أوضاعنا وكمان بضلوا يستدعوا أولادي للتحقيق معهم". إضافة إلى ما تقدم، فمن المهم بمكان في هذه الدراسة، التركيز على الأحوال الأمنية في القطاع بعد الانقسام. فبعد تسلم حماس إدارة القطاع أمنياً وسياسياً، تفاقمت الأوضاع الأمنية مع إسرائيل،

"ما بخلى الجو من الاحتقان النفسي بيني وبين الأجهزة الأمنية، وكمان عيلتي نفس الشيء. (مواطنة/الضفة)

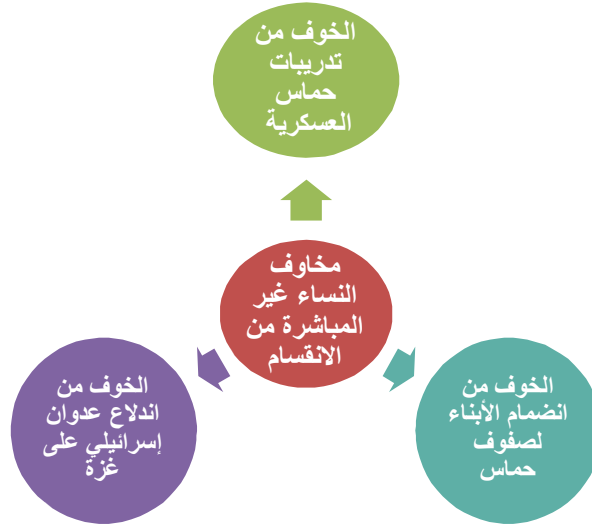
"أصعب شيء لما تزوجي تزوجي ابني والي حاكمه جارك والي ساجنوا هو جارك". (مواطنة/الضفة)



وتصاعد مبرر الأخيرة، في تنفيذ أي عدوان على القطاع تحت ذريعة إنهاء حكم حماس. وهذا يفتح الباب أمام المزيد من تخوفات النساء من حرب مقبلة. وما يزيد رعبهن قيام حماس بتدريبات عسكرية قريبة من الأحياء المأهولة، ما يعني مخاوف إضافية للنساء على أطفالهن. كما في الرسم التوضيحي:

"أولادي كانوا يصلوا بالجامع..  
شباب حماس اللي هناك بحكولهم  
انه فتح عملاء وابتو لازم تتدربوا  
على السلاح معنا، فإننا منعهم  
من الصلاة في المسجد".  
(مواطنة/غزة)

رسم توضيحي (9): مخاوف النساء غير المباشرة من الانقسام



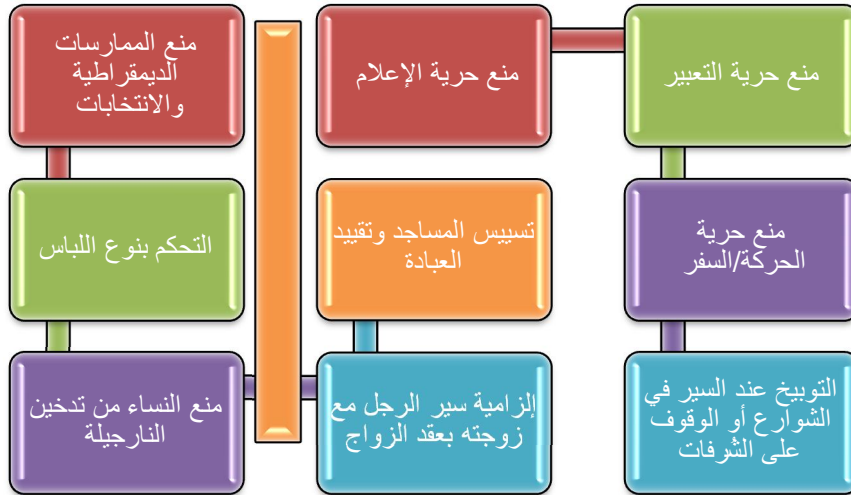
- **خوف النساء من اندلاع عدوان جديد على غزة بذريعة إزالة حكم حماس:** صرحت أكثرية نساء القطاع اللواتي تمت مقابلتهن في هذه الدراسة، بأن مخاوفهن كبيرة بشأن اندلاع حرب إسرائيلية على القطاع على غرار حرب العام 2014، حيث تقول مواطنة من القطاع (35 سنة): "أشعر أن الحرب قائمة ما دام السبب موجود، وهو وجود حماس في الحكم، وأي حرب ممكن أن تندلع فقط للقضاء على حماس، ويتكون النتيجة أن الشعب هو الضحية للحرب".
- **خوف النساء من أسرهن واستخدامهن دروعاً بشرية في أي عدوان قادم على القطاع:** يتصاعد رعب النساء أكثر عندما يساورهن شعور أسرهن واستخدامهن دروعاً بشرية في ذلك العدوان، وهذا يستتف من تصريح مواطنة من هناك (47 سنة): "كنت أشوف جماعة حماس عند بيتنا بأسلحتهم وعتادهم وكأنهم ماخذينا دروع بشرية، لأنو بأي وقت ممكن اليهود يقصفوهم وينزلوا بيوتنا اللي همي متخبين تحتها ع روسنا، ولو حكيتي كلمة بتكوني عميلة ... وحتى كمان وقت ما صارت الحرب كانت مواقعهم بين بيوتنا، ولما يصير قصف يروحوا فيها الأبرياء، وهيك صار لما انقصف بيتي".

- **خوف النساء من تدريبات حماس العسكرية:** عادة ما تقوم حماس بتدريبات عسكرية في القطاع. وهذا يثير الرعب في صفوف النساء، وخوفهن على أنفسهن وأطفالهن من تنامي الرعب النفسي. إذ تقول مواطنة من القطاع (47 سنة): "مواقع حماس العسكرية موجودة بين البيوت بالمنطقة للإي حولينا، وهذا بحد ذاته رعب لنا ولأطفالنا، وكل فترة يعملوا تدريبات وأصوات تفجيرات مخيفة".
- **خوف النساء من انضمام أبنائهن إلى صفوف حماس العسكرية:** يحاول أفراد حماس العسكريين استقطاب الأطفال والشباب إلى تدريباتهم العسكرية عبر إغرائهم باستخدام السلاح من جهة، واتّهام الفصائل الأخرى بالخيانة. إذ تقول مواطنة من القطاع (38 سنة): "أولادي كانوا يصلوا بالجامع، ويحفظوا قرآن، ولأنو شباب حماس للإي هناك بحكولهم إنو فتح عملاء وخون وإنتو لازم تتدربوا على السلاح معنا، ما بديكم فتح، ولا للإي فيها، فأنا منعهم من الصلاة في هذا المسجد".

### ثالثاً. أثر الانقسام على الحريات العامة والشخصية المتعلقة بالنساء

نتيجة لسوء الأحوال الأمنية والسياسية في الضفة والقطاع بعد الانقسام، فمن الظواهر المشتركة التي تأثرت بها الحريات العامة والشخصية في الضفة وغزة نتيجة الانقسام؛ منع حرية الرأي والتعبير والإعلام، وتقليل الهامش الممنوح من الممارسات الديمقراطية، ومنع حرية الحركة والسفر. كما تمت قوننة ورقابة العبادات الدينية، وتم تسييس المساجد. أما على مستوى القطاع حصرياً؛ فإن مظاهر عديدة من السيطرة على الحريات تمايزت بشكل ملحوظ عن الضفة؛ كالتحكم باللباس، ومنع السير في الطرقات، ومنع الاختلاط بين كلا الجنسين في أماكن العمل ودور التعليم. وللاستدلال على هذه القضايا وغيرها، سنبدأ بالظواهر المشتركة بين المنطقتين، ومن ثم نتطرق إلى الممارسات المختلفة بينهما.

### رسم توضيحي (10): أنواع الانتهاكات للحريات العامة والشخصية المتعلقة بالنساء بعد الانقسام



■ **منع النساء من حرية التعبير والرأي:** لوحظ بعد الانقسام تراجع حرية التعبير وحرية الرأي بالتزامن مع تصاعد حدة النشاط الأمني والسياسي للجهات الأمنية في الضفة والقطاع. وعبرت عن ذلك العديد من التقارير والإحصاءات الإعلامية التي تتلاقى، إلى حد كبير، مع تصريحات النساء، حيث تقول مواطنة من القطاع (56 سنة): "قبل الانقسام كان في عنا حرية رأي وتعبير، هلا ما بتقدر تحكي إشي، وكل كلمة ونظرة في إلها ألف حساب، فأنا صرت أتجنب هذه المشاكل عشان تستمر الحياة". وواجهت النساء في الضفة رقابة مماثلة،

حيث تقول مواطنة من هناك (41 سنة): "على خلفية كتاباتي على الفيس بوك، كنت أشعر بأنو هناك من يراقبني في كل تحركاتي، وانمنعت من السفر من عند اليهود، واستجوبتني الأجهزة الأمنية أكثر من مرة".

"تعرضت للفصل من شغلي في وكالة أنباء إسلامية لأنني رفضت أعطي أحداث إليها بتعزز الانقسام وتستخدم أجندة حماس". (صحافية/الضفة)

■ **منع الصحافيات من حرية الإعلام:** تحكمت الجهات الأمنية بحرية الإعلام في كلتا المنطقتين، فكبحت جماع الإعلاميات والإعلاميين، واعتقلتهم، ونكلت بهم شر تنكيل في مناسبات كثيرة. كما قيدت حريتهم، ومنع العديد منهم مزاوله أعمالهم لسنوات. ومن أبرز التصريحات ما قالتها صحافية من القطاع (33 سنة): "قمت بعمل علمي وموثق، كشفت فيه عن فساد ونشرته... تعرضت لحملة شرسة على أيدي قوات الأمن". وتبين صحافية أخرى (35 سنة) غير راضية عن عملها الحالي، لأن عملها الإعلامي مقتصر على نقل وجهة نظر الجهة الحكومية التي تعمل بها فقط. وفي حالات أخرى، فقد تعرضت صحافيات للتوقيف والمنع من ممارسة دورهن الإعلامي. أما في الضفة، فلم يكن حال حرية الإعلام أفضل كثيراً من القطاع، حيث تقول صحافية من الضفة (36 سنة): "أنا تعرضت للفصل من شغلي في وكالة أنباء إسلامية، لأنني رفضت أعطي أحداث إليها بتعزز الانقسام وتستخدم أجندة حماس".

"الانقسام غير كثير في حياتنا... في تكثيف لرقابة الأجهزة الأمنية ع المدارس، وعلى معلمات الشريعة ودور تحفيظ القرآن، والمساجد، صارت الدروس والمواظب تتحدد بشكل مسبق". (مواطنة/الضفة)

■ **منع النساء من الممارسات الديمقراطية والانتخابات:** مقارنة ما بين قبل الانقسام وبعده، فإن النساء شعرن بفروقات كبيرة في دورهن في ممارسات الحياة الديمقراطية، والتأثير على صانعي القرار في مختلف القضايا. إذ تقول مشاركة في ورشة غزة (43 سنة): "كنا نطلع في الشوارع وننتفض، ومرة طلعتنا من بيوتنا ومن مؤسساتنا وطلعتنا لأبو عمار نقوله لأ... وأبو عمار استجاب في هذيك الفترة، يعني كان في شوية ديمقراطية، بس اليوم غير القمع والتنكيل ما بنشوف". وعلى غرار غزة، فإن الممارسات الديمقراطية في الضفة قد شهدت تراجعاً ملحوظاً، حيث تقول مواطنة من هناك (41 سنة): "عنا أبناء وبنات حماس في الجامعات بعقلوهم الأجهزة الأمنية لما تقرب انتخابات مجلس الطلبة". وفي حالات أخرى، فإن الأجهزة الأمنية تحاول الضغط والتأثير على المترشحات للانتخابات المحلية، حيث تقول مواطنة من الضفة (46 سنة): "لما أتذكر الانتخابات البلدية كيف كان في ناس وحتى نساء يتعرضوا للتهديد إذا بقي مرشح حالو للانتخابات، مع إنو هذا حقهم".

■ **منع حرية الحركة/السفر:** على الرغم من القيود الإسرائيلية على السفر وحرية الحركة، سواء في الضفة أو القطاع، فإن حكومة غزة تحديداً ساهمت في فرض قيود جديدة على حرية الحركة والسفر بعد الانقسام. وسجل مركز الميزان لحقوق الإنسان في قطاع غزة 112 حالة منع للسفر في صفوف النساء من تاريخ 15 حزيران 2007 حتى 31 آذار

2017.<sup>30</sup> وما يدل على حالات منع الحركة في القطاع، بقاء إشكالية السفر عبر معبر رفح ماثلة، حيث تقول مواطنة من قطاع غزة (33 سنة): "إحنا ما بنقدر نساافر على معبر رفح، لأنو مغلق دائماً بسبب الحالة السياسية المتذبذبة دائماً بين فتح وحماس، ومطالبة مصر بسيطرة السلطة على المعبر، ومطالبة حماس برفع يدها عن سلطة غزة، ... وهيك". أما بالنسبة للضفة، فإن المقربات من التيارات الإسلامية، وبخاصة حماس، هن الأكثر منعاً من السفر، حيث تقول إحدى المواطنات من هناك (36 سنة): "أنا ملفي الأمني انحسم عند الأجهزة الأمنية إنو أنا تنظيم إسلامي، مع إني مش منتمي لحداء، وهذا ما صار معي، إلا لما أجي الانقسام، ورجعوني أكثر من مرة لما جيت أسافر".

■ **تسييس المساجد وتقييد حرية العبادة:** ليس مستغرباً أن تشير تصريحات النساء إلى مخاوفهن على أنفسهن وأبنائهن من ارتياد دور العبادة والمساجد بعد الانقسام، ولكن المستغرب أن يتم تسييس دور العبادة، ومراقبة مرتاديهها، والتدخل في محتوى ما يتم تقديمه للناس، ومحاسبة الأئمة. ومن الحالات المثيرة ما تقوله مواطنة من غزة (30 سنة): "بحس إنو التقييد صار بكل إشي، صار كل إشي محسوب عليك حتى والعبادة للإي في المساجد صارت تنطق باسم حماس، ولمصلحة حماس، بطل في وازع ديني". وكذلك الأمر بالنسبة للضفة، فقد تأثرت حرية العبادة سلباً بسبب الانقسام، حيث تقول مواطنة من هناك (49 سنة): "الأجهزة الأمنية سكرت دار لتحفيظ القرآن في جامع بلدنا، وهددوا المعلمة للإي كانت تحفظ أولادي قرآن". وفرضت السلطة عبر سياساتها حدوداً أخرى في الرقابة والتشديد على معلمات ومعلمي الشريعة الإسلامية في المدارس، وحددت لأئمة المساجد موضوع خطبة يوم الجمعة، ومنعت الدروس والمواعظ في بقية أيام الأسبوع.

أما حالة الحريات الشخصية والعامة في القطاع، فقد شابها المزيد من الانتهاكات. وكانت لها أضرار جمة على النساء، على النحو التالي:

■ **التحكم بنوع اللباس الخاص بالنساء في أماكن العمل ودور التعليم:** فرضت الجهات المتحكمة في غزة سيطرة واضحة على نوع لباس النساء في القطاع، فقد حاولت التحكم بلباس الطالبات في المدارس والجامعات والمحاميات، وحتى النساء اللواتي يسرن في الطرقات، حيث عبرت عن ذلك محامية من القطاع (30 سنة) بقولها: "أنا أعمل محامية، ومطلوب مني أن ألبس ملابس طويلة وجلباب، ويمنع علينا ارتداء أحذية مفتوحة، وتم فصل غرف المحاميات عن غرف المحاميات". وتقول مشاركة في ورشة غزة (50 سنة): "في الجامعات ألزموا لبس الجلباب للطالبات كجامعة الأقصى". وتمت ملاحقة النساء في الطرقات وعرضتهن للمساءلة على لباسهن اللباس، حيث تقول إحدى المواطنات في غزة: "حاولوا فرض الحجاب على الشعب، وهذه مشكلة، إنو أنا لما بنتي تطلع بينطلون يضايقوها وبلاحقوها بسمعوها كلام". كما أن إحدى العائلات طردت من العمارة السكنية لأن الأم غير ملتزمة باللباس الشرعي، وعبرت عن ذلك مشاركة في ورشة غزة (27 سنة): "أنا كنت في بيت للأجار في عمارة، وكانوا إلي فيها حماس ... صاحبة العمارة طلبت مني أطلع من الشقة لأنني بطلع بينطلون وجاكيث طويل، وانطردنا من العمارة".

<sup>30</sup> إحصائيات حول قضايا حقوق الإنسان. مركز الميزان لحقوق الإنسان، مصدر سبق ذكره.

▪ **توبيخ النساء عند السير في الشوارع أو الوقوف على شرفات المنازل:** تجاوزت ممارسات أفراد الجهات المتحكمة في غزة حدودها المعقولة بتدخلاتها السافرة في حريات النساء الشخصية واليومية. ومثال ذلك، مضايقة النساء عند سيرهن في الشوارع، أو الوقوف على شرفات المنازل بالتوبيخ والكلام الجارح، حيث تقول مواطنة من القطاع (47 سنة): "لما بناتي ينزلوا على الشارع، تاعون حماس بدهم يتحكموا فيهن إنو ضبوا حالكم... بعترضوا على طريقة اللبس، وبدهم يفرضوا علينا الجلباب، وبنتي لو وقفت على البلكونة بصرخوا عليها فوتي".

"سلطة دائماً بتستدعي إخوتي وتضغط عليهم  
عشان يسكتوا عن المطالبة بحقوقنا إنو أبونا مات  
في التحقيق في سجون السلطة، لأنو حماس، وعنا  
تقرير بثبت هذا الحكي". (مواطنة/الضفة)

▪ **منع النساء من السير في الطرقات مع أي رجل إلا بعقد زواج:** فرضت الجهات المتحكمة في غزة قيوداً على حركة النساء وأزواجهن، إذ لا يمكن للمرء أن يسير مع زوجته في الطريق العام إلا إذا كان يحمل عقد الزواج. وعبرت عن ذلك مواطنة من القطاع (27 سنة) بقولها: "بعد الانقسام، صار

عنا خوف إنه الزلمة يطلع مع زوجته، أو خطيبته، لازم يكون معو عقد الزواج، وصارت مشاكل من هيك مع الأمن، لما يتدخل في المارين من الشارع زلام ونسوان".

▪ **منع النساء من تدخين النارجيلة:** لقد تدخلت الجهات المتحكمة في غزة في التدخين، وكان لها رأي خاص يمنع النساء من تدخين النارجيلة في المطاعم أو المتنزهات أو الأماكن العامة. بحسب ما صرحت به مواطنة من غزة (47 سنة).

#### رابعاً. أثر الانقسام على القضاء والقضايا الحقوقية المتعلقة بالنساء

يعتبر الانقسام القضائي من أكبر المصائب التي حلت بالنظام السياسي الفلسطيني. فعلى خلفية الانقسام، ازداد الشرخ بين المنطقتين، ففي غزة، أصدرت حكومة حماس 47 قانوناً، و 2446 قراراً من العام 2007 حتى العام 2014.<sup>31</sup> كما أن العديد من مؤسسات حقوق الإنسان تحفظت على العديد من القوانين والتشريعات التي صدرت في ظل الانقسام، واعتبرتها لاغية، ولاسيما تلك الصادرة بشكل منفصل في الضفة والقطاع.<sup>32</sup> هذه الفروقات القانونية والقضائية الشاسعة بين المنطقتين خلقت واقعاً جديداً أدّر على حياة النساء من جانبيين؛ الأول يتعلق بطريقة التقاضي، والثاني باستصدار القوانين وتطبيقها. ومن أجل ذلك، سنعرّج على باقة من الممارسات والإجراءات المدعمة باقتباسات من النساء على النحو التالي:

#### رسم توضيحي (11): حالة النساء القضائية والحقوقية جراء الانقسام

<sup>31</sup> تقرير وطن للأبناء بعنوان: "حماس شرعت 47 قانوناً وحكومتها أصدرت 2446 قراراً خلال 7 سنوات، انظر:

<http://bit.ly/2m1Yzjs>

<sup>32</sup> ورقة موقف: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يتحفظ على كل التشريعات الصادرة في ظل الانقسام، الرابط:

<http://bit.ly/2m5mEXv>

انتهاك قوانين  
الحصانة البرلمانية

النساء تعاني من  
الفساد والمحسوبيات  
عند التقاضي

النساء تعاني من  
غياب القانون

عزوف النساء عن  
المحاكم نظراً لارتفاع  
تكاليف التقاضي

عزوف النساء عن  
المحاكم نظراً لطول  
الإجراءات

- **النساء يعانين من غياب القانون ونفوذ الشخصيات القيادية:** تعاني النساء في النزاعات الأسرية من غياب القانون إلى حد كبير، كما أن تأثير الشخصيات القيادية على سير القضاء يفقد القانون قوته وثقة المواطنين فيه. وتشير تصريحات النساء بذلك، حيث تقول مواطنة من القطاع (50 سنة): "حكموا لي بحصانة بناتي غصب عن طريقي ... ووقفوا معي برغم محاولاته إني يوخذ بناتي مني، ولكن الحال ضل على ما هو عليه، لأنو جوزي وضعه مليح في حماس". فكما أن نفوذ الشخصيات يزيد من خوف النساء من التوجه إلى للقضاء، فإن ذم القائمين على القضاء تشتري بالمال، وتؤكد مواطنة من القطاع (47 سنة) على ذلك بقولها: "القانون الحاكم عنا ادفع بتطلع، ولو كانت جريمته كبيرة حتي في اللحظة هادي". أما بالنسبة للضفة، فإن النساء يشكون من عدم تطبيق الأوامر القضائية بعد البت بالحكم، حيث تقول مواطنة من هناك (52 سنة): "أنا ما زلت أؤمن بلغة القانون، لكن ما عندي ثقة فيه، لأنو عاجز في بلادنا، لأنو صار لغة الضعفاء ... أنا معي قرارات محكمة على الفاضي".
- **النساء يعانين من الفساد والمحسوبيات عند التقاضي:** تشير تصريحات النساء إلى شعورهن بالتمييز عند التقاضي. وتؤكد أخريات أن ظاهرتي الفساد والمحسوبيات منتشرة في كلتا المنطقتين. ودليل ذلك، ما عبرت عنه مشاركة في ورشة رفح (28 سنة): "أنا عندي قضية معلقة من 3 سنين في المحاكم، لو إني بنت حماس، كان خلصت زمان". وتشاركها الرأي ذاته مواطنة من الضفة (49 سنة) بقولها: "أنا لا أثق في القضاء الفلسطيني بشكل كبير، فهو يميز بين أبناء حركة فتح وحماس". كما أن بعض الجهات الأمنية في الضفة تمارس التهديد ضد المتوجهين للقضاء من أجل إسقاط الحق القضائي، حيث تقول مواطنة من الضفة (25 سنة): "السلطة تصر على ملاحقتنا، لأنو إحنا حماس، دائماً بتستدعينا لتضغط علينا عشان نسكت عن المطالبة بحق إني قريينا مات بالتحقيق في سجون السلطة .. وعنا تقرير بثبت هذا الحكي".
- **انتهاك الحصانة البرلمانية لنائبة في المجلس التشريعي:** سجلت في الضفة والقطاع حالات عديدة من الانتهاكات بحق الرموز والقيادات السياسية في الأحزاب، ودليل ذلك، تصريح نائبة في المجلس التشريعي في الضفة (52 سنة): "كنائبة في التشريعي، تقيدنا إحنا وتقيدت حرياتنا، إحنا 24 ساعة مراقبين .. وانفتحت سيارتي بدون إذني، وتفتشت بحجة إني يقوم بالتصوير، وأكثر من مرة تمت مداهمة مكنتي، وهذا مخالف للقانون بحكم أننا نملك حصانة برلمانية".

- عزوف النساء عن التوجه للمحاكم الرسمية نظراً لطول إجراءات التقاضي: يعتبر عامل طول الإجراءات القضائية في المنطقتين من أهم عوامل عزوف النساء عن التوجه للمحاكم الرسمية لفض نزاعاتها. أما الأسباب فهي عديدة منها؛ ما هو متعلق بقلّة المحاكم في المحافظات، ونقص عدد القضاة والموظفين، واكتظاظ أجنده القضاة بأخرى غير أسرية، ما يجعل التأجيل سيد الموقف.<sup>33</sup> ومن أهم ما ورد في هذه الدراسة تصريح مشاركة في ورشة غزة (38 سنة): "أنا ما بفكر بالطلاق مع إني زوجي عامل حالو مش مسؤول عني أو أولادي، بس المشكلة طريق المحاكم طويل".
- ارتفاع تكاليف التقاضي فيما يخص قضايا النساء: من المهم الإشارة إلى أن مجلس الوزراء الحالي يناقش مشروع قرار لم يخرج إلى النور بعد، يهدف إلى رفع رسوم التقاضي في المحاكم إلى عشرة أضعاف القيمة الحالية، وذلك بهدف التسريع في عملية التقاضي،<sup>34</sup> ما يعني أن المصادقة على هذا القرار، بصيغته المتداولة حالياً، سيقلل من الإقبال على التقاضي في المحاكم، ويجعل مسألة التقاضي مقتصرة على المقتدرين مالياً. وفي القطاع، فإن النساء لاحظت ارتفاع تكاليف التقاضي بعد الانقسام، حيث تقول مواطنة من غزة (25 سنة): "كل مرة بدني أروح على المحكمة، في ختم لازم أحطه مرة 120 شيكل، ومرة 20 دينار، ومرة مش عارف إيش، يعني لازم أدفع مبلغ وأروح، وفي كل جلسة لازم أدفع ... يعني أنا بدني 11 ألف شيكل لهذه القضية ... الصحيح ما بدني أخسر فلوس زيادة بكفي".

إن أخطر ما انبثق عن الانقسام هو إجراء بعض التعديلات القانونية، وإضافة إلى تقديم مقترحات لقوانين جديدة، وبخاصة في القطاع. وتضع هذه القوانين مزيداً من التنكر والإجحاف لحقوق النساء المنصوص عليها في القانون الأساسي الفلسطيني، وهذا ما أظهرته نتائج الدراسة. ولتوضيح الاختلافات في منظومة القوانين الشرعية المطبقة في الضفة والقطاع بعد العام 2007، وعلاقتها بالنساء تحديداً، سيتم عرض بعض التشريعات/التعميمات، لتوضيح بعض الاختلافات بينها في كلتا المنطقتين (كما هو مبين في الإطار التالي):

#### إطار (5): الفروقات بين التشريعات المتعلقة بالأسرة والنساء الصادرة بين الضفة وغزة بعد الانقسام<sup>35</sup>

<sup>33</sup> راجع دراسة "نظام العدالة غير الرسمي والنوع الاجتماعي في الضفة الغربية"، أعدها "أوراد" لصالح جميعه المرأة العاملة للتنمية، (غير منشورة).

<sup>34</sup> تقرير لموقع الحدث، "مجلس الوزراء يقرر تعديل رسوم التقاضي عشرة أضعاف ..."، انظر: <http://bit.ly/2bwhFt4>

<sup>35</sup> دراسة "الحالة التشريعية في فلسطين 2007-2012: الآليات، الآثار، والحلول" ص 271، انظر: <http://bit.ly/2oSo4qv>

### التشريعات الصادرة في قطاع غزة بعد العام 2007

- إصدار قانون رقم 6 لسنة 2008 بشأن حماية المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة.
- قانون القضاء الشرعي رقم (3) لسنة 2011.
- تعميم رقم 1/2012 بشأن تصحيح الدعوى، القانون رقم (1) لسنة 2009 معدل قانون الأحوال الشخصية
- تعميم 7/2012 بشأن وقف تنفيذ أحكام المشاهدة والاستضافة بالاستئناف.
- تعميم رقم 2/2012 بشأن تعهد الولي أو الوصي بالتبرع في معاملات الشراء للفاصرين
- تعميم رقم 16/2008 بشأن دعاوى التطبيق لعدم الإنفاق.
- تعميم رقم 5/2012 موضوعه إنكار الخلوة والدخول في الدعوى القضائية.
- تعميم رقم 9/2012 بشأن دعاوى التفريق للضرر من النزاع والشقاق.
- تعميم رقم 10/2012 بشأن سفر الأم الحاضنة بأولادها.
- تعميم رقم 19/2009 بشأن "سن الحضانة الشرعية".
- تعميم رقم 12/2010 بشأن إقرار الزوجية من طرف واحد.

### التشريعات الصادرة في الضفة الغربية بعد العام 2007

- قرار بقانون رقم 257 لسنة 2007 باعتبار القوة التنفيذية ومليشيات حماس خارجة عن القانون.
- القرار بقانون رقم (3) لسنة 2012 بشأن القضاء الشرعي.
- تعميم رقم 69/2004 بشأن مشروع نظام نيابة الأحوال الشخصية لسنة 2004.
- تعميم رقم 37/2012 بشأن اعتماد دار للمشاهدة.
- تعميم رقم 24/2012 بشأن اشتراط الولي في عقد النكاح.
- تعميم رقم 30/2012 بشأن التعاون مع الدائرة المالية في صندوق النفقة
- تعميم رقم 24/2012 بشأن اشتراط الولي في عقد النكاح.
- تعميم رقم 59/2012 بشأن الخلع القضائي والمشاهدة مع الاستضافة وسلطة تقدير القاضي الشرعي بشهرة النزاع والشقاق.
- تعميم رقم 14/2012 بشأن مذكرة الخلع القضائي.
- تعميم رقم 14/2012 بشأن تعليمات بخصوص الأيتام.
- تعميم رقم 48/2011 بشأن إفهام المخطوبة بأن خاطبها متزوج بأخرى قبل إجراء عقد زواج الزوج.



هذا واستمر المجلس التشريعي في القطاع في نشاطه منفصلاً عن الضفة. وقدم العديد من المسودات القانونية للمصادقة عليها؛ كمسودة قانون العقوبات الذي ينص في مواده الجديدة على جلد الزانية، وقطع يد السارق، فضلاً عن التوسع في تطبيق عقوبة الإعدام؛ كإعدام الزانية/ة المحصنة (المتزوج/ة).<sup>36</sup> ومن المسودات المقترحة، أيضاً، قانون التعليم الصادر للعام 2013 الذي يدعو إلى الفصل بين كلا الجنسين عند بلوغ سن التاسعة، وتأسيس المدارس. وتدل المادتان (46) و(47) على تحيز واضح لصالح الذكور على حساب الإناث. كما أنهما تعززان نمطية الفصل بين كلا الجنسين، وتنميط الأدوار القائمة بين الرجال والنساء. وتتفاى مسودة هذا القانون مع القانون الأساسي الفلسطيني ووثيقة الاستقلال والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا تدعو إلى المساواة، والعدالة بين كلا الجنسين على أساس المواطنة الكاملة.<sup>37</sup> أما في الضفة، فقد تم سن العديد من القوانين، أهمها (فيما يخص موضوع الدراسة) قانون الخلع، حيث أصدر رئيس المحكمة العليا الشرعية، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي يوسف إدعيس في بداية شهر أيلول العام 2012، قراراً باعتماد الخلع القضائي في المحاكم الشرعية.<sup>38</sup> ويعرف الخلع على أنه حق للمرأة التي ترغب في إنهاء العلاقة الزوجية بينها وبين زوجها الذي يملك في المقابل حق الطلاق بإرادة منفردة. وبحسب القانون المقر، فإن المرأة يمكنها الخلع دون سبب. أما واقع الخلع في القطاع، فهو مختلف تماماً عن الضفة، حيث جاءت أحكامه تفصيلاً في قانون الأحوال الشخصية في المواد (273) و(297). ولم يتم ذكره في

قانون حقوق العائلة الفلسطيني، بل ترك أمر معالجته لقانون الأحوال الشخصية على مذهب الإمام أبي حنيفة. والقانون يترك أمر تحقيق الخلع لإرادة الزوجين مجتمعين حسب اتفاقهما دون إعطاء الحق للزوجة بطلب الخلع من الزوج عن طريق تقديم دعوى للمحكمة الشرعية، إذا كان الزوج رافضاً لذلك.<sup>39</sup> إضافة إلى الفروقات في التشريعات بين الضفة والقطاع، فإن الفروقات كانت متطابقة مع تصريحات النساء في هذه الدراسة، حيث تظهر النتائج تأثيراً سلبياً

لبعض التعديلات القانونية على حياة النساء، وبخاصة في القطاع، حيث صرحت نساء قطاع غزة بأنهن غير راضيات على هذه التعديلات؛ كونها تشكل إجحافاً حقيقياً بهن، مؤكداً أن المحاكم لا تعط حق الطلاق أو حضانة الأبناء للنساء، مهما كانت الأسباب مقنعة، بينما ترى أخريات أن التعديلات المقترحة لقانون العقوبات ستزيد من معاناة النساء، وتجعل المرأة لقمة سائغة بيد الرجال. ومن زاوية ثانية، فإن النساء متضررات من قانون الشقاق والنزاع، حيث

"التعديلات القانونية مش منصفة .. مرة ضريني زوجي وطردني من البيت، وأخذ مني أولادي ولما رحى على المحكمة، قال لي القاضي خذي أصغر ولد من منه، وبقيت الأولاد بصلوا مع أبويهم.. وأنا مش مأمنة على أولادي معاه أو مع عيلته .. وحتى لما يكبروا رح يرجعوا لأبويهم".  
(مواطنة/ غزة)

<sup>36</sup> قراءة في مسودة قانون العقوبات في غزة، تقرير إخباري، شاشة نيوز، انظر: <http://bit.ly/2p0eNyC>

<sup>37</sup> قانون التعليم الجديد: آثاره وتحدياته على الواقع الفلسطيني، لقاء قانوني في معهد الحقوق بجامعة بيرزيت، انظر: <http://bit.ly/2pdNor8>

<sup>38</sup> تقرير "الضفة: 22 قضية خلع بأقل من 4 أشهر.. و16% نسبة الطلاق، موقع فلسطين اليوم، انظر: <http://bit.ly/2oIC0lp>

<http://bit.ly/2oIC0lp>

<sup>39</sup> دراسة حالة الوضع القانوني للمرأة في منظومة الأحوال الشخصية المطبقة في قطاع غزة مقارنة مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال

التمييز ضد المرأة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، سلسلة دراسات (35)، انظر: <http://bit.ly/2oIHnRn>

يُتيح القانون للرجل الشكوى على زوجته في القضاء في حال ضربه أو شتمه لتطليق زوجته دون إعطائها حقوقها<sup>40</sup> ومن أضرار هذا القانون ما يلي:

- **قانون الشقاق والنزاع منح الزوج تطليق زوجته بدون حقوقها:** تشير تصريحات النساء إلى أن قانون الشقاق والنزاع يمنح الرجل حق تطليق زوجته بحجج واهية، حيث تقول مواطنة من القطاع (27 سنة): "أنا متزوجة من 8 سنوات، قضيت منهن 3 سنين عند أهلي عشان أحصل على الطلاق، زوجي رفع علي قضية شقاق ونزاع بحجة أنني اعتديت عليه، وجدد القضية وادّعى أنني لُصلاً برا البلد وهذا كلو كذب".
- **قانون الشقاق والنزاع جعل الزوجة تتنازل عن حقوقها للإبقاء على الأبناء بحوزتها:** إضافة إلى أحقية الزوج في تطليق زوجته وقتما شاء، فإن التهديد الأكبر للنساء يتمثل في مساومة الزوجة على عدم استخدام قانون الشقاق والنزاع مقابل تنازلها عن حضانة الأبناء. وتؤكد على ذلك مشاركة في ورشة غزة (30 سنة) بقولها: "أنا تنازلت لطليقي عن كل حقوقي مقابل بقاء أولادي معي، لأنو مقدم قضية شقاق ونزاع لإذلالني وأخذ أطفالي".

#### إطار(6): الأم ممنوعة من رؤية أبنائها بسبب الانقسام

"لأنو ما في قانون بهذه البلد أنا دخلت جماعة فتح وجماعة حماس في موضوع حضائتي لأولادي، وما حدا عملي إشي، لا بالتدخل من الشخصيات، ولا حتى القانون قادر يساعدي، لأنو في انقسام.. طب أنا شو دخلني في الانقسام ... طلبوا مني إنو أسكن في قطاع غزة، طيب مهو إنتو بتقولوا إنكم حركه إسلامية، كيف يعني أنا بدي أسكن وأنا ست، وما إلي حدا هناك، وأسكن لوحدي وإنتو بتقولوا كيف جيتي على غزة لحالك بدون محرم ... طلبوا مني شيك بنكي بعشرة آلاف دينار أردني وأمنتلهم الشيك عن طريق الأستاذة زينب الغنيمي، والشيك يعني قابل للصرف برصيده ... وبعدها طلبوا الشيك بعشرين ألف دينار ... شوفي كيف همي بساعدوا النساء ما تتمسك بأولادها.. وفي نفس اللحظة، لو ست تركت أولادها وراحت تزوجت رجل ثاني بعد ما اطلقت .. فالمجتمع ما يحترمها.. فإنتو إذا وحدة تركت أولادها ما بتسكتولها، وإذا وحدة طلبت ولادها، يعتبروها هاي عنيدة وهاي قوية كصفات سلبية مش إيجابية ... طيب إنتو بدل ما قاعدين تفكروا في ضفة وغزه في نفس الوقت، لا فكرو إنو هدول طفلين بحاجه إلى اهتمام ورعاية ... مع إني قدمت كل الضمانات إنه الولاد يضلوا على تواصل مع أبوهم ولكن للأسف ما في حل. (مواطنة من غزة تسكن في الضفة، 52 سنة)

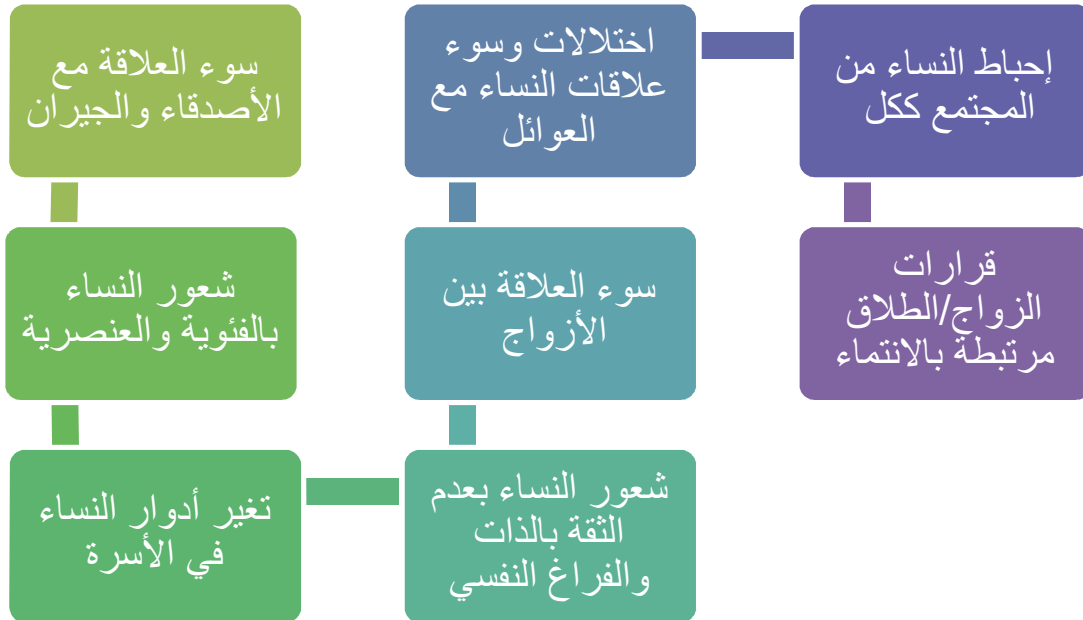
#### خامساً. الآثار على القضايا الاجتماعية والنفسية المتعلقة بالنساء

انعكس الانقسام سلباً على النساء اجتماعياً ونفسياً بتراكم آثاره. فمن ناحية، تظهر نتائج الدراسة أن الانقسام أدى إلى سوء علاقة النساء بعائلاتهن وأزواجهن وجيرانهن حتى بلغت العلاقة إلى حد القطيعة، أو التخلي عنهم للأبد. كما أدى إلى شردمة العلاقات المجتمعية، وخلفت الممارسات السياسية والأمنية أوضاعاً اجتماعية مزرية أدت إلى تنقلات عائلية في المناطق خوفاً من زيادة المشاحنات وفرص المواجهة مجدداً. أما على الصعيد الأسري، فقد ساهم الانقسام في زيادة حالات

40 قانون التفريق بالنزاع والشقاق: ولأول مرة في قطاع غزة بدأ تطبيق توصية المكتب الفني التابع للمحكمة العليا لحماس، الذي ينص على حق الزوجين في رفع دعوى خلع "تفريق للنزاع والشقاق". أن يكون الزوج هو الضحية أو "المعنف" كما يصطلح عليه هو أمر غريب على المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة. ويعرف الزوج المعنف بأنه: "كل زوج تم إيذاؤه من قبل زوجته سواء بالقول أو بالفعل، ويترتب عليه استحالة الحياة الزوجية، انظر: <http://bit.ly/2lQzn4n>

طلاق النساء، وكونهن الحلقة الأضعف في الحياة الزوجية، فقد تعرضن للضرب والعنف والهجران والشتيم. وما زاد من معاناة النساء الاجتماعية، سوء الأحوال القضائية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فحسب، وإنما ساهمت الحروب الإسرائيلية الثلاث على القطاع في تراكم معاناة النساء الاقتصادية جراء الخسائر المالية الفادحة ومعدلات الفقر والبطالة العالية. ونتيجة ذلك، ساءت أحوال النساء مع تأخر ملف إعادة إعمار قطاع غزة، ما أبقى النساء في أوضاع اجتماعية ونفسية مزرية. ولفهم هذه الآثار يمكننا الاسترشاد بالرسم التوضيحي التالي:

### رسم توضيحي (12): آثار الانقسام على حياة النساء الاجتماعية والنفسية



## 1. اختلالات أو سوء علاقات النساء مع عوائلهن نتيجة الانقسام:

لقد أشاع الانقسام حالة من الفوضى والدمار في علاقات النساء مع عوائلهن، وهذا يمكن استنتاجه من الحالات التالية:

- **تشنت أفراد العائلة الواحدة:** أحدثت حالات الهروب والتهجير القسري تشنتاً في أفراد العائلة الواحدة على خلفية الانقسام، حيث تقول مشاركات في ورشة القطاع (29 سنة): "أنا أسكن مع أولادي في منزل للإيجار، وأهلي ذهبوا للعيش في الضفة بعد الانقسام، هلا أهلي هم اللي بصرفوا علي ويدفعوا أجار البيت وكل احتياجاتي".
- **المتزوجات يعانين من سطوة الأخ أو الحمو نظراً لغياب الزوج:** نتيجة لغياب الزوج بسبب الهرب أو الموت، فإن سيطرة أفراد الأسرة المقربين من النساء (وبخاصة الذكور)، زادت من معاناة النساء اليومية بسيطرتهم على مصاريفهن وشؤونهن اليومية، ما دفع النساء إلى الانتقال للعيش بمفردهن بحثاً عن مساحة من الحرية. وتصف ذلك مواطنة من القطاع (47 سنة) بقولها: "لما تركني زوجي لما صار الانقسام، وكنت أعيش أنا وأولادي، وكانوا لسا أطفال، كان سلفي يدخل فينا من جهة، وأخوي من جهة ثانية... وكل واحد فيهم بدو يحط علي قائمة ممنوعات".
- **قطع العلاقات بين الأخوة:** نتيجة للأحداث الدامية التي جرت في القطاع، فقد انقطعت الكثير من العلاقات بين الأقارب من الدرجة الأولى. كما أن ذلك حدث بدرجة أقل في الضفة. والشاهد على ذلك، تصريح مواطنة من الضفة (50 سنة): "إلي أخ في جهاز أمني، لما كانوا أولادي في السجن ما كان يزورهم، قال لأنو ممنوع حسب قولة... علاقتنا اتغيرت بعد الانقسام، كل واحد بحالو، وما في بينا علاقة ولا زيارات، في إلو أولاد ما يعرفهم، وما بخلهم يتعرفوا على عمتهم".
- **احتدام النقاشات السياسية قطع صلة الأرحام:** تؤكد تصريحات النساء أن العديد من العلاقات انقطعت نتيجة للتشدد في الآراء والمواقف السياسية في كلتا المنطقتين، حيث تقول مواطنة من القطاع (47 سنة): "أنا زوجي فتح، وانفصل عن أهله وإخوانه ومراة أبوه لأنهم حماس... وصاروا يستفزوننا، فأجنا تركنا بيت العيلة مع إنو لكل الأخوة بسبب الخلافات السياسية بين الأخوة". تؤكد على هذه الحقيقة بطريقة ثانية مواطنة من الضفة (34 سنة) بقولها: "كنت قبل الانقسام أحكي بالسياسة مع كل عائلتي بسهولة، حالياً أنا وأقاربي ما بقدر أحكي معهم.. لو أحكي عن ممارسات حماس في غزة، بتصير مشاكل ونقاشات كثيرة إنه ما في منو وبتولع.. عشان هيك بتجنب أحكي بالسياسة معهم".

"مرة ضريني زوجي في الشارع واتي رجعتي لبيتي أمن المنطقة، وطلبت منهم يشهدوا معي ضد زوجي بأن رفضوا لما عرفوا أنني مؤيدة لفتح، وزوجي حماس". (مواطنة/ غزة)

2. **سوء العلاقة بين الأزواج بسبب الانقسام والنساء هن الضحايا:** كما أن العلاقة بين الزوجين لم تسلم من نيران الانقسام الذي أدى إلى حرقها وتدميرها بطرق عديدة، فمن الحالات:

- **تعنيف الرجال لزوجاتهم لأنهن وحيدات بعد الانقسام:** إن ما أوجده الانقسام نتيجة لغياب الأسر وتشتت أفرادها بين الضفة وغزة وخارجهما، أدى إلى بقاء النساء وحيدات، فهذه الثغرة قد يستخدمها الرجال لتعذيب وتعنيف زوجاتهم، حيث تقول مواطنة من غزة (29 سنة): "زوجي يعتدي عليّ بالضرب، لأنه مطمئن، ما في حدا من عيلتي في غزة". كما أن التعصب الحزبي يساعد الرجال على التمادي في أذية النساء وتعنيفهن، حيث تقول مشاركة في ورشة غزة (27 سنة) "مرة ضربني زوجي في الشارع ولّي رجعتي لبيتي أمن المنطقة، وطلبت منهم يشهدوا معي ضد زوجي ... رفضوا لما عرفوا إني مؤيدة لفتح وزوجي حماس".
- **تسييس القضايا الأسرية كالطلاق وحضانة الأبناء:** انتشرت في قطاع غزة حالات كثيرة من الطلاق على أثر الانقسام، وتشير تصريحات النساء إلى أن الرجال عادة ما يقومون بتسييس القضايا كي يتهربوا من دفع الثمن أو يبحثوا على ملاذ أمن يحميهم من غضب أهالي زوجاتهم عليهم. ومن أهم الحالات ما صرحت به مواطنة من غزة تسكن في الضفة (52 سنة): "الانقسام خدّم زوجي وعائلته لأنهم سيسوا قضية حضانة الأولاد. قبل الانقسام كانت الأمور ماشية في المحاكم بشكل صحيح، ولكن بعد الانقسام ما تم تنفيذ قرار مجلس القضاء الأعلى في الضفة، وكمان القوانين ساعدتهم إني يتهموني بالجنون عشان ما أوخد أولادي".

### 3. سوء علاقات النساء مع الأصدقاء والزلاء والجيران نتيجة

**الانقسام:** تزداد حدة العلاقات سوءاً بين النساء وأصدقائهن وجيرانهن وزملائهن في الوظيفة نتيجة الانقسام، وهذا ما أظهرته الدراسة على النحو التالي:

"حكالي ضبي حالك ... مش لاقية  
زلمة يضبك وازا ما انضبيتي راح  
أفجرلك دارك بلي فيها.. لما  
خبرت الشرطة ما عملت شيء..  
حسيت حالي يهودية بدو يفجر  
داري". (مواطنة، غزة)

- **قطع العلاقات الوطيدة مع الجيران:** بشكل لافت، شهد قطاع غزة قطعاً كبيراً للصلات بين الجيران والأصدقاء والزلاء، حيث تقول مواطنة من هناك (58 سنة): "إحنا مقاطعين أولاد حماس كلهم، وما بتلزمنا العلاقة معو أصلاً".
- **تبادل التهديدات بالقتل والاغتصاب بين الجيران بشكل دائم:** تجاوزت العلاقات بين الجيران حدوداً غير معقولة وصلت حد التهديد بالقتل والاغتصاب، حيث تقول إحدى المواطنات (47 سنة) من القطاع: "رحت قدمت شكوى بواحد من جيرانا لأنني تعرضت لتهديد منو على موقف تافه ... وقع شرفنا عليهم ... ولما طلبت الشرف صار يصرخ عليا ويحكلي ضبي حالك ... مش لاقية زلمة يضبك وازا ما انضبيتي راح أفجرلك دارك بلي فيها.. طبعاً بما إني من حماس وطالعين نازلين بالسلاح.. أنا رحمت بلغت الشرطة عشان أحمي حالي .. الشرطة ما عملت إشي، حزت بنفسني تهدبه أنا مش عدوتك عشان تفجرني أنا مش يهودية".
- **تبادل نظرات الاحتقار والازدراء بين الجيران:** تسود الجو العام في القطاع حالة من الاستياء جراء الانقسام، حيث يتبادل الجيران نظرات الاحتقار والازدراء نتيجة لما آلت إليه أحداث الانقسام، وقد وردت العديد من التصريحات على لسان النساء في ذلك، أهمها ما تقوله مواطنة من القطاع (38 سنة): "الناس تغيرت من حولنا، وبنظروا إلنا نظرة احتقار وشماتة، وغير لسا الكراهية لأنو كنا على أيام فتح عايشن في استقرار، وهلا زوجي تشرّد على مصر، وما ضل إلنا حدا".

▪ **قطع العلاقة بين أطفال الجيران:** لقد طال الانقسام العلاقة بين الأطفال، ما يشير إلى أن الأجيال ستتغذى بنار الانقسام في كلتا المنطقتين، وهذا خطير على المدى البعيد. ومن أهم التصريحات ما تقوله مواطنة من غزة (47 سنة) "الولد الصغير عندي لما ينزل على الشارع ما برضوا يلعبوا معه، لأنو إحنا فتح، وهمي حماس، هيك أولادهم فاهمين".

إن بعض الأسر نتيجة لسوء علاقاتهم في مناطقهم، قررت الانتقال إلى مناطق أخرى، على أمل تغيير طريقة معاملة الجيران معهم، غير أن هذه المحاولات باءت بالفشل في أغلبها.

4. **إحباط النساء من المجتمع كله:** يبدو أن سوء الأوضاع داخل الأسر وبين الأصدقاء والجيران انعكس على النظرة العامة تجاه الوضع الاجتماعي العام. وما تظهره تصريحات النساء يؤكد على وجود انطباعات عامة غير قابلة للتغيير (الآن على الأقل). وهذا تزايد بفعل الممارسات السلبية العامة في القطاع، وبدرجة أقل في الضفة، الأمر الذي انعكس على شعور النساء بأن الناس أضحت مجردة من المشاعر، أو ربما يكون تعبير النساء عن شعورهن بالإحباط والقهر النفسي. والدليل على ذلك الاقتباسات التالية:

"اعتقال زوجي ترك لي فراغ نفسي عندي .. أولاد في الجامعة دايماً بشعروا بالخوف على أبوهم لأنو الكلام المنتشر عن سجون السلطة .. تعذيب وضرب، بتحسنا بالإحباط والحزن ونفسيتهم سيئة".  
(مواطنة/ الضفة)

▪ "الناس تغيرت كثير بعد الانقسام، الناس تحولت لوحوش بدون ضمير ولا خوف من ربهم.. وحماس مجردين من المشاعر والإحساس"  
(مواطنة، 50 سنة، قطاع غزة)

▪ "لأنو أبوي حماس الجو العام للأسرة مش مليح.. وأنا صابني إحباط بسبب الوضع إلي صار معنا من اعتقالات". (مواطنة، 49 سنة، الضفة الغربية)

5. **شعور النساء بعدم الثقة بالذات والفراغ النفسي:** ما أظهرته الأرقام والإحصاءات التي ذكرناها حول ارتفاع معدلات الجريمة والانتحار في قطاع غزة، يتطابق بدرجة كبيرة مع ما صرحت به النساء حول شعورهن وأفراد أسرهن بالوحدة وعدم الثقة بالذات والإحساس بالفراغ النفسي في قطاع غزة تحديداً، وهذه الأجواء يمكن استنباطها من الحالات التالية:

▪ **غياب الزوج أدى إلى فراغ نفسي للنساء:** عادة ما تؤدي الاعتقالات السياسية إلى فراغ نفسي ومسؤولية كبيرة لدى النساء، حيث تقول مواطنة من الضفة (50 سنة): "اعتقال زوجي ترك لي فراغ نفسي عندي .. وعند أولاد في الجامعة دايماً بشعروا بالخوف لأنو سجون السلطة بتخوف، يعني فيها تعذيب وضرب، بتحسنا بالإحباط والخوف والنفسية السيئة".

▪ **النساء أقل ثقة بأنفسهن:** تعيش النساء أجواء نفسية عصبية نتيجة فقدانهن وظائفهن ودخلهن الشهري جراء الانقسام، الأمر الذي انعكس على إحساسهن بعدم الثقة في أنفسهن، وعبرت عن ذلك مشاركة في ورشة رفح (43 سنة) بقولها: "تغيرت نفسيتي كثير، يعني أنا كنت بعرف عن حالي إني موظفة إلي مكاني واحترامي.. هلا ما بعرف عن حالي إشي".

■ **تعرض النساء لضغط نفسي ونوبات غضب:** ما زالت النساء تواجه ضغوطاً نفسية كبيرة جراء الانقسام نتيجة لتواصل الاعتداءات على الأسر بعد مضي نحو 10 سنوات على الانقسام. كما أن تصريحاتهن العديدة تشير إلى نوبات غضب يتعرضن لها باستمرار، حيث تقول مشاركة في ورشة رفح (60 سنة): "إحنا بنعيش ضغط نفسي من لآي بنعيشه كل يوم .. لأنو صار عنا كان أكثر من اعتداء في وأنا شخصياً وزوجي تعرضنا للبهدة". وتؤكد مواطنة أخرى (27 سنة) على حالات الغضب التي يعيشونها في أسرتهن بقولها: "نعيش حالياً في حالة من الغضب والسوء، وكثير ناس بطلع علينا إشاعات إنه هدول ما في إلهم كبير، لأنو أبوي مهدد وطلع برا غزة، وأحياناً يحكو عنه عميل".

.. بعد ما هرب أولادي عني وانحرق بيتي،  
صارت كل المسؤولية عليي.. أنا هلا  
مسؤولة عن تربية أولادي وأحفادي يلي  
أبوهم هرب على مصر .. ولازم أحميهم  
من حماس .. ولازم أحوش مصاري عشان  
أعمل بيت جديد بدل اللي انحرق".  
(مواطنة/ غزة)

■ **النساء تعاني من كوابيس الأطفال:** نتيجة لما شاهده الأطفال من ممارسات بسبب الانقسام، تشير تصريحات النساء إلى معاناتهن مع أطفالهن نتيجة نوبات البكاء المتواصلة والكوابيس المفزعة أثناء النوم. إذ تؤكد النساء أن مشاهدة الأطفال للملثمين والعسكريين المدججين بالسلاح، وممارسات الجهات الأمنية، زرع الرعب في قلوب الأطفال، حيث تقول مشاركة في ورشة رفح (38 سنة): "إحنا عشنا لحظات خوف صعبة، ولحد هسأ متأثرين أولادي فيها من لآي كنا نسمعه ونشوفه من ممارسات لحماس، يعني لحظات لم تكن عندك القدرة تغمضي عينيك بالليل.. بتلاقي ابنك نفسيته تعبانة جداً لحظة لما يشوف الممارسات هذه بالشارع، وهمه ملثمين كان ابني يخاف ويفزع بالليل لحد الآن".

6. **تغير أدوار النساء في الأسرة بعد الانقسام:** سجل الانقسام السياسي ظواهر اجتماعية جديدة تشير إلى تغير اجتماعي مقلق سببه الانقسام. في الوضع الطبيعي، تقوم المرأة بدورها الأسري تجاه أبنائها وبيتها (الدور المعتاد عليه)، بينما بعد الانقسام، فإن المرأة تتحمل مسؤولية العائلة ككل، فهي تمضي في العمل خارج المنزل أكثر من داخله. كما أن حالات عديدة تشير إلى تحول كامل في دور الرجل ليصبح مكانه المنزل والاعتناء بالأبناء، بينما تخرج النساء للعمل خارجاً، ويعدن متأخرات إلى منازلهن. أما أهم الأسباب التي غيرت من أدوار النساء في الأسر، فهي على النحو التالي:

■ **مقتل أو هروب أو اعتقال معيل الأسرة الوحيد:** ما جاء به الانقسام من ويلات ساهم في زيادة الأعباء على النساء، وبخاصة عند مقتل أو اعتقال أو هروب معيل الأسرة الوحيد، حيث تقول مواطنة من غزة (48 سنة): "بعد استشهاد زوجي صرت أنا الركن الأساسي بالبيت لتربية الأولاد وإني أعمل منهم متعلمين ومثقفين يخدموا وطنهم وأصرف عليهم". كما تقول مواطنة أخرى من الضفة (50 سنة) اعتقل زوجها: "دوري في الأسرة اتغير كثير كبرت مسؤوليتي من يوم جوزي دخل السجن، كل إشي علي أنا هلا بقوم بالدورين الأب والأم .. وهذا بخلي نفسيتي ونفسية أولادي تنعب". ولا يختلف حال النساء عن أحوال اللواتي أزواجهن هربوا نتيجة تهديدات الجهات الأمنية، حيث تقول مواطنة من غزة (60 سنة): بعد الانقلاب وبعد ما هرب أولادي عني وانحرق بيتي، صارت كل المسؤولية عليي .. أنا هلا مسؤولة عن تربية أولادي وأحفادي يلي أبوهم هرب على مصر .. وكمان

لازم أحميهم من حماس، كمان لازم أحوش مصاري عشان أعمل بيت جديد بدل اللي انحرق".

■ **سوء العلاقة بين الأزواج قلوب فهم النساء للحياة الزوجية:** لقد ساهم الانقسام كما تحدثنا في سوء العلاقة بين الزوجين نظراً لسوء الأحوال الاقتصادية بشكل محدد، ولكن المستغرب أن تصل الزوجة إلى قناعة نفسية بأن وجود زوجها في حياتها يجلب لها المعاناة، وأنها قادرة على تحمل مسؤولية العائلة بمفردها، في الوقت الذي لا ترغب فيه بالطلاق، فهي أيضاً لا تريد التعرض للمزيد من الضرب، وهذا ما عبرت عنه مشاركة في ورشة رفح (29 سنة): "المسؤوليات جمعها علي وعلى عائلتي من حيث إيجار البيت ومصاريف البيت والأولاد، وزوجي بس يعطيني 500 شيكل من راتبه ... وكل يوم في الضرب والشتم بيني وبينه .. فوجوده غير ضروري .. وبإمكاني أحصل على نفقتي ونفقة أولادي من المحكمة".

■ **تعرض الرجال لحالات نفسية شديدة يكبد النساء مسؤوليات إضافية عن الأسرة:** إن أحداث القتل والترويع التي جرت في كلتا المنطقتين منذ بدء الانقسام حتى الآن، ساهمت في انتشار حالات نفسية شديدة الخطورة في صفوف الرجال وتحديداً في القطاع، فإضافة إلى فرص تعرض النساء للخطر على أيدي الرجال، فإن هذا الوضع الشاذ جعل النساء أكثر مسؤولية تجاه هموم الأسرة واحتياجاتها كافة، وحملها مزيداً من المسؤوليات، حيث تقول مواطنة من القطاع (27 سنة): "دوري إني ربة بيت، وأخلي بالي على أولادي ... أما دور زوجي في حالة صراع نفسي وتوتر دائم .. ودائماً متضايق لأنو مش قادر يلبي احتياجاتنا .. وحالياً أنا بقوم بهذا الدور". وبلغت الحالات النفسية للرجال حدوداً قصوى منعتهم من التدخل في تزويج أبنائهم، حيث تقول مواطنة من القطاع (48 سنة): "أؤكد تغيرت كل الأدوار .. زوجي صارت نفسيته مدمرة ومعنوياته بالحضيض، وما حدا فينا يقدر يكلمه، ولا يطلب منه، صار الأولاد يتوجهوا إلي في كل شيء .. حتى ابني أنا اللي زوجته مع إنو أبوه كان موجود وما أدخل".

#### إطار(7): علاقات عائلية وتجاورية مهددة

"أنا بسبب الانقسام تشنت كل أسرتي، لأنو صار مشاكل بيني وبين سلفي .. بعث بيتي مرتين، وأرجع أخذ قروض عشان أشتري بيت وأرجع أعفشه .. عشان أتهرب منه ومن شره ... وهربت على مصر .. ولأنو من القسام كل ما حدا يذكر اسمه يرفع إيده تحية .. الجيران صار كل واحد يظهر على حقيقته، لي كان بسلطة فتح وأصله حماس صرتي تلاقيه حامل سلاح ويطخ بجاره لي عايش طول عمره معه .. الجوامع صارت سجون للتعذيب، تسمعي صوت الشباب اللي بيتعذبوا طول الليل هناك .. وقلبك بيتقطع عليهم ومش قادرة تعملي إشي. صرتي تخافي تحكي كلمة قدام أي حدا .. لأنك ما بتعرفي إذا لي بتحكي معه حماس ولا فتح، إلي فتح فش منهم خوف ... حتى على مستوى العلاقات العائلية قصتي أكبر مثال على التفكك في العيلة ..". (مواطنة، 50 سنة، قطاع غزة)

7. **شعور النساء بالفنوية/العنصرية نتيجة الانقسام:** جراء الانقسام تنامت الفنوية الحزبية والعائلية أكثر بين الجيران والأصدقاء والعائلات، وأماكن ودور التعليم والعمل، سواء في الضفة أو القطاع. وأصبح التعصب والفنوية مقياساً يومياً للعلاقات، وهذا عبرت عنه نساء غزة بقول إحدهن: "الشيء إلي كنا نشوف ونلاحظ التميز والاضطهاد والتمييز لدرجة إنو تمييز عنصري في كل حياتنا حتى أنا بشتغل مدرسة .. كنت كل يوم والثاني تبجي مجموعة



من المنقبات.. تحسي المدرسة فيها مؤامرة وبالأخر بتلاقي معلمة من الأطر الثانية إلي ضد المنقبات راحت على مدرسة بعيدة فجأة".

8. **قرارات الزواج/الطلاق مرتبطة بالانتماء لفتح أو حماس:** لقد أثر الانقسام على قرارات الزواج والطلاق في أوساط الفلسطينيين. وتشير تصريحات النساء إلى أن هذه الحالات ازدادت بدرجة ملحوظة، وبخاصة في غزة، حيث تقول مواطنة من غزة (52 سنة): "مش ممكن تتجراي تحكي مع أي حد في غزة عن الهوية السياسية.. لأنو الطلاق والزواج وكل مشاكل الأسرة بكون أساسها نوع التنظيم السياسي إلي إنت بتأيده".

أما على الصعيد العاطفي/الجنسي، الذي يزداد سوءاً طردياً بتراكمية سوء الأحوال السياسية والأمنية والاجتماعية والنفسية، حيث إن الانقسام انعكس جلياً على أحوال النساء العاطفية والجنسية على النحو التالي:

■ **النساء يعيشن الوحدة نتيجة الهرب إلى خارج غزة:** تعيش النساء حالة من الوحدة والفراغ العاطفي-الجنسي نتيجة هروب الرجال خارج غزة، فغالبية الرجال يتزوجون في أماكن هروبهم، وتبقى النساء وحيدات، ودليل ذلك تصريح مواطنة (38 سنة): "أنا زوجي سافر وتركني مع الأولاد وهو لأنو مطلوب لحماس عايش حالياً في مصر، وتزوج من هناك، وأنا حالياً وحيدة".

■ **غير متزوجة وغير مطلقة!:** أشارت تصريحات النساء إلى أن علاقاتهن مع أزواجهن غير مستقرة عاطفياً وجنسياً، وذلك إما لعوامل نفسية تخص الرجال تتعلق بصعوبة الأوضاع الاقتصادية-السياسية التي خلفها الانقسام، وإما بتأثرات الأوقات العصيبة التي مروا بها بسبب الانقسام. وتؤكد على هذه الحقيقة إحدى المشاركات في ورشة غزة (38 سنة): "أنا مستنكفة، كنت بعمل ممرضة، متزوجة بالاسم بس... وما بفكر برفع قضية طلاق على زوجي إلي هو كمان ممرض مستنكف.. بعيش هو في وضع صعب لأنو عليه ديون وبضل عند أهله، وإحنا معانا ما في عنده أي مسؤوليات بيحي على البيت بشكل متقطع".

9. **ظاهرة تعدد الزوجات في غزة:** لم تظهر فكرة تعدد الزوجات من عبث، فقد تنامت بعد الانقسام وفور دخول القطاع في ثلاث حروب متتالية مع إسرائيل خلفت وراءها الأرمال والدمار للقطاع. فعلى الرغم من إتيان فكرة تعدد الزوجات من الأطر السياسية، فإن الحالات التالية تبين أن أسباباً أخرى أدت إلى تناميها بشكل ملحوظ:

■ **"برستييج" المنتمين لحماس:** تشير تصريحات النساء إلى أن أفراد حماس هم من أوائل من بدأوا في تعدد الزوجات، وليس لوازع ديني فحسب، وإنما كبرستييج يظهر مكانتهم داخل المجتمع، حيث تقول مواطنة من هناك (47 سنة): "صار في عنا برستييج عند تاعون حماس إنو صار بدهم يتزوجوا ثنتين وثلاث، وخصوصاً بعد موضوع تزويج زوجات الشهداء".

■ **عدم قدرة الزوج على العودة لزوجته في القطاع:** بحسب تصريحات النساء، فإن هروب الرجال من القطاع، وعدم قدرتهم على العودة لأسباب سياسية وأمنية، أعطى الرجال مبرر زواجهم مرة أخرى على زوجاتهم اللواتي يعشن وحيدات في القطاع.

لقد خلفت ظاهرة تعدد الزوجات مشاكل عديدة بين الأزواج تكون نتيجتها الطلاق. وذلك، عندما تعيش كلتا الزوجتين مع بعضهما البعض، وبخاصة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة ومتطلبات الحياة اليومية الباهظة، فتنشأ الخلافات، حيث تقول مواطنة من غزة (27 سنة): "تعدد الزوجات سبب تكرر لحالات الطلاق لأنو ما في مصاري كفاية، والحياة غالية على المتزوجين زوجة واحدة، كيف لما يصيروا ثنتين، عشان هيك بتصير مشاكل كبيرة في هذه الأسر".

"أنا متزوجة من مستكف.. رفع قضية علي بحجة أنني اعتديت عليه.. وأنا بهرب عند أهلي دايما.. ولكن الحقيقة انه زوجي غير أخلاقي يطلب مني كل شيء محرم، ويتعاطى مخدرات ويعمل كل شيء".  
(مواطنة/ غزة)

#### 10. ظاهرة الاستكفاف في قطاع غزة: من سلبيات الانقسام

السياسي أنه أفرز حالة جديدة تسمى ظاهرة الاستكفاف،<sup>41</sup> حيث عكست هذه الحالة نفسها على

المجتمع والنساء تحديداً. فالرجال الذين كانوا يمضون أوقاتهم في الوظائف الحكومية تحولوا إلى فئة عاطلة عن العمل، اختل توازنها وتغيرت أولوياتها ومسؤولياتها تجاه الأسرة والمجتمع. ولم يقتصر الأمر على ذلك، وإنما تظهر خطورته في تحويل هؤلاء الموظفين إلى أشخاص يقومون بأفعال سلبية خطيرة، وللاستدلال على هذه الظاهرة، سنعرض ما تواجهه النساء بسبب المستكفين:

- **المستكفون عالة على النساء (لعب شدة، وإنترنت وسهر للصبح):** تبدلت أحوال الموظفين من أشخاص منتجين إلى مستكفين يقومون يومياً بلعب "الشدة"، والسهر على الإنترنت لساعات متأخرة كل يوم. وتؤكد على هذه الحقيقة تصريحات عديدة للنساء، أهمها ما قالتها مواطنة من القطاع (35 سنة): "زوجي ضابط عسكري، ومن عشر سنوات ما يعمل شيء .. ونفسيته سيئة ودائماً معصب .. وبلعب شدة كثير .. وبضل على الإنترنت طول الليل ..".
- **المستكفون يعتدون على النساء بالضرب يومياً:** تثير مسألة جلوس الرجال في المنازل مشكلات عديدة للنساء، وهذا حال المستكفين الذين غالباً ما يعتدون على زوجاتهم بالضرب، وهذا لسان كثير من زوجات المستكفين، حيث تقول مواطنة (27 سنة): "زوجي في البيت لأنه مستكف، ما في لحظة بتمر من دون ضرب وصراخ كل يوم .. حياتنا كلها نكد وهم وغم". وتقول مواطنة أخرى: "أنا كل يوم بنضرب .. لأنني عايزة أكل للأولاد، وآخر مشكلة ضربني وضرب الأولاد ونزل من فمي ومناخيري دم".
- **المستكفون يمنعون النساء من التواصل مع صديقاتهن:** من سلوكيات المستكفين المتوقعة تدخلاتهم في الحياة اليومية للنساء، ما يعكس سلباً على نفسية النساء، وحول ذلك تقول مواطنة من غزة (27 سنة): "الكأبة والإحباط بلازمي باستمرار لأنو زوجي مستكف ... وضعنا الاقتصادي سيئ .. علاقاتي مع صديقاتي ممنوعة لأنه هيك بدو .. مع إنهن بساعدني ببعتن لي كوبونات وقلوس مرات، لأنو بعرفوا كيف وضعنا".

وتشكل ظاهرة الاستكفاف خطورة كبيرة على المجتمع في الوقت الحالي، وعلى المستويين المتوسط والبعيد. فإذا لم يتم علاجها، فإن العواقب وخيمة نتيجة للحالات الخطيرة التالية:

<sup>41</sup> للتوضيح أكثر، راجع في صفحة التعريفات والمفاهيم.

- **المستكفون تحولوا إلى تجار مخدرات ومدمنين عليها والزوجة تدفع الثمن:** لقد أدى وقت الفراغ إلى إشغال الرجال بسلوكيات وآفات خطيرة كالمخدرات، بل إن كثيراً منهم أصبحوا تجاراً في هذه الآفة الخطيرة، حيث تقول مشاركة في ورشة رفح (29 سنة): "أنا زوجي مستكف، صار تاجر ومدمن مخدرات وما بهتم بشيء .. ولما يقوم من النوم بضربني".
- **المستكفون يحاولون ممارسة الجنس مع زوجاتهم بطرق غير مشروعة:** تشير تصريحات النساء إلى أن سلوك المستكفين أضحى أكثر انحرافاً عن المألوف مقارنة مع قبل الانقسام، حيث تقول مواطنة من القطاع (27 سنة): "أنا متزوجة من مستكف من ثماني سنوات، رفع قضية علي بحجة أنني اعتديت عليه .. لكن الحقيقة إنو زوجي غير أخلاقي، يطلب مني كل شيء محرم .. وبتعاطى مخدرات، وبعمل كل شيء غير أنو يستغل خروجي من المنزل أثناء عملي .. ويقوم بالاتصال على النساء بشكل مستمر ومرة كان يعاشر امرأة لما كنت أنا برا البيت .. كمان بسرقت".
- **المستكفون يمارسون الجنس خارج نطاق الزوجية:** تبين تصريحات النساء أن المستكفين يمارسون الجنس خارج نطاق الزوجية، حيث تقول إحدى المشاركات في ورشة غزة (29 سنة): "زوجي مستكف، هو مدمن و تاجر مخدرات .. وانمسك وهو يمارس الجنس مع امرأة، والآن مسجون ... قدمت طلب بالطلاق، ولكني لم آخذ الحكم".

#### إطار(8): تشتت أسرة بسبب الاستكاف!

"بعد جلوسه في المنزل أصبح لديه أفكار كثيرة بالسفر .. بالفعل راح على الضفة .. وقال لي إنو بدو ياخذنا هناك .. انتظرت عام ونصف .. كل من حولي بقولوا إنو بعشق مرة من الضفة .. وأنا ما رديت عليهم .. وفي الآخر تبين إنو تعلق بهذه المرأة وتزوجها .. وهلا بدو يوخذ البنات مني ويساوم إنو ما رح يعطيني حقوقي إلا إذا تنازلت عن البنات، وإذا حدث أنا ما رح أشوف بناتي للأبد". (مواطنة، 33 سنة، قطاع غزة)

#### سادساً. أثر الانقسام على الحقوق الاقتصادية والمعيشية المتعلقة بالنساء

لقد دمر الانقسام السياسي البيئة الاقتصادية والتنموية؛ سواءً في الضفة أو القطاع. ونتيجة للممارسات من طرفي الانقسام، فقد تأثرت النساء بالانقسام بشكل ملفت في القطاع، نتيجة للخسائر الاقتصادية والبشرية التي حدثت هناك. كما تدمرت الخدمات العامة؛ كالمياه والكهرباء والبنية التحتية التي واكبتها ممارسات غضب ونهب للممتلكات الشخصية تحت طائلة العداء الحزبي. كما ساهم الانقسام اقتصادياً في زيادة معدلات الفقر والبطالة في صفوف النساء. وارتفعت تكاليف الحياة المعيشية، وانتشرت ممارسات الفساد والمحسوبيات وزادت الضرائب، فضلاً عن إجراءات أخرى عديدة مستمرة حتى الآن. ومن أجل تقصي الآثار الاقتصادية التي خلفها الانقسام على النساء، لا بد من تقسيمها إلى ثلاثة أقسام؛ آثار اقتصادية ظهرت مباشرة بفعل الانقسام، و آثار اقتصادية حدثت بفعل ممارسات فتح وحماس، و آثار اقتصادية سببتها سياسات كلتا الحركتين.

#### رسم توضيحي (13): الآثار الاقتصادية والمعيشية للانقسام على النساء



كنت أتقاضي نفقة شهرياً، ولكن بعد الانقسام لما أروح عند الحكومة عشان توقفت .. يحكولي كل شيء متجمد مع رام الله .. والنفقة محجوزة. (مواطنة/القطاع)

### 1. آثار اقتصادية ظهرت بفعل الانقسام مباشرة

جلب الانقسام فور وقوعه آثاراً اقتصادية وخيمة على النساء في الضفة والقطاع، وكانت خطورته أشد في القطاع؛ سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر نتيجة لما يلي:

بعد الانقسام بعث بيبي وأخذت قروض مرة ومرتين .. وتراكمت علي الديون. كل هادا لأني هربت من حماس على مصر. (مواطنة/ غزة)

- **فقدان المنزل:** تظهر تصريحات النساء أن فقدانهن بيوتهن كان من أكثر الخسائر التي تعرضن لها جراء الانقسام، كما تحولت هذه الأسر إلى عائلة على المجتمع، ما دفع بعضهن إلى العيش عند أقاربهن، وهذا ما فاقم سوء أحوالهن النفسية والاقتصادية.
- **الحرمان من الوظيفة الحكومية في الضفة والقطاع:** تسبب الانقسام في إجبار النساء العاملات على ترك وظائفهن؛ إما بقرار سياسي وإما بقرار ذاتي من النساء نتيجة للمعاملة السيئة التي لقينها بعد الانقسام، حيث تقول مشاركة في ورشة رفح (50 سنة): "تركنت عملي في الحكومة غصب عني نتيجة المعاملة السيئة لآلي عاملونا فيها جماعة حماس". بينما في الضفة، فقد انفصلت العديد من النساء بشكل تعسفي، حيث تقول مواطنة من هناك (49 سنة): "ساهم الانقسام بحرمان الناس من الوظيفة الحكومية، وأنا انفصلت تعسفي لأني حماس". بينما تقول مواطنة أخرى من الضفة: "تركنت الوظيفة في الحكومة بعد الانقسام وبحثت عن العمل خاص، ولكن الأجهزة الأمنية حجزت راتبي رغم أنها وظيفة خاصة مرخصة من السلطة".
- **إغلاق وتوقف عمل المؤسسات النسوية وتغيير خطة التمويل للمشاريع عن غزة ككل:** بعد سيطرة حماس على القطاع، تغيرت خارطة التمويل الدولية للجهات المانحة تجاه القطاع، كونه لا يملك أي مصوغ معترف فيه من أجل التمويل. وهذا أثر على النساء والمؤسسات النسوية، حيث تقول مواطنة من غزة (54 سنة): "أثر علينا الانقسام كثير في إنو المؤسسات النسوية إلي إحنا بنشتغل معاها توقفت أعمالها، وكثير نساء كانوا يشتغلن في هذه المشاريع صرن عاطلات عن العمل".
- **تراكم الديون بسبب الهرب من حماس:** تظهر نتائج هذه الدراسة أوضاعاً اقتصادية مزرية تعيشها النساء بسبب الانقسام. فمقارنة بين قبل الانقسام وبعده، فإن الكثير من الأسر تعيش على الصدقات والكوبونات، حيث تقول إحدى المواطنات من غزة (50 سنة): "أنا قبل

الانقسام كنت بأعيش على معاش زوجي .. كنا عايشين ومستورين، يعني لا باخد راتب ولا دخل لا من حكومة فتح ولا حماس، ولكن بعد الانقسام والمشاكل اللي صارت معي، وبعث بيتي وأخذت قروض مرة ومرتين .. وتراكت علي الديون .. كل هادا لأنني هربت من حماس على مصر".

- **تحويل حياة الأغنياء إلى فقراء ينتظرون "الكوبونات" الإغاثية:** تعيش معظم الأسر في القطاع بعد الانقسام على الإعانات والكوبونات الإغاثية، حيث تقول مواطنة من غزة (36 سنة): "تغيرت حياتنا بعد الانقسام .. كانت كثير مليحة .. هلا صارت سيئة كل يوم بمر أصعب من اللي قبله، وعايشين على الكوبونات والوكالة، وكمان الحياة في غزة غالية".
- **حالات الإعاقة تهلك الأسر مالياً:** نتيجة للانقسام، فإن بعض الأسر تصرف أموالاً طائلة على علاج أبنائها (ضحايا الانقسام)، حيث تقول مواطنة من غزة (50 سنة): "بعد الانقسام أنا بعاني مادياً بسبب علاج ابني اللي انقطعت رجليه يوم الانقلاب".
- **ضياع حقوق النفقة والطلاق:** ساهم الانقسام في إضاعة حقوق النساء المطلقات أو اللواتي ينتظرن مصاريف النفقة أو إعالة الأطفال الشهرية، نتيجة لسوء العلاقة بين المنطقتين، حيث تقول مشاركة في ورشة غزة (38 سنة): "أنا كنت أتقاضي نفقة شهرياً، ولكن بعد الانقسام لما أروح عند الحكومة عشان توقفت .. يحكولي كل شيء متجمد مع رام الله .. والنفقة محجوزة".

كما أن ظواهر عامة ظهرت نتيجة الانقسام انعكست على أحوال النساء الاقتصادية في أوساط الفلسطينيين، وبخاصة في القطاع منها:

- قيام الاحتلال بفرض حصار اقتصادي على القطاع عبر إغلاق معبر رفح، ما قلل من فرص الاستثمار والتبادل التجاري، بعد الانقسام وتسلم حماس إدارة دفة القطاع.
- تراجع الأسواق الاقتصادية الفلسطينية، محلياً ودولياً، وإغلاق المحلات التجارية لأسباب سياسية. وتدمير العديد من المصانع والمنشآت الاقتصادية والحيوية نتيجة للحروب على القطاع التي جاءت تحت ذريعة إسقاط حكم حماس.
- إغلاق العديد من المؤسسات المانحة الدولية والإقليمية وتوقف مشاريعها وتسريح الموظفين فيها، نتيجة لحالة عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي هناك.

#### إطار(9): الأنفاق في قطاع غزة

انتشرت الأنفاق في القطاع سريعاً عشية بلوغ الانقسام حد الذروة، وقد هيأت الحروب الإسرائيلية الأجواء لانتشارها وتناميها بشكل ملحوظ. وبشكل غير مباشر، كان السبب في ظهورها الانقسام الذي واكبه تراجع معدلات الاستثمار والتبادل التجاري والسياسيات الجديدة بعد إغلاق معبر رفح، وإغلاق المؤسسات المانحة الدولية. وبذلك سُجلت في القطاع معدلات كبيرة من العاطلين عن العمل الذين توجهوا إلى العمل في الأنفاق من أجل استيراد/تهريب البضائع والمواد من جانب مصر باتجاه القطاع. كما أن الأنفاق ضربت الأسواق التجارية وقائمة الأسعار، حيث زادت أسعار الكثير من البضائع، مقابل انخفاض أسعار الكثير من البضائع الأخرى. كما استخدمت الأنفاق لتهريب الكثير من السلع والبضائع. وصنفت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في تقريرها الأنفاق بحسب التخصص إلى ثلاث مناطق جغرافية:

- ✚ منطقة أنفاق متخصصة بتوريد البترول ومشتقاته (السولار، البنزين، الغاز).
- ✚ منطقة أنفاق تجارية متخصصة بتوريد الملابس وبعض الأجهزة الأمنية ومواد التنظيف والفحم ومولدات الكهرباء.
- ✚ منطقة أنفاق متخصصة بتوريد الأخشاب ومستلزماته والدهانات والأدوات البلاستيكية.<sup>42</sup>

ورافق انتشار الأنفاق في القطاع، اتساع دائرة المتضررين من العمل بها، حيث لم تتوفر الحماية القانونية، ولم تراعى متطلبات الشروط المهنية. وبذلك تتلمس النساء واقع الأنفاق هذا بحذر وتخوف شديدين على حياة ذويهن من الرجال أو الأطفال. وسجل العام 2009 أعلى نسبة وفيات بلغت 31.9% من إجمالي الوفيات بسبب الأنفاق. كما انتشرت عمالة الأطفال في الأنفاق (دون سن 18 سنة). ففي العام 2009، سجلت الوفيات بين الأطفال بسبب الأنفاق 9.6% من إجمالي الوفيات في القطاع.<sup>43</sup>

## 2. آثار اقتصادية أثرت على النساء لأسباب سياسية- أمنية

ساهمت الممارسات السياسية والأمنية في ضرب المنظومة الاقتصادية المتعلقة بالنساء جراء الانقسام، وهذا بات واضحاً في نتائج الدراسة على النحو التالي:

### ■ الاعتقال السياسي زاد من سوء الأحوال الاقتصادية للنساء: أدى الاعتقال السياسي

لما زوجي ينسجن عند السلطة إحنا بنعيش في الدين، وبنقص علينا كثير مصاري". (مواطنة/ الضفة)

إلى تدهور الأحوال الاقتصادية للأسر في كلتا المنطقتين، حيث تقول مواطنة من الضفة (32 سنة): "لما زوجي ينسجن عند السلطة إحنا بنعيش في الدين، وبنقص علينا كثير مصاري".

### ■ اعتداءات ومصادرات للمصانع والمؤسسات الخيرية والمراكز النسوية والشبابية من أصحابهم لأسباب

سياسية: بلغ مجمل حوادث الاعتداءات أو الإغلاقات التي تعرضت لها المؤسسات الخيرية والمحلية نحو (293) حالة اعتداء في الفترة ما بين 15 حزيران 2007 حتى 31 آذار 2017 بحسب مركز الميزان لحقوق الإنسان.<sup>44</sup> وعبرت عن هذه الاعتداءات النساء بقول مواطنة من القطاع (47 سنة): "كان زوجي تاجر كبير والو مصنع يشتغل على مستوى خارجي .. هلا المصنع باعه لحدا من حماس، ولما أنا أطلبه بحق المصنع بقولي تاع حماس هذه أموال الدولة .. زوجي تركنا وراح على الضفة .. وإحنا عايشين على الكوبونات". وتقول مواطنة أخرى (40 سنة): "فتحت مؤسسة خيرية وأنا كنت المديرية، قلنا يمكن ندخل مشاريع على البلد .. اشتغلت فيها 4 سنين .. ولما صار الانقلاب، أجت حماس أخذت المؤسسة وأخذت عفشها وأجهزتها وغصبوا عليّ أقدم استقالتي".

### ■ الإيجار على بيع المنزل بأرخص الأثمان: يمارس أفراد الجهات المتحكمة في القطاع سلوكيات فردية تزيد من الأعباء والخسائر الاقتصادية على النساء، حيث تقول مواطنة

<sup>42</sup> دراسة "وفيات الأنفاق حقوق ضائعة". إعداد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، المحامي حازم هنية، انظر: <http://bit.ly/2q1cdGb>

<sup>43</sup> المصدر السابق.

<sup>44</sup> إحصائيات حول قضايا حقوق الإنسان. مركز الميزان لحقوق الإنسان، نسخة موثوقة ومختومة من مركز الميزان (غير منشورة)، متوفرة

لدى فريق "أوراد".

من هناك (60 سنة): "بيتي كانت مساحته 340 متر وثلاث طوابق لما رحلت عشان أبيعو بعد ما انحرق .. حماس ما رضيت تخليني أبيعو .. واضطريت إني أبيعو إلهم بسعر التراب".

أما بالنسبة للأضرار الاقتصادية الحصرية في الضفة، فإنها أيضاً متعلقة بالانقسام:

- رفض تشغيل أفراد حماس: لم تساهم تقارير الأجهزة الأمنية السرية في منع تشغيل نساء ورجال حماس في الوظائف الحكومية فحسب، بل إن المؤسسات والشركات الخاصة أضحت تأخذ بعين الاعتبار انتماء الموظفين قبل تشغيلهم. ودليل ذلك، ما تقوله مواطنة من الضفة (50 سنة): "لرفض المؤسسات والشركات تشغيل أبنائي لأنهم أبناء القيادي المعروف في حماس".
- مصادرة أموال حماس: تؤكد تصريحات النساء أن الجهات الأمنية في الضفة فرضت رقابة مالية مشددة على الحسابات والأرصدة البنكية للمقربين من حماس. وتمنع أيضاً ممارستهم أعمالهم وتجارتهم الخاصة، بتهمة تبييض أموال الحركة، حيث تقول مواطنة من الضفة (49 سنة): "الأجهزة الأمنية دقت زوجي ثمن المتجر بحجة إنو من أموال حماس، مع إنو زوجي بملك هذا المتجر من التسعينيات".

### 3. آثار اقتصادية سببها الانقسام نتيجة للسياسات الجديدة

بعد الانقسام ظهرت العديد من السياسات والممارسات الاقتصادية (على نحو متباين بين الضفة وغزة) أثرت على حياة النساء الاقتصادية، على النحو التالي:

- الرقابة على التحويلات المالية: بعد الانقسام ظهرت العديد من السياسات في الضفة وغزة بخصوص موضوع التحويلات المالية. وفرضت إجراءات عديدة معقدة ورقابة يومية على الأرصدة والحسابات والتحويل بين المنطقتين.
- سياسة إغلاق المؤسسات المحلية والدولية: مارست الجهات المتحكمة في القطاع صنوفاً شتى من الرقابة والملاحقة للعديد من المؤسسات المحلية والدولية، وفرضت عليها إجراءات رقابية وتراخيص مشددة وباهظة الثمن. وأدى ذلك إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل، ورفع معدلات البطالة، حيث تقول مواطنة من القطاع (46 سنة): "أنا قبل الانقسام كنت أشتغل مع عدد من المؤسسات المحلية والدولية في مشاريع تخص الأطفال .. حالياً قاعدة في البيت .. لأنو حماس سكرت كل المؤسسات يلي كنت أشتغل معها بوكمان مؤسسات وقّ ف تمويلها من وراهم".
- سياسة "انتقائية" في تعويض متضرري الحرب الأخيرة على القطاع: بعد الحروب الثلاثة المتتالية على القطاع، تعيش النساء، هناك، ظروفاً اقتصادية صعبة بعد أن قصفت منازلهن، ما دفعهن إلى العيش في مساكن بالإيجار، أو العيش في "الكرفانات". وتفيد تصريحات النساء بأن التعويضات المالية للمتضررين من الحرب وصلت فقط للمتضررين المؤيدين لحماس، ولم تصل لغيرهم.
- سياسة رفع أسعار الضرائب ورسوم التراخيص: مع اختلاف الأنظمة السياسية، اختلفت السياسات الاقتصادية وتباينت تكاليف الحياة المعيشية والضرائب وسعر الخدمات بين

كثرت علينا الضرائب والغرامات والتراخيص، لما بدك تروحي ترخصي دارك أو أرضك بدك تدفعي على الأقل 1500 دولار، وهذا عبء كبير على المواطن، الكهريا وقطعها، وكمان غلاء أسعارها.  
(مواطنة/غزة)

المنطقتين، حيث تقول مواطنة من القطاع (60 سنة): "كثرت علينا الضرايب والغرامات والتراخيص، لما بدك تزوحى ترخصى دارك أو أرضك بدك تدفعي على الأقل 1500 دولار، وهذا عبء كبير على المواطن، الكهرباء وقطعها، وكمان غلاء أسعارها".

■ **تراجع الخدمات العامة (المياه والكهرباء):** تؤكد نتائج الدراسة تراجع أداء قطاع الخدمات العامة في قطاع غزة تحديداً. وهذا يلتقي مع نتائج استطلاع للرأي العام الذي نفذه مركز "أوراد" بتاريخ 24 آذار 2012، حيث أظهر أن 78% من سكان غزة يعتقدون أن أداء حكومة هنية كان ضعيفاً في توفير خدمات المياه والكهرباء، مقابل 33% من سكان الضفة صرحوا بذلك تجاه حكومة سلام فياض.<sup>45</sup> وتؤكد على هذه الحقيقة إحدى المواطنات من القطاع (33 سنة) بقولها: "صار عنا ممارسات سيئة سببت مشاكل في قطع الكهرباء، وقطع المياه، وسوء الخدمات".

■ **توقف العلاوات وضعف الدخل بسبب الاستكاف:** لقد تسبب توقف علاوات الموظفين العسكريين وبعض الفئات الحكومية في ضعف القوة الاقتصادية والشرائية للأسر ذات العلاقة مع غلاء الأسعار، وكثرة متطلبات الحياة، حيث تقول مواطنة من القطاع (25 سنة): "الأب إلي كان يشتغل وقعد في البيت صار عنده طفر ما بقدر يسدد حاجات عيلته لأنو عيلته كبرت، وما في علاوات وترقيات ساءت أحوالهم .. والاستكاف حرهم منها .. يعني الراتب مثل ما هو للأسرة لما كانوا أولاده صغار".

■ **التمييز في الوظيفة الحكومية والترقيات لأفراد حماس:** تشير تصريحات النساء إلى أن التمييز في الوظيفة الحكومية بناء على الهوية السياسية ازداد بعد الانقسام. وقد تأثر الموظفون بذلك، حيث تقول مشاركة في ورشة رفح (47 سنة): "الترقيات دائماً لأولاد حماس، بينما الأحزاب الثانية ممنوعة عليهم، وخصوصاً فتح، أنا واحدة من الناس أجتني ترقية من رام الله، وصرت رئيس قسم الأندية بوزارة التربية .. ولما رححت على مكنتي الجديد .. وكيل الوزارة طردني وقلني من مكان ما جيتي ارجعي".

■ **تكاليف العلاج الصحي باهظة:** أظهرت نتائج استطلاع نفذته "أوراد" في 24 آذار 2012 ضعف الأداء الصحي في القطاع تحديداً، حيث صرح 47% من سكان غزة بأن أداء حكومة هنية في مجال تقديم الخدمات الصحية كان ضعيفاً، بينما صرح بذلك 34% من سكان الضفة تجاه حكومة فياض.<sup>46</sup> وتقول مواطنة من القطاع (60 سنة): "قبل الانقلاب كان كل الخدمات الصحية موجودة في الوزارة، الدواء أو التحويلات وغيرها، وكانت تجيب الوزارة أدوية غالية وتأمينها للمحتاجين، أما بعد الانقلاب كل شيء راح وصاروا بدهم الولد طالب المدرسة المجروح لازم يجيب 3 شيكل، بعدين بنتعالج".

## سابعاً. أثر الانقسام على الحقوق الصحية المتعلقة بالنساء

إن تشخيص أثر الانقسام على الأوضاع الصحية المتعلقة بالنساء مرتبط بمستويين رئيسيين؛ الأول متعلق بصحة المرأة نفسها، والآخر مرتبط بالأحوال الصحية لأسرتها، وهذا يمكن توصيفه بحسب نتائج الدراسة على النحو التالي:

### 1. أثر الانقسام على الأحوال الصحية النسوية:

<sup>45</sup> نتائج استطلاع "أوراد" بتاريخ 24 آذار 2012، مركز "أوراد"، انظر: <http://bit.ly/2oxdZ0N>

<sup>46</sup> المرجع السابق.



سألت الأحوال الصحية للنساء في القطاع تحديداً، نتيجة للأحداث غير المسبوقة التي شهدتها النساء جراء الانقسام. وتشير تصريحات عديدة إلى أن النساء تعاني أمراضاً مزمنة عديدة؛ كأمراض السكري والضغط والقلب. كما أن الأجواء السلبية السائدة انعكست على الأحوال النفسية للنساء، حيث تقول مواطنة من القطاع (56 سنة): "أنا صار معي ضغط وسكري وقلب ونفسي لفترة طويلة تحطمت، وصرت أنا المسؤولة عن البيت، وعندني ابن مصاب صار معو إعاقة، وعندني كنة أرملة معها ثلاث أولاد، هذا كلو بعد ما انقتل ابني وزوجي وابني الآخر صار عنده إعاقة من حماس".

## 2. أثر الانقسام على الأحوال الصحية لأفراد الأسرة:

ضاعف الانقسام من المسؤوليات الملقاة على كاهل النساء، بتردي الأحوال الصحية لأفراد الأسرة، إذ زادت مسؤوليات النساء من خلال رعايتها لأفراد أسرتها الذين يعانون من الإعاقة، والأمراض المزمنة لأفراد أسرهن، ناهيك عن أمراض أطفالهن النفسية؛ كالتهبول اللاإرادي، ونوبات البكاء، والكوابيس، حيث تقول مواطنة من الضفة (42 سنة): أولادي يعانون من أمراض بسبب الرعب والخوف أدت إلى تهبول لا إرادي، ونوبات عياط بتصير دائماً معهم بالليل". بينما تعاني أخرى في القطاع (46 سنة) من إعاقة ابنها بقولها: "انطخ على ابني بالرصاص الحي، ما أدى إلى إصابته بإعاقة برجليه، وأنا مسؤولة عنو بكل طلباته".

أما ملف التحويلات الصحية، فإن النساء، في كلتا المنطقتين، يعانين من ملف التحويلات الصحية، وتشهد المعاناة في القطاع، حيث تدهورت أوضاع المرضى هناك نتيجة لسوء الإدارة والتنسيق بين مكثبي وزارة الصحة في الضفة والقطاع، ووجهت 66 منظمة أهلية في القطاع دعوة إلى الرئيس محمود عباس العام 2009 للتدخل الشخصي والسريع لإنهاء أزمة العلاج في الخارج بعد وفاة 13 مريضاً<sup>47</sup> ليس هذا فحسب، بل إن التدخلات الأمنية والسياسية تحول دون السماح بالتحويلات الصحية إلى خارج غزة، حيث تقول مشاركة في ورشة غزة (30 سنة): "ابني الكبير يعاني من مشكلة في الكبد جعلته يفقد جزء من الذاكرة، عمي قام بعمل تصريح للعلاج على الضفة، ولكن الأمن الداخلي رجعه". وتعاني النساء أيضاً من بطء التحويلات الصحية، حيث تؤكد على هذه الحقيقة مشاركة في ورشة رفح (38 سنة) بقولها: "أنا هيني جريحة من 2014، تحويلتي لحتى الآن ما طلعتش في عمليتين في الأعصاب المفروض تتعمل في الخارج، لحتى الآن ما طلعت تحويلتي".

<sup>47</sup> تقرير صحافي. مرضى غزة يعانون بسبب الانقسام الفلسطيني مرتين، موقع الجزيرة، انظر: <http://bit.ly/2nzisCK>

## الفصل الثالث استراتيجيات النساء البديلة للتخفيف من آثار الانقسام

### مقدمة

في هذا الفصل، سنستعرض الاستراتيجيات البديلة التي استخدمتها النساء بديلاً للتخفيف من آثار الانقسام. وما تظهره نتائج الدراسة يؤكد على حقيقة مفادها أن النساء كان لهن دور كبير في التخفيف من تبعات الانقسام على الأسر والمجتمع ككل، في سياق دورهن ومكانتهن الاجتماعية. وعلى الرغم من أهمية دورهن هذا، فإنهن لعبن أدواراً مهمة وملموسة لا مثيل لها تشير إلى مستوى الفهم والقدرة على التعامل مع الأزمات التي خلفها الانقسام على حياتهن. لتوضيح ذلك، سنركز في هذا الفصل على الاستراتيجيات التي اتخذتها النساء لتجاوز إرهابات الانقسام وتبعاته سياسياً وأمنياً واجتماعياً واقتصادياً على النحو التالي:

رسم توضيحي (14): استراتيجيات النساء البديلة لتجاوز آثار الانقسام

استراتيجيات النساء لتجاوز الآثار السياسية والأمنية

استراتيجيات النساء لتجاوز الآثار الاجتماعية للانقسام

استراتيجيات النساء لتجاوز الآثار الاقتصادية

## 1. استراتيجيات النساء لتجاوز الآثار السياسية والأمنية للانقسام

تدل استراتيجيات النساء البديلة في التخفيف من الآثار السياسية والأمنية، على وعي النساء وحرصهن على أنفسهن وأسرهن، وأنه لا مفر من الثبات ومجابهة التحديات. إذ تمكنت النساء من فض النزاعات بين أفراد أسرهن ومجتمعهن، وحافظن عليهم أمنياً ومجتمعياً. وقامت النساء بتوعية أبنائهن وذويهن بقضايا الانقسام وسبل تجاوزها. وسجلن نجاحات متتالية، وفي مرحلة عديدة، تمكّن من تحويل قضية خلاف وانقسام سياسي داخل الأسرة النووية إلى فرصة للوحدة ولم الشمل والتصدي لكل التحديات. كما ابتكرن استراتيجيات أخرى للتخفيف من آثار الانقسام، سنستعرضها على النحو التالي:

■ **حرص النساء على دعم أفراد أسرهن عبر التذكير بالوحدة الوطنية وفض النزاعات السياسية بالتفاهم:** أظهرت الدراسة أن النساء اتبعن طريقتين من أجل التخفيف من حدة النزاعات السياسية؛ الأولى عبر التذكير بالوحدة الوطنية ومحاولة التأقلم مع الواقع الحالي، حيث تقول مواطنة من القطاع (48 سنة): "حاولت باستمرار العمل على تخفيف هموم واحتواء أبنائي والحفاظ عليهم، كلما فهم المرء ألمه اهتم بالبحث عن مخرج، وأعظم المخارج هو توكلني على الله. نحن مع الوحدة الوطنية لتجنب أضرار الانقسام السيئ على المواطن، سواء رب الأسرة أو ربة المنزل، ونحاول التأقلم مع الواقع". أما الطريقة الثانية، فقد ظهرت في الضفة، حيث إن النساء تمكّن

.. أنا قررت أضرب صحبة مع حماس، ونكون حبايب ومرحباً يا جاري أنت بحالك وأنا بحالي .. عشان يكون عندي أمن.. في الحرب ما في أي واحد من حماس إلا كنت صحبة معاه، عادي هالحين تبع الشرطة لِي استلم جديد، عملت له زيارة عن طريق شغلي، وصرنا حبايب. (مواطنة/ غزة)

من تحويل مصيبة اعتقال رب الأسرة، مثلاً، إلى فرصة للوحدة والالتقاء بغض النظر عن الخلافات السياسية بين أفراد الأسرة ذاتها، حيث تقول مواطنة من الضفة (49 سنة): "زاد اعتقال زوجي من وحدة أولادي مع بعضهم البعض، فشعورهم بالخوف عزز من قوتهم النفسية والاجتماعية، وحملهم مسؤولية في التفوق في دراستهم الجامعية".

■ **النساء يقللن من حدة النقاش السياسي بين أفراد الأسرة، ويذكرن بالوحدة كمخرج للجميع:** تشير تصريحات عديدة إلى دور النساء الحاسم في إنهاء النقاشات السياسية داخل الأسر، تفادياً لأي نقاشات قد تصل حد الاقتتال، ومن ثم القطيعة بين أفراد الأسر. كذلك تمارس النساء دوراً وحدودياً ووطنياً كبيراً في هذه اللقاءات عادة، حيث تقول مشاركة في ورشة غزة (30 سنة): "إحنا ست أخوة كلنا فتح، إلا أخونا الكبير حماس، لما يكون في نقاش حول قضايا فتح وحماس، أنا أرد عليهم بقول واحد، إنو كلنا شعب واحد، ودمنا واحد، واللي بدو يفرقنا مهوش من شعبنا، فأنا أختصر عليهم الحديث وبنهي النقاش".

■ **استراتيجية الصداقة مع الجهات الأمنية، هل تحمل في طياتها علاقة أم ابتزازاً جنسياً؟** بعد شرح الانقسام السياسي، ووقوع المجتمع بمختلف فئاته ضحايا له، وبخاصة النساء، فإن بعضهن يريد الحصول على هامش من الحرية والأمان والعيش الكريم، وتوفير احتياجاته واحتياجات أسرته قدر المستطاع في ظل الظروف الاقتصادية والأمنية القاهرة والصعبة. وهذا لن يتم بسهولة، فمن النساء من اتبعت استراتيجية الصداقة مع الجهات الأمنية، حيث تقول مشاركة في ورشة رفح (25 سنة): "أنا راح أرجع للحرب 2014، وبعد اللي تعرضت إلو .. أنا قررت أضرب صحبة مع حماس، ونكون حبايب، ومرحباً يا جاري أنت بحالك وأنا بحالي .. عشان يكون عندي أمن ... في الحرب ما في أي واحد من

حماس إلا كنت صحبة معاه، عادي هالحين تبع الشرطة اللي استلم جديد، عملت له زيارة عن طريق شغلي، وصرنا حبايب ونفس الطريقة على الجميع على أساس إني أريح راسي من خوف". ولتخفيف وطأة الرقابة الأمنية على النساء وعلى أفراد أسرهن، فهذه الصداقة قد تحمل معاني عديدة، منها صداقة عادية تخدم مصالح النساء لتحقيق أهدافهن، وهذه مصالح قد تكون من جهة واحدة (حماية أفراد الأسرة، تجنب الملاحقة والمطاردة ... الخ)، وربما تحمل في طياتها صداقة تخدم الجهات الأمنية فقط، من أجل جلب المعلومات الاستخباراتية عن عوائل النساء ونشاطها -في كلا الحالتين- قد تبنى أو تتطور العلاقة بين النساء والجهات الأمنية على أسس علاقة جنسية أو ابتزاز جنسي قد تقدمها أو تجبر النساء عليها.

■ **تغيير اللباس من أجل الحماية الشخصية ورعاية الأسرة.** تشير العديد من تصريحات النساء إلى أنهن لم يستسلمن للانقسام وتبعاته، حيث قمن بأدوار بطولية للتخفيف من قبضة الجهات الأمنية عليهن وعلى أسرهن، حيث تروي مواطنة من القطاع (50 سنة) قصتها كما يلي: "خوفي من أخو زوجي اللي في حماس خلاني أسافر على مصر، بس ما عرفت أعيش لحالي، وهاي الفترة كانت بنتي المتزوجة رجعت لبيت زوجها، بعد ما خطفها للتحقيق معها ... وضلت معه البنت الثانية الصغيرة.. وأنا رجعت ثاني على غزة، وعشت فيها لحالي، ولبست النقاب، عشان أقدر أتحرك وأشوف بناتي، وما يشوفني أخو زوجي، وما حدا يعرفني على أساس إني لسه بمصر".

■ **النساء يقمن بتوعية الأبناء وتحذيرهم من خطوة الاصطدام السياسي والأمني:** ظهر، بشكل جلي، دور النساء التوعوي في الحض على السلمية حفاظاً على ذويهن والمجتمع المحيط بهن. وحققت النساء بذلك أعلى درجات الحفاظ على السلم الأهلي والمجتمعي، وقد انفردن بهذا الدور ضمن استراتيجية تربوية صادقة في تربية الأجيال والتأثير على المجتمع. وحول ذلك تقول مواطنة من الضفة (50 سنة): "طبعاً دائماً بحكي مع أولادي وبحذرهم إنو يصطدموا مع حدا، وكانوا يستنفزوهم بالمخيم مثل ما حكيتلك، وكنت أطلع معهم وأحكي مع الناس، وأوضح إهم شو بينا، وإنو إحنا كلنا فلسطينيين، وإلنا الحق نعيش بأمان وحرية".

■ **الإعلاميات يقمن بفرض الرقابة الذاتية على أعمالهن الصحافية:** تأثرت حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة بالانقسام السياسي، وقد شهدت المنطقتان انتهاكات خطيرة. وتماشياً مع هذه الأحوال، تشير تصريحات الصحافيات إلى أنهن رفرن وتيرة الرقابة الذاتية على الأعمال الصحافية، كاستراتيجية بديلة في الظرف الحالي، لضمان توفر الحماية وإزالة مبررات الاعتقال على أيدي الجهات الأمنية، لذلك تخلت بعض الصحافيات عن أدوارهن الإعلامية التي يقمن بها عادة، حيث تقول إعلامية من الضفة (36 سنة): "دوري كان إني أقوم بالتخلي عن بعض الأمور التي أحب العمل فيها في الإعلام للحفاظ على سلامتي، ومن أجل رعاية أسرتي وتجنب خسارتهم".

■ **الإعلاميات يركزن على كتابة المواد الإعلامية الهادفة إلى تقريب المصالحة ونبذ الانقسام:** لقد حاولت الإعلاميات التأثير على صناع القرار السياسي في كلتا المنطقتين، عبر تركيز موادهن الإعلامية على الوحدة الوطنية، وضرورة إنهاء الانقسام. إذ تقول إعلامية من القطاع (29 سنة): "كثبت كتير تقارير صحافية إلها علاقة بالانقسام وتبعاته، وبحاول أردم الهوة بين فتح وحماس ... وبجلسات كثيرة كنت ألاقي بعض الأطراف متحمس لفصيل معين، كنت أحاول أثبت له إنو الفصائلية هي اللي ضيعت قضيتنا".

## 2. استراتيجيات النساء لتجاوز الآثار الاجتماعية للانقسام

تعتبر استراتيجيات النساء المتبعة لتجاوز الآثار الاجتماعية للانقسام سبباً ذا حدين تجاههن. فهن يقلن من أجواء الغضب والاحتقان الاجتماعي داخل الأسرة بتقديم الرعاية والحماية الاجتماعية لأفراد أسرهن من خلال تدليل كل العقبات على حساب صحتهن النفسية. ومن زاوية ثانية، تخفف النساء من الآثار النفسية الناجمة عن الممارسات اليومية المفروضة على أفراد أسرهن، ما يدفعهن إلى تحمل غضب أفراد أسرهن، ويقمن بالمواساة والتطمين وبت روح الأمل بمستقبل واعد وهذا بمجمله ينعكس سلباً على حياة النساء صحياً ونفسياً. وللاسترشاد بذلك، يمكننا التعرّيج على هذه الاستراتيجيات بالتفصيل التالي:

### ■ سعي النساء نحو تهدئة الأجواء النفسية والعصبية وبت روح الأمل داخل الأسرة:

أدت أحداث الانقسام إلى مشاكل اجتماعية كبيرة داخل الأسر ناجمة عن حرق المنازل، أو مقتل معيل الأسرة أو اعتقاله أو هروبه، ... وغيرها. وأدى ذلك إلى أجواء عصبية ونفسية على هذه الأسر، ما دفع النساء إلى استخدام استراتيجيات التهدئة النفسية، وبت روح الأمل، حيث تقول مواطنة من القطاع (60 سنة): "دوري إني أهدي أولادي ويقولهم إني يلي رينا كاتبو علينا بدو يصير .. بس عموماً لما بنيت بيتي الجديد هديت عصبيتهم، تحسنت كثير .. حتى لما كنت متأجرة بيت كانوا أولادي حاسين حالهم عالية وإنو ما في إلهم شي، ولا يملكون شي، لكن بعد ما عملت البيت أقنعتهم إني رينا عوضنا بشي ثاني أحسن".

### ■ النساء تقدم الحماية والرعاية الاجتماعية لأفراد الأسرة: تؤكد تصريحات النساء أن

دورهن بعد الانقسام ازداد صعوبة، وجعلهن يتابعن يوميات أبنائهن وذويهن. وهذه الاستراتيجية نجحت في تقديم هدفين رئيسيين؛ الأول: تقديم الدعم الكافي للأبناء والتقرب منهم اجتماعياً، وزيادة الثقة المتبادلة. والثاني: الاستمرار والتواصل اليومي وتقديم المزيد من الحماية الاجتماعية لذويهن. ومن الشهادات المهمة، ما تقوله مواطنة من القطاع (50 سنة): "بقدر المستطاع بحاول أحمي أولادي لأنني يقوم بدور الأب والأم. إذا حصل معهم أي مشكله بحاول أحلها بالعقل وأمتص غضبهم وأتقرب منهم أكثر، لأن هذه الأيام أيام الهامل والهملة .. بحاول إعطائهم التوجيهات والإرشادات الصحيحة ليمارسوها بالحياة".

### ■ النساء تكافح الاعتقال السياسي بالمواساة

والتهدئة: يعتبر الاعتقال السياسي أحد أكبر الأضرار النفسية التي جلبها الانقسام، ليس على الرجال فحسب، وإنما على النساء. وتشير تصريحات النساء إلى أنهن يبذلن جهوداً مضنية في التعامل مع الظروف النفسية لذويهن، لأن هذا الاعتقال، بطبيعة الحال، متكرر، ويتطلب مزيداً من المواساة والتهدئة. ودليل ذلك ما تقوله مواطنة من القطاع (47 سنة): "كان إلي دور كبير في التخفيف عن زوجي لما يرجع من السجن عند الحكومة .. ففي كل مرة بعاني معه، ومن حالته النفسية،

دوري إني أهدي أولادي ويقولهم إنه يلي رينا كاتبو علينا بدو يصير .. بس عموماً لما بنيت بيتي الجديد هديت عصبيتهم تحسنت كثير .. حتى لما كنت متأجرة بيت كانوا أولادي حاسين حالهم عالية، وإنو ما في إلهم شي ولا يملكون شي، لكن بعد ما عملت البيت أقنعتهم إني رينا عوضنا بشي ثاني أحسن".

(مواطنة/غزة)

لأنو بشوف بعيش أجواء حياة قاسية هناك، وضرب وشتم، ولكن أنا أنا دائماً بواسيه ووقوف لجانبه لحد ما يعود لطبيعته".

■ **النساء تسعى خلف الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية لتغطية الحاجات الأسرية:** نتيجة لما خلفه الانقسام من مأس، تبذل النساء ماء وجها في سبيل توفير الحماية الاجتماعية والعيش بكرامة لها ولذويها كاستراتيجية تخدم أبناءها من جهة، وعلى الرغم من إحساسها بالإساءة لكرامتها من جهة أخرى، حيث تقول مواطنة من القطاع (27 سنة): "لأن زوجي لا يستطيع أن يلبي طلبات البيت ويوفر لنا الحياة الكريمة، فأنا احتضنت أولادي وسعيت عن طريق الجمعيات والمؤسسات عشان ألبى لهم طلباتهم ... وإني ما أحرمهم من إشي".

■ **النساء يكظمن غيظهن تجاه غضب أزواجهن:** خلف الانقسام عشرات الآلاف من العاطلين عن العمل والمستكفين، إضافة إلى الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المزرية. وأدى ذلك بمجمله إلى ظروف حياتية عصبية تكون فيها النساء ضحية غضب الرجال وعنفهم، ما يدفع النساء إلى التعامل مع هذه الظروف بحذر كي تستمر الحياة. فتكظم النساء غيظهن وتغضضن الطرف عن حقوقهن بتحمل هذه الأجواء، وما يشير إلى ذلك تصريح مواطنة من القطاع (30 سنة): "بتحمل زوجي في عصبتيه وبسببه يفرغ عن إليّ جواه، وبحاول ما اعترض على تصرفاته".

### 3. استراتيجيات النساء لتجاوز الآثار الاقتصادية للانقسام

"بتحمل زوجي في عصبتيه وبسببه يفرغ عن إليّ جواه، وبحاول ما اعترض على تصرفاته". (مواطنة/ غزة)

لقد أفرز الانقسام السياسي وضعاً اقتصادياً صعباً تأثرت به أغلب النساء اللواتي شاركن في هذه الدراسة بشكل كبير فور وقوعه؛ كالمنع من العمل، والاعتقال السياسي، والتهجير

القسري، ... وغيرها. ومن جهة ثانية، فقد تأثرت النساء بالانقسام من خلال الظواهر الاقتصادية العامة التي خلفها، كالفقر، والبطالة، والغلاء المعيشي، وتعطل فرص الاستثمار، والحصار. وما تظهره نتائج الدراسة يؤكد على أن النساء واجهت هذه المخاطر بنوعين من الاستراتيجيات:

■ **النساء يتحملن الأعباء الاقتصادية والديون لتجنب أهلهم عواقب سياسية وأمنية خطيرة:** تبين تصريحات النساء في هذه الدراسة أنهن يضحين بالمال من أجل إنقاذ الأسرة وحمايتها، كما أن بعضهن تعاملن بالديون والقروض وبيع الممتلكات لتجنب أسرهن ويلات الانقسام، حيث تقول مواطنة من القطاع (50 سنة): "لما صارت معي قصة اعتدائهم علي، كانت مراكز حقوق الإنسان بدها اتسجل قضية انتهاك ضد حماس، بس أنا رفضت عشان ما تكبر القصة، وتتوسع وتتأذى عيلتي .. ودائماً كنت أبعد إخوتي عني عشان ما ينضروا معي ... وعشان هيك تركت بيت أهلي واشترت شقة مرة ومرتين، وأنا لحالي، عشان أجنب أهلي هذه المشاكل وكلو بالقروض والدين".

■ **النساء يبتكرون وسائل متنوعة من التدبير المنزلي لمواجهة الصعوبات المالية:** توضح تصريحات النساء حقيقة الأوضاع الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي يعشنها بسبب الانقسام نتيجة الفقر المدقع وجيوش العاطلين عن العمل، وبخاصة في قطاع غزة، الأمر الذي دفع بالنساء إلى اتباع استراتيجية التدبير المنزلي بشكل يقنن من مصروفات العائلة اليومية، حيث تقول مواطنة القطاع (47 سنة): **المرأة إليّ بتحاول تحمي أولادها دائماً المتزوجين كمان، وأنا بحاول أحسن أحوالهم الاقتصادية، وهذا مهم بالنسبة للأولاد**

المتزوجين، يعني جرة الغاز مثلاً: الطبخة في البيت تقسم بينك وبينهم، وتتعمل مرة وحدة، لأنو الأولاد مش لاقيين شغل، فبدك تحتويهم وتستري عليهم".

## الفصل الرابع

### أهم الاستنتاجات والتوصيات

#### مقدمة

يقدم هذا الفصل الاستنتاجات العامة والتفصيلية حول آثار الانقسام وأضراره، وتأثير النساء والأسرة والمجتمع بذلك، كما يقدم توصيات مباشرة، وطويلة المدى، للذهاب قدماً نحو تحقيق المصالحة الوطنية، والتخفيف من آثار الانقسام.

#### أولاً. الاستنتاجات الرئيسية

➤ بعد مرور نحو 10 سنوات على الانقسام، لا تزال أضراره قائمة، وستكون له عواقب وخيمة، إذا ما استمر، على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية والإنسانية والصحية كافة. ومن الملاحظ، أن آثاره شديدة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية، لاسيما أن القطاع حظي بالأكثر من الممارسات الأشد فتكاً وتدميراً تجاه المجتمع. ومن أهم الأضرار العامة التي خلفها الانقسام على أفراد المجتمع ككل ما يلي:

- تراجع مكانة القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي والإقليمي والعربي جراء الانقسام، وزيادة تدخلات الجهات الإقليمية بالشأن الفلسطيني على حساب تراجع الضغوطات الدولية لوقف خروقات إسرائيل للاتفاقات الموقعة مع السلطة.
- تراجعت الثقة بالقانون الأساسي الفلسطيني بسيطرة السلطات التنفيذية-الأمنية، وتعطل عمل الهيئات القضائية، وتعليق عمل المجلس التشريعي. ومورست على أثر ذلك خروقات كبيرة للقانون وللمعايير حقوق الإنسان الموقعة عليها السلطة، حيث نفذت حالات القتل والاعتقال والتعنيف والتهمير وحرق المنازل ومصادرة الممتلكات وغيرها خارج نطاق القانون. وتنامت العصبية الحزبية والعشائرية.
- تمت ترجمة الانقسام الأيديولوجي الفكري السياسي إلى فعل ممارس على الأرض بين الفصيلين، إذ تشرعت حرمة الدم الفلسطيني، واستبيح بقرارات تنفيذية وقيادية، وطالت المستقلين، ورسمت خارطة العلاقات بين الأفراد مع الفصائل بحسب المصالح المتبادلة.
- في ضوء تفاقم الوضع السياسي والأمني كنتيجة للانقسام، تراجع الوضع الاقتصادي وتنامي الغلاء المعيشي، وارتفعت الضرائب، وسجلت معدلات غير مسبوقة في الفقر والبطالة، ما أدى إلى مشكلات بين الأزواج، إذ زادت حالات العنف والطلاق والقهر النفسي ضد النساء، وتزايدت الأمراض النفسية والجسدية. أما على صعيد المجتمع، فانتشرت سلوكيات وآفات مجتمعية خطيرة؛ كجرائم القتل والانتحار الفردية، والمخدرات بأنواعها، والسراقات، والانحلال الأخلاقي.



➤ النساء، كما الرجال، واجهن الانقسام وتأثرن به وأثرن فيه بقوة، وعشنه بأدق التفاصيل، وتعرضن لصنوف شتى من الممارسات القمعية، وكبحت حرياتهن الشخصية والعامية، وعشن الفقر والجوع والحصار والتهميش المجتمعي. ومن أشد ما واجهته النساء؛ التعرض بشكل شخصي لخطر الموت والاعتقال والتعذيب والتهجير. وتأثرن سلباً بالتغيرات القانونية والحقوقية المجحفة. كما أن القائمين على الانقسام لم يحترموا منظومة القوانين والأخلاق، فتعرضت النساء للخطف والتعذيب الذي لا تزال ندوبه وآثاره النفسية الجسدية ماثلة. وتعرضن لمحاولات الاغتصاب والتحرش والابتزاز الجنسي، وتم استهداف الناشطات والقيادات في الأحزاب والمؤسسات النسوية بشكل متعمد. ولم يتوقف الأمر على ذلك فحسب، فقد شاهدت النساء أفراد أسرهن يرتكب بهم أبشع الجرائم وأشد الممارسات، فعشن الخوف خوفين؛ الأول على أنفسهن، والآخر على ذويهن. وفي الوقت نفسه، فقد دفع الانقسام النساء إلى مواجهة متطلبات الحياة الأسرية بمفردهن عند غياب أزواجهن جبراً. فتبدلت أدوارهن قسراً من أمهات أو زوجات يقمن بدور الأمومة والتربية والرعاية الأسرية، ليصبحن معيلات للأسرة، بل ومسؤولات عن كل متطلباتها. فعملن في وظائف دونية، وتم هضم حقوقهن، وإذلالهن، وتعرضن للعنف والإذلال والاعتصاب والتحرش.

➤ فيما يخص آثار الانقسام على الحقوق السياسية للنساء، فإن مخاوف النساء من التعبير عن آرائهن ومواقفهن السياسية ساءت، ومنعن من المشاركة السياسية في المظاهرات والمسيرات الوطنية، وعوقبن على ذلك، وتمت مراقبة نشاطهن السياسي، وتزايد خوف النساء على أنفسهن وذويهن من تنامي الصراعات السياسية بين الأهل والجيران والأصدقاء. وعشن التهجير القسري والقمع والاضطهاد السياسي. كما فصلن من وظائفهن في الضفة، واستنكفن عن العمل في القطاع.

➤ على الرغم من تعرض النساء لمضايقات وانتهاكات جسيمة للحقوق الأمنية، فإن ذلك لا يقارن مع مشاعر الخوف التي تغلغت في نفوسهن، حيث تزايد خوفهن الدائم على فقدانهن الحياة لشدة الممارسات الأمنية، إلى جانب خوفهن من التعرض للاعتقال السياسي، ومخاوفهن من التعرض للعنف الجسدي أو الجنسي أثناء التحقيق. ولوحقت النساء فتعرضن لمراقبة متواصلة أمنياً ومالياً. أما في القطاع تحديداً؛ فإن النساء متخوفات من اندلاع حرب إسرائيلية جديدة على القطاع؛ بحجة إزالة حكم حماس. ولذلك، تخشى النساء من استخدامهن دروعاً بشرية، ويشعرن بالخوف على أنفسهن وأطفالهن من أصوات المتفجرات وإطلاق الأعيرة النارية أثناء تجهيزات حماس العسكرية المستمرة للحرب المقبلة. كما تخشى النساء من انضمام أبنائهن لمعسكرات حماس التدريبية في أي لحظة.

➤ من الأضرار المشتركة بين الضفة والقطاع في قضايا الحريات العامة والشخصية المتعلقة بالنساء الناجمة عن الانقسام؛ منع النساء من حرية الرأي والتعبير وحرية الإعلام، وتهميش دورهن في الانتخابات، ومنعهن من ممارسة حقوقهن في الحياة الديمقراطية، كما منعن من السفر، وتم تقييد حرية العبادة، وسيست المساجد والمدارس. أما أضرار القطاع تحديداً، فكانت إضافية، حيث تم التحكم بلباس النساء، ومنعن من السير في الطرقات، أو الوقوف على الشرفات، ومنعن من الاختلاط مع الرجال؛ سواء في أماكن العمل أو دور التعليم.

➤ قانونياً وحقوقياً: صدرت عشرات القوانين والقرارات بشكل منفصل بين الضفة والقطاع، فيما تحفظت العديد من المؤسسات القانونية والحقوقية عن جدوى هذه القوانين، واعتبرتها لاغية لقد خلقت هذه القوانين واقعاً جديداً تأثرت به حياة النساء بشكل ملحوظ، حيث تراجع دور القضاء، وتراجعت الثقة فيه برأي النساء، نتيجة لثلاثة متغيرات رئيسية؛ الأول صدور قوانين مجحفة بحق النساء تزيد من معاناتهن وآلامهن في النزاعات الأسرية، ما يدل على عدم رضا النساء عنها. أما الثاني، فيتعلق بانتشار حالات الفساد والمحسوبيات ونفوذ الشخصيات القيادية على الأوامر القضائية. أما المتغير الأخير، فيتعلق بآليات وطريقة التقاضي غير الملائمة، ما ساهم في ارتفاع تكاليف القضاء، وتكدس القضايا المعلقة في القضاء نظراً لطول الإجراءات، وسوء إدارتها.

➤ بالمنحى الاجتماعي، تشير نتائج الدراسة إلى اختلالات اجتماعية كبيرة وطبقية تضرب المجتمع الفلسطيني على نحو غير معهود، حيث ساءت علاقات النساء مع عائلاتهن نتيجة الانقسام، فقطعت العلاقات بين الأخوة والأخوات، ووصلت حد العنف اللفظي والجسدي والقطيعة الدائمة. أما على صعيد العلاقات الأسرية، فتم تسييس النزاعات الزوجية، وتشنت الزوجين بين الضفة والقطاع، وضاع بينهم الأبناء، وسجلت حالات طلاق وعنف وممارسات قاسية. أما على صعيد الجيران والأصدقاء، فأصبحوا أعداء لدودين، وساءت العلاقات بينهم، إذ بلغت حد التهديد بالقتل والاعتصاب، كما غتت الأطفال بأحقاد الأمهات والآباء، ما لا يبشر بالخير للأجيال القادمة. هذا بمجمله، جعل النساء يعشن فراغاً نفسياً، وعزلة عن المجتمع، وحالة من عدم الاستقرار المجتمعي. ولم يقتصر الأمر على ذلك فقط، بل تغيرت أدوار غالبية النساء في المجتمع والأسرة. وكان لظواهر الاستتكاف وتعدد الزوجات أوضاع اجتماعية خطيرة في ضرب الأسرة من داخلها، وتهديد المجتمع بشكل عام.

➤ اقتصادياً: تعرضت النساء لخسائر اقتصادية فادحة جراء الانقسام، منها ما جاء سريعاً جراء الأحداث؛ كفقدهن منازلهن وحرمانهن وظائفهن، وتحولن من الإنتاجية إلى أبواب المساعدات الإغاثية والكوبونات. كما كلف الانقسام النساء مصاريف صحية طائلة نتيجة لأمراضهن المزمنة بسبب الخوف والقهر لما سببه الانقسام، أو بسبب حالات الإعاقة أو الأمراض النفسية المنتشرة جراء الأحداث، إضافة إلى خسائر اقتصادية ناجمة عن أسباب سياسية-أمنية متعلقة بالانقسام، ككثرة الاعتقالات السياسية لمعيلي الأسر، ما يحتمل النساء مسؤوليات اقتصادية إضافية تثقل كاهلها. كما نهبت المؤسسات الخيرية والنسوية والمصانع والعقارات المدرة للدخل بقرارات سياسية. ومنع العمل للأفراد بناء على الهوية التنظيمية. أما على صعيد الخسائر الاقتصادية التي خلفها الانقسام نتيجة للسياسات الجديدة؛ فقد منعت التحويلات المالية، وأغلقت المؤسسات المحلية والأهلية والدولية، وتم رفع رسوم الضرائب والتراخيص، وتم تدمير الخدمات العامة (المياه، والكهرباء، والصرف الصحي)، وتوقفت علاوات موظفي الحكومة في القطاع بسبب الاستتكاف، ومنعت الترقيات في الوظائف الحكومية على أساس الهوية التنظيمية، ورفعت تكاليف العلاج الصحي.

➤ صحياً: ضاعف الانقسام من المسؤوليات الملقاة على كاهل النساء، وذلك لتردي أحوالهن الصحية نتيجة لما شهدنه من ظروف مأساوية وممارسات قاسية جراء الانقسام، سببت لهن أمراضاً مزمنة؛ كالضغط، والسكري، وهشاشة العظام، وأمراض القلب. ومن ناحية ثانية،

فإن تردي الأحوال الصحية لأفراد الأسرة زاد من مسؤوليات النساء، من خلال رعايتهن لحالات الإعاقة، والأمراض المزمنة لأفراد أسرهن، وتعاني النساء من أمراض أطفالهن النفسية؛ كالتبول اللاإرادي، ونوبات البكاء، والكوابيس.

### ➤ استراتيجيات النساء البديلة للتخفيف من آثار الانقسام

في سبيل مواجهة التحديات التي فرضها الانقسام على المجتمع، استخدمت النساء استراتيجيات بديلة للتخفيف من آثار الانقسام، تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

1. استراتيجيات سياسية-أمنية: انتهجت النساء استراتيجيات سياسية-أمنية مبتكرة للتعامل مع معطيات الانقسام منها؛ تخفيف النساء من أضرار الانقسام من خلال التأكيد الدائم على الوحدة الوطنية بين أفراد الأسرة والمجتمع. كما أن النساء وجدت في ممارسات الجهات الأمنية فرصة للوحدة بين أبناء الأسرة الواحدة. أما في شأن الحوارات السياسية، فتقوم النساء بإنهاء النقاشات السياسية بين أفراد الأسرة قبل احتدام الأجواء. أما على الصعيد الأمني، فقد استخدمت النساء استراتيجيات عديدة منها؛ اتباع النساء منهجية الصداقة مع الجهات الأمنية، ومنهن من تخفت وتتحرك سراً بلباس النقاب/الخمار لتواصل إعالة أسرتهن، ومن النساء من قامت بتوعية وتحذير عائلتهن وأسرتهن من المخاطر الأمنية في مناطق السكن. أما الصحافيات، فانتهجن مبدأ التخلي عن تغطية بعض القضايا الخطرة التي تهدد أمنهن الشخصي، فيما ركزت الأخبار على كتابة مواد إعلامية تنبذ الانقسام وتحض على الوحدة.
2. استراتيجيات النساء لتجاوز الآثار الاجتماعية للانقسام، وهي متعددة، منها؛ سعي النساء إلى تهدئة الأجواء النفسية والعصبية، وتقديم الرعاية والحماية الاجتماعية للأسرة، وقيام النساء بمكافحة الآثار النفسية والجسدية التي يتعرض لها أفراد الأسرة نتيجة للاعتقال السياسي. كما أن النساء انتهجن استراتيجيات السعي خلف الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية من أجل تلبية حاجات أفراد الأسرة، وتوفير الحماية لهم.
3. استراتيجيات تجاوز الآثار الاقتصادية للانقسام: انتهجت النساء استراتيجيات عدة في هذا الإطار؛ كتفكير النساء في حلول عملية وناجحة للخروج من المأزق الاقتصادية التي تواجه الأسرة. وتفاقت النساء المخاطر الأمنية ببيع ممتلكاتهن وعقاراتهن والانتقال للعيش في مناطق آمنة. كما أن العديد من النساء انتهجن مسألة تنظيم وإدارة الأمور المنزلية اليومية بين أفراد الأسرة، ومنحت الأبناء أملاً بمستقبل واعد.

## ثانياً. التوصيات

### أولاً. توصيات عامة لإنهاء الانقسام

1. تنظيم حراك اجتماعي مساند ضاغط ومدعوم من الأطر الاجتماعية الفلسطينية كافة؛ كالحراك النسوي والأحزاب والاتحادات والنقابات والائتلافات ومؤسسات المجتمع المدني (يمثلون كفاءات مهنية وحقوقية واجتماعية مهمة) للضغط من أجل إعادة ملف المصالحة على أجندة الأولويات الفلسطينية، من خلال القيام بما يلي:
  - البحث عن صيغة توافقية أو حاضنة مشتركة من أجل تقليل الهوة الأيديولوجية بين فتح وحماس؛ كالتوافق على صيغة مشتركة من أجل الانضمام إلى منظمة التحرير، بالتزامن مع تكثيف مطالبات الأطر النسوية والشبابية بإنهاء الانقسام.

- ضمان مشاركة النساء في لجان المصالحة باعتبارها أكثر الفئات المتضررة بالانقسام، بحيث يكون تمثيلها على مستوى الهيئات واللجان كافة.
- دعوة الفصائل والقوى الوطنية والإسلامية إلى الالتقاء مجدداً وطي صفحة الانقسام، والوفاء بالاتفاقات الموقعة، وتكثيف اللقاءات بين الفصائل الفلسطينية. والتأكيد على أهمية وضع هذا الملف بشكل حازم، من خلال القيام بالخطوات التالية:
  - دراسة وتقييم الأضرار التي لحقت بعموم فئات المجتمع الفلسطيني جراء الانقسام.
  - تحديد جدول زمني من أجل إنهاء الانقسام بخطوات عملية وآلية تنفيذية.
  - تقديم المسؤولين (أفراداً أو جهات) عن الجرائم والاعتداءات إلى العدالة.
  - تشكيل لجنة فض نزاعات وإعادة الوثام بين العائلات من أجل فض القضايا المستعصية والثارات العائلية والفردية.
  - تقديم تعويضات مادية ومعنوية كافية لضحايا الانقسام لتهدئة النفوس، وإعادة الوصال داخل المجتمع.

2. السعي نحو إعادة تبني الخطاب الديمقراطي في إطار تعزيز قيم الحريات والمساواة بين الجنسين، وحق الانتخاب، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية الإعلام، وقبول التعددية، من خلال تصميم حملات ضاغطة وحاشدة، وخيم اعتصام توعوية تستهدف فئات المجتمع كافة.

3. السعي نحو تحقيق مصالحة شاملة بين فتح وحماس، عبر إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وإعادة الاعتبار للنظام السياسي، وهيبة القانون الأساسي الفلسطيني، واحترام التعددية والمساواة، وإعادة الاعتبار للقرارات التشريعية والدستورية قبل الانقسام، والاتفاق على جدول زمني من أجل إعادة بحث القضايا الدستورية الجديدة.

### ثانياً. توصيات خاصة للنساء لإنهاء معاناة المتضررات من الانقسام

إن العواقب الوخيمة التي ألمت بالمجتمع الفلسطيني، والنساء تحديداً، جراء الانقسام، كبيرة. وفي ظل غياب أي دور ريادي لأي جهة سياسية في الوقت الحالي، فإن التفكير في استثمار جهود اللجنة النسوية الموازية للجان المصالحة التي شكلتها "مفتاح"، سيكون ملائماً من أجل الدفع نحو التأثير على ملف المصالحة باتجاهين رئيسيين؛ الأول: زيادة ضغط النساء على المنقسمين من أجل تحقيق المصالحة، والثاني الضغط نحو تمثيل النساء في هيئات ولجان المصالحة. ومن أجل ذلك، سنقوم بتقديم توصيات بناء على كل نوع من الأضرار التي لحقت بالنساء على النحو التالي:

- 1) التوصيات بشأن أضرار النساء الناجمة عن الآثار السياسية للانقسام:
  - التحرك باتجاه محاكمة مرتكبي الجرائم ومنتهكي الحقوق والحريات الإنسانية.
  - السعي إلى رفع الحصار السياسي المفروض على قطاع غزة.
  - إنهاء أزمة العاطلات والعاطلين عن العمل نتيجة للانقسام، وحل مسألة المستكفات/ين في غزة.
  - السعي نحو حل أزمة العائلات/الأفراد المتشردين سياسياً خارج القطاع، وتشكيل لجنة متخصصة لبحث كل القضايا بالتفصيل، وبالتواصل مع أعلى الهيئات القيادية والسياسية.

## (2) التوصيات بشأن أضرار النساء الأمنية جراء الانقسام

- التحرك باتجاه مراجعة ممارسات الجهات الأمنية في كلتا المنطقتين، وإقرار مجموعة قواعد قانونية ولوائح تنظيمية جديدة تحدد طرق وأساليب تعامل الجهات الأمنية أثناء الأزمات الداخلية، وفض النزاعات الداخلية والقومية، استناداً إلى المعايير الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.
- السعي نحو التنظيم الأمثل لمسألة الرقابة الأمنية على الأموال والتحويلات المالية والاستثمارات المحلية، عبر إتاحة المجال لسيطرة سلطة النقد؛ من أجل المساءلة والشفافية في القضايا المالية، بعيداً عن تدخل الجهات الأمنية.
- التحرك باتجاه إلغاء أي قرارات تمنع النساء أو المواطنين من حق المشاركة السياسية في المظاهرات والاعتصامات كتصاريح وزارة الداخلية المسبقة ... وغيرها.
- السعي نحو منع القيام بأي نشاطات عسكرية أو أمنية تُعرض حياة المواطنين للخوف أو الرعب، وبخاصة في صفوف النساء والأطفال.
- إلزام الجهات الأمنية بالقرارات القانونية عند الاعتقال أو التحقيق مع الأشخاص في قضايا الحريات الشخصية والعامة والمشاركة السياسية ... وغيرها.

## (3) التوصيات بشأن أضرار النساء المتعلقة بالحريات الشخصية والعامة جراء الانقسام

- السعي بالطرق والوسائل كافة من أجل إعادة الاعتبار للحريات كافة؛ حرية المشاركة السياسية، وحرية الانتماء السياسي، وحرية التعبير عن الرأي، وحرية الإعلام، والحريات الشخصية والعامة.
- توعية المواطنين والمواطنات بالحريات الشخصية والعامة الموجودة في القانون الأساسي، وتبيان الحدود الممنوحة، والضوابط، والحدود القانونية.

## (4) التوصيات بشأن أضرار النساء القضائية أو الحقوقية جراء الانقسام:

- تصويت المجلس التشريعي (بالموافقة أو الإلغاء) على القوانين والقرارات التي صدرت في الضفة والقطاع خلال سنوات الانقسام. وهذا يشمل مراجعة القوانين الخاصة بالنساء؛ كالنزاع والشقاق، وقوانين الحريات العامة والشخصية وقوانين الأحوال الشخصية والعقوبات والأحكام الجزائية.
- إجراء مراجعة للعقوبات المفروضة في قضايا ونزاعات المرأة، وتقييم مستويات الردع وسرعة البت في القضايا والتكلفة المالية والوفاء بالالتزامات المقررة في المحاكم، بما يعزز فرص توجه النساء لمؤسسات العدالة والقضاء الفلسطيني.
- السعي نحو إجراء تعديلات قانونية صارمة وراذعة تحد من انتشار الآفات والسلوكيات الخطيرة المتفشية في المجتمع الفلسطيني (كالجرائم، والمخدرات، ... وغيرهما).
- إصدار قوانين وقرارات مبتكرة تمنع الفساد والمحسوبيات في العمل القضائي في عموم القضايا، وبخاصة النساء تحديداً.
- إقرار مجموعة من القواعد القانونية تعاقب كل من يحرّم، أو يحتال، أو يكره المرأة على التنازل عن حقوقها، سواء في قضايا الطلاق، أو حضانة الأطفال، أو الاستحواذ

على أموالها في حال غيابها عن المنزل، أو إكراهها على التنازل عن حقوقها في كل الأحوال، إلى جانب السعي نحو توعية النساء وتثقيفهن بحقوقهن في نزاعاتهن الخاصة.

- إقرار قوانين وتشريعات تشجع على المشاركة السياسية، وتقلل من خطر التهديدات الأمنية جراء المشاركة في المظاهرات أو الاعتصامات أو التعبير عن المواقف والآراء السياسية، وحرية ممارسة النشاط الحزبي، وحرية الإعلام، والحريات العامة والشخصية.

#### (5) التوصيات بشأن أضرار النساء الاجتماعية والنفسية جراء الانقسام:

- تفعيل عمل الدوائر القانونية والاجتماعية في المحافظات، بالتعاون مع الشرطة والأجهزة الأمنية، وإحالة الشكاوى العالقة جراء الانقسام إليها بحسب المقتضيات القانونية، إضافة إلى إنشاء وحدات متخصصة في الإسناد النفسي والاجتماعي في هذه المؤسسات، مع أهمية وجود كادر نسوي ذي كفاءة ومهنية عالية للتثقيف والإرشاد حول معالجة أضرار الانقسام، وتخليص المجتمع من عواقبه.
- تشكيل فريق طبي ونفسي متخصص من أجل حل المشكلات النفسية والاجتماعية الناجمة عن الانقسام؛ كالحالات النفسية والعصبية، وحالات فقدان الأمل والإحباط والكآبة، والخوف والكوابيس ... الخ، إضافة إلى تقديم كل المساعدة في الإعاقات الجسدية والأطراف المبتورة.
- تنظيم لقاءات توعوية وإرشادية من أجل محاربة التعصب الفئوي والحزبي، وإنهاء النعرات في المناطق.
- متابعة وإعادة التأهيل الاجتماعي لمتعاطي المخدرات ومرتكبي الجرائم والآفات الأخرى، وإعادة دمجهم في المجتمع.

#### (6) التوصيات بشأن أضرار النساء الاقتصادية والمعيشية جراء الانقسام:

- تعويض الأسر عن الخسائر المادية والعينية التي تسبب بها الانقسام (حرق وقصف البيوت ودمار الممتلكات ... الخ).
- بحث مسألة العاطلات والعاطلين عن العمل، وإيجاد فرص تشغيلية حقيقية لهم.
- بحث مسألة ترقيات أثناء فترة الانقسام، وبخاصة الترقيات "الحزبية" للعاملين في الوظائف الحكومية.
- إرجاع الحقوق المالية والاقتصادية لأهلها؛ كالعقارات المصادرة، والأموال المحجوزة، والمصانع، والمراكز، والمؤسسات التي تمت مصادرتها أو استخدمها من قبل الأحزاب السياسية.
- دعوة المؤسسات الدولية والإقليمية إلى العودة إلى عملها مجدداً.
- تخفيض أسعار الضرائب ورسوم الترخيص والرقابة على الغلاء المعيشي والأسعار

### ثالثاً. توصيات لتفعيل دور اللجنة النسوية الموازية للجان المصالحة

- تشكيل لجنة تحضيرية للجنة النسوية الموازية للجان المصالحة لتقوم بوضع خطة استراتيجية يتم فيها توضيح أهداف اللجنة، ورؤيتها، وخطة عملها، وتشكيل لجان فرعية متخصصة داخل اللجنة، لتكون قادرة على تناول ملفات الانقسام ذات العلاقة بالنساء كالسياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، والقانوني، والإعلامي ... الخ، وتوضيح معايير وشروط الانضمام للجنة، ووضع نظام داخلي ومدونة سلوك لها.
- البدء بالتواصل مع نواب/نائبات المجلس التشريعي وممثلي/ات مؤسسات المجتمع المدني والأهلي والاتحادات والنقابات والقطاع الخاص والقيادات والقياديين في الفصائل والقوى الوطنية، والإعلاميين، ومجالس الطلبة في الجامعات؛ من أجل التعريف باللجنة النسوية وأهدافها وتطلعاتها، ورصد الآراء والتوقعات من هذه اللجنة، وفرص تأثيرها على جهود المصالحة.
- تنظيم وقفة أسبوعية وتحويلها، لاحقاً، إلى حراك جماهيري ضاغط من أجل إنهاء الانقسام، والتأكيد على أن اللجنة تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف، وتدعو إلى المساواة والعدالة وتطبيق القانون، وإعادة توحيد النظام السياسي، وردم هوة الانقسام.
- تقوم اللجنة بحشد جهود النساء وتركيزها على أهمية إنهاء الانقسام في الضفة وغزة، عبر تصميم حملات إعلامية مؤثرة وضاعطة توعوية وموجهة نحو القاعدة الجماهيرية في عموم المحافظات تؤكد على أهمية إنهاء الانقسام كضرورة وطنية ومصالحة عامة تخدم الفئات كافة، ولأسيما النساء، ودعوة قادة الفصائل إلى إعادة الاعتبار إلى ملف الانقسام، وإدماج النوع الاجتماعي في فرق/لجان المصالحة الرئيسية على مستوى الفصائل، من خلال التركيز على إظهار القضايا التالية:

1. إظهار الضرر من وجهة نظر النوع الاجتماعي؛ أي الضرر الحاصل على الأسر والعلاقات داخلها بين النساء والرجال، وتأثير ذلك على الأطفال الذين يعانون، ويشهدون على آثار الانقسام؛ سواء من خلال حرمانهم من رؤية أحد الوالدين، أو من خلال اجتنابهم من بينهم ومن بين أصدقائهم وباقي عائلتهم الممتدة.
2. أهمية إظهار الأضرار التي لا يتم عادة التطرق إليها؛ مثل الابتزاز الجنسي، والآثار النفسية التي تترافق مع القهر النفسي الذي تعاني منه النساء بسبب تهجيرهن، أو طلاقهن، أو حرمانهن من أطفالهن.
3. توضيح حقيقة أن لا مكاناً فعلياً للنساء ليلجان إليه بدءاً من عدم الوصول إلى شرعية هذه القضية، وبالتالي أهمية التركيز على إظهار أهمية القضية وأبعادها، والسعي إلى إعطائها شرعية لتصبح على أجندة الأحزاب (أو بعضها على الأقل)، وبعض المشرعين والإعلاميين وصناع القرار والمؤسسات المحلية والدولية ذات العلاقة، وذلك من خلال استخدام برنامج أو أكثر، و/أو من خلال حملة تظهر القصص/الأضرار الحقيقية.
4. يتبع إعطاء الشرعية، العمل على توفير خدمات خاصة ومستحدثة للنساء المتضررات من خلال خط دافئ، أو مكان خاص يعلمن أنه متاح لهن بأمان،

وأخرى مندمجة مع الخدمات القانونية والاجتماعية التي تقدمها مؤسسات قائمة.

5. التشديد على دور مؤسسات حقوق الإنسان وإظهار الانتهاكات التي تعاني منها النساء (والأطفال) من منطلق حقوقي، ودعوة مؤسسات دولية إلى العمل، كل في مجالاتها، مع المؤسسات الفلسطينية لوضع القضية في مجراها الحقوقي.

- تنظيم مؤتمرات وطنيين في الضفة وغزة من أجل إبراز الأضرار التي لحقت بالمجتمع الفلسطيني جراء الانقسام، والتحديات المجتمعية والسياسية والاقتصادية التي تحقق بمستقبل الأسر الفلسطينية، والنساء تحديداً، والتأكيد على أهمية دور اللجنة النسوية في مراقبة وتقييم اللقاءات التي تجري لإنهاء الانقسام.
- إطلاع الرئيس محمود عباس، ورئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، وقادة الفصائل واللجان المشاركة في لقاءات المصالحة، على خطة العمل والخطة الاستراتيجية للجنة النسوية الموازية للجان المصالحة، بما يضمن انضمام اللجنة للقاءات المصالحة، وتحقيق أهدافها، ورؤيتها، ورسالتها.
- السعي نحو متابعة لقاءات المصالحة وتقديم أوراق وآراء ومواقف تجاه القضايا المطروحة على طاولة المصالحة، ومحاولة الضغط والتأثير على صناع القرار بشأن قضايا النوع الاجتماعي.



## المصادر والمراجع

البطنيجي، عياد (2011). "الانقسام الفلسطيني هل هو انقسام سياسي أم اجتماعي"، رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية -مسارات، انظر:

<http://bit.ly/2lExuXf>

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2016). "الإحصاء الفلسطيني يعلن النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة للربع الأول 2016"، رام الله -فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2mbysbo>

الدخيل، خالد (2007). "بروز الدور السعودي في إطار النظام العربي الراهن"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله - فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2ltMbKy>

شمعون، هداية (2010). "دراسة أثر الانقسام الداخلي والحصار على العلاقات الأسرية والاجتماعية في قطاع غزة"، تقارير، غزة-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2ltR9ag>

عبد الرحمن، عماد (2016). "تقرير نضوب السعادة لدى الغزيين نتيجة تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والنفسية"، تقارير الحياة الجديدة، رام الله-فلسطين، انظر:

<http://bit.ly/2lmCgYR>

عواد، عودة (2011). "إشكالية العلاقة بين فتح وحماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين"، دراسة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، انظر:

<http://bit.ly/2kKKZ8k>

كساب، سماح (2016). "الانقسام الفلسطيني في عامه العاشر – مأسسة تتعمق"، تقارير، رام الله-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2IKoXlQ>

الداوي، مصطفى (2012). "الانقسام مفسدة للأخلاق"، مقالات دنيا الوطن، غزة-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2kKPKPr>

مركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" (2012). "نتائج استطلاع "أوراد" بتاريخ 24 آذار 2012"، تقارير، رام الله-فلسطين: <http://bit.ly/2oxdZ0N>

مركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" (2013). "نتائج استطلاع "أوراد" في شهر تشرين الثاني 2013، تقارير، رام الله-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2kYpw7t>

مركز العالم العربي للبحوث والتنمية "أوراد" (2016). دراسة نظام العدالة غير الرسمي والنوع الاجتماعي في الضفة الغربية. "أوراد" وجميعه المرأة العاملة للتنمية، (غير منشورة)، رام الله، فلسطين.

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2003). "حالة الوضع القانوني للمرأة في منظومة الأحوال الشخصية المطبقة في قطاع غزة مقارنة مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"،

سلسلة دراسات (35)، غزة-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2oiHnRn>

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان (2009). ورقة موقف: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان يتحفظ على كل التشريعات الصادرة في ظل الانقسام، وثائق، غزة-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2m5mEXv>

مركز الميزان لحقوق الإنسان (2017). إحصائيات حول قضايا حقوق الإنسان، نسخة موثوقة ومختومة من مركز الميزان (غير منشورة) متوفرة لدى فريق "أوراد"، رام الله-فلسطين.

مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية (2009). نص الورقة المصرية للمصالحة بين فتح وحماس، وثائق، غزة-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2m6JQsk>

معهد الحقوق (2012). دراسة "الحالة التشريعية في فلسطين 2007-2012: الآليات، والآثار، والحلول"، جامعة بيرزيت، رام الله-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2oSo4qv>

معهد الحقوق (2013). [قانون التعليم الجديد: آثاره وتحدياته على الواقع الفلسطيني](http://bit.ly/2pdNor8)، لقاء قانوني في جامعة بيرزيت، تقارير، رام الله-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2pdNor8>

موقع إذاعة راية أف إم (2012). "فلتان أمني وارتفاع في نسبة الجريمة والفساد في غزة"، تقرير على راية أف أم، رام الله-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2mbxEDs>

موقع الجزيرة (2006). نص وثيقة الأسرى الفلسطينيين للوفاق الوطني، تقارير، الدوحة-قطر، انظر: <http://bit.ly/2IKydqa>

موقع الجزيرة (2009). "مرضى غزة يعانون بسبب الانقسام الفلسطيني مرتين"، تقارير، الدوحة-قطر، انظر: <http://bit.ly/2nzisCK>

موقع الجزيرة (2016). "القوة التنفيذية"، وثائق، انظر: <http://bit.ly/2m6GIII>

موقع الحدث (2015). "مجلس الوزراء يقرر تعديل رسوم التقاضي عشرة أضعاف"، تقارير، رام الله-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2bwhFt4>

موقع الكرامة برس (2015). "حماس من المقاومة إلى الانقلاب، اليوم تتجدد الذكرى"، تقارير، غزة-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2IEvBtB>

موقع سما نيوز (2011). "شباب غزة يطالبون خلال تظاهره لهم "عباس وهنية" بالوحدة الوطنية"، تقارير، غزة-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2qBLRi0>

موقع شاشة نيوز (2014). "قراءة في مسودة قانون العقوبات في غزة"، تقارير، رام الله-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2p0eNyC>

موقع فلسطين اليوم (2011). "الانقسام الفلسطيني .. تسلسل زمني"، تقارير، غزة-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2ltXnXK>

موقع فلسطين اليوم (2013). "الضفة: 22 قضية خلع بأقل من 4 أشهر.. و16% نسبة الطلاق"، تقارير، غزة-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2oIC0lp>

موقع وكالة "معا" الإخباري (2009). "8 ضحايا في 6 جرائم- القتل على خلفية الشرف.. استغلال للقانون وسطوة المجتمع"، تقارير، بيت لحم-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2maL2HI>

هنية، حازم (2009). دراسة "وفيات الأنفاق .. حقوق ضائعة"، تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2q1cdGb>

هيومان رايتس وتش (2008). "الاقتال الداخلي انتهاكات فلسطينية في غزة والضفة الغربية"، تقارير، رام الله-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2kYn3tl>

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2007). "وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية"، التقرير السنوي الثالث عشر، رام الله-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2qsOK1s>

وكالة وطن للأنباء (2015). "حماس شرعت 47 قانوناً وحكومتها أصدرت 2446 قراراً خلال 7 سنوات"، تقارير، رام الله-فلسطين، انظر: <http://bit.ly/2m1Yzjs>

## ملحق (1)

### دليل الأسئلة التوجيهية

#### أولاً. مقدمة:

- تشمل توصيفاً عاماً حول الدراسة، وتوضيحاً حول الهدف من إجراء المقابلة، والمحاور التي سيتم إثراؤها والتركيز عليها أثناء اللقاء.
- المعلومات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة (مكان السكن، المنطقة الجغرافية، العمر، الوظيفة الحالية).
- ملاحظة مهمة للباحث: الرجاء التأكيد للمبحوث أننا نتحدث عن الانقسام وأثره، ولا نريد إقحام أي قضايا أخرى ليست ذات علاقة بالانقسام.

#### الأسئلة لكل المستهدفين في الضفة وغزة

- بشكل عام، كيف أثر الانقسام بين حركتي فتح وحماس على أسرته وعائلته بشكل عام (زوجك، أبنائك)؟ على العلاقة مع الجيران أو الأصدقاء؟ وكيف أثر على حياتك أنت شخصياً؟
- هل تغير الجو العام لأسرتكم بسبب الانقسام (كالإحباط، أو الكآبة، أو الغضب، أو سوء العلاقات العاطفية ... إلخ)؟ هل تغير جو الحارة أو المنطقة التي تسكنون فيها؟ هل ازدادت الشجارات أو تغيرت التكتلات أو هناك علاقات قائمة على مصالح حزبية؟
- ما هو التغيير الذي حصل لك مقارنة مع قبل وأثناء وبعد الانقسام بمختلف القضايا (السياسية، أو الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، أو الأمنية، أو التعليم، أو الصحة، أو حرية الحركة، أو حرية التعبير عن الرأي، أو حرية العبادة)؟ وهل هناك جوانب إيجابية أو سلبية سببها الانقسام لك شخصياً؟
- ما هو التغيير الذي حصل على منطقتك أو المجتمع ككل مقارنة مع قبل وأثناء وبعد الانقسام بمختلف القضايا (السياسية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو القانونية، أو الأمنية، أو الحريات ... إلخ)؟
- سؤال للمتابعة: هل لاحظت تغيرات في الممارسات في الشارع، اللباس، منع الحريات، منع الحركة، فرض الرقابة على الممارسات الذاتية، ظاهرة تعدد الزوجات، أو فرض الجلباب، أو التحكم بقصات الشعر، وأماكن الترفيه ... إلخ)؟
- هل تشعرين بالأمان على نفسك وأسرتك بعد الانقسام؟ ما هي المخاوف التي تهددك أو تهدد أسرتك؟
- هل ظهرت ممارسات جديدة تمارسها الحكومة في منطقتكم نتيجة الانقسام؟
- بشكل عام، هل أنت أكثر أم أقل ثقة بالقانون ونظام القضاء السائد في منطقتكم بعد الانقسام؟ وهل سمعت بالتعديلات على قانون العقوبات؟ إذا نعم، ما رأيك بهذه التعديلات؟
- في أسرتك، هل تغير دورك ودور زوجك بسبب الانقسام؟ كيف؟ وماذا حدث؟
- كيف تعرفين عن نفسك (الهوية) قبل وأثناء وبعد الانقسام؟ هل هويتك تغيرت (سياساً، اجتماعياً، ثقافياً ... إلخ)؟

- هل أراؤك السياسية والاجتماعية والاقتصادية مشابهة لآراء زوجك أم أن لك آراء سياسية أخرى؟ وهل يحدث بينكما نقاشات حول قضايا الانقسام؟ وكيف يسير النقاش؟ وهل تغيرت نظرة زوجك إليك بسبب آرائك السياسية؟ وهل يقوم بتصرفات تزعجك؟
- هل أنت أو أحد أفراد أسرتك متضرر من الانقسام؟ كيف؟ ولماذا؟ (هل حدث عنف أو اقتتال أو طلاق أو قطع للأرحام ... الخ، بسبب الانقسام؟)
- هل يمكن القول إن لك دوراً مهماً في التخفيف من آثار الانقسام عليك أو على أسرتك؛ مثلاً: كتجنيب أسرتك أي اقتتال أو صراع وربما قضايا أخرى، إذا حدث، كيف ذلك؟ وماذا حدث؟

### ثالثاً. أسئلة إضافية وحصرية لسكان قطاع غزة

- نتيجة للانقسام الفلسطيني، هل تعرضت أنت أو أحد أفراد أسرتك لما يلي (الباحث: استفسر من المبحوث .. كيف؟ ولماذا لكل بند؟):
  1. التهديد بالقتل أو إصدار أمر بالاعتقال على أيدي حكومة غزة.
  2. قضايا الحريات الشخصية (كمنع الحركة، الحجاب، النارجيلة، حرية العبادة، المشي في الطرقات أو على البحر، التحقق من هوية الأزواج إذا تمشى الزوج وزوجته في الشارع ... الخ).
  3. منع التحويلات الصحية داخل قطاع غزة أو خارجها.
  4. قطع الخدمات العامة (الكهرباء، الماء، تعبيد الشوارع، والإنارة ... إلخ).
  5. منع العمل في الوظائف الحكومية، أو أي ممارسات أخرى لها علاقة بالحكومة.
  6. سوء العلاقة بين أبناء الأخوة أو بين أبناء الأصدقاء بسبب الانقسام.
  7. عدم القدرة على التعليم في المدارس بسبب الانقسام (وربما بسبب إغلاق المعابر أو عدم وجود تصاريح، والمنع الأمني من الخروج من غزة).
  8. إغلاق المحال التجارية أو الشركات بسبب الانقسام
- هل زوجك أو زوج صديقة أو قريبة لك مستنكف عن العمل بسبب الانقسام (صراع فتح وحماس)؟ إذا نعم، لماذا؟ وما هي القصة؟
- إذا نعم مستنكف، أرجو الإجابة بالتفصيل عن الأسئلة التالية:
  1. هل الزوج لا يزال عاطلاً عن العمل في الوقت الحالي؟ وهل مزاجه متعكر دائماً؟ وعادة ما يكون هذا الزوج وحيداً ولا يكلم أحداً؟
  2. أسرة هذا الزوج تعيش في تعاسة وكآبة دائمين؟ والزوج المستنكف أصبح مسؤولاً عن الأعمال المنزلية، والزوجة تنفق على الأسرة؟
  3. العلاقات العاطفية بين الزوجين أصبحت أكثر سوءاً.
  4. عادة ما يقوم الزوج بضرب زوجته أو أبناءه؟ عادة ما يقوم الزوج بشتم زوجته أو أبناءه؟

### الحلول والمقترحات:

- برأيك، ما هي القضايا الخلافية بين حركتي فتح وحماس؟
- ما هي القضايا التي من وجهة نظركم ذات أولوية ويجب طرحها على أجندة المصالحة بين فتح وحماس؟

- برأيك، كيف يمكن إنهاء الانقسام بين حركتي فتح وحماس؟ هل يمكن أن يكون للنساء دور مهم في إنهائه؟ كيف؟ وبأي الوسائل والأدوات؟

## 5. المشاركون في المقابلات المعقّمة والورش المركّزة والحالات الدراسية:

سيقوم "أوراد" باستخدام منهجية متعددة للوصول إلى النساء المتضررات من الانقسام الفلسطيني من خلال ما يلي:

1. مراجعة الدوائر الحكومية (وزارة التنمية الاجتماعية، والشؤون المدنية، والخارجية، والصحة ... الخ).
2. مراجعة المؤسسات العاملة في قضايا المرأة (مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وطاقم شؤون المرأة، وجمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ... الخ).
3. الحصول على أسماء من وسائل الإعلام المتخصصة بقضايا المرأة كفلسطينيات وراديو نساء أف أم.
4. الحصول على أسماء من الصحفيين في الضفة وغزة.

## ملحق (2)

### الحالة الدراسية الأولى (أم قتل ابنها بدم بارد: صعوبة الإصلاح والتعويض والسلم المجتمعي)

#### مقدمة

هذه حالة تمثلها امرأة، وهي أم لستة أفراد من قطاع غزة، وهي واحدة من النساء المكلمات والأشد ضرراً من الانقسام. وتحملت الأم معاناة فقدان ابنها الذي قتل في إحدى ليالي الانقسام الظلماء، كما حرق منزلها ومنازل أبنائها المتزوجين، وسرقوا ونهبوا بطريقة بشعة. وقد لاحظ الباحث الميداني أن هذه العائلة الأكثر توتراً وغباً على ما جلبه الانقسام على أحوالهم الاجتماعية والنفسية.

تمثل حالة هذه المرأة صورة شخصية لما تعانيه النساء في قطاع غزة تحديداً جراء الانقسام الدامي بين حركتي فتح وحماس. فقد أدت أحداث الانقسام إلى فقدان هذه الأم حياة ابنها، الأمر الذي تسبب بصدمة اجتماعية ونفسية بالغة القسوة لدى الأم وأفراد عائلتها، حيث تولدت لدى الأم رغبة جامحة في الانتقام من أفراد حماس، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

1. نقض أفراد حماس للوعود التي قطعوها على أنفسهم بعدم أذية العائلة، ولكن النتيجة أنهم قتلوا ابنها بدم بارد.
2. قتل أفراد حماس صديقهم الذي كان له فضل كبير عليهم سابقاً.
3. حرق أفراد حماس منزل صديقهم ومنزل أمه وأخوته ومركباتهم ونهبوا أموالهم وحلي نسائهم، والسلاح، والأثاث، وتم التعامل معهم على أنهم أعداء "كاليهود".

تصف المرأة ما حدث غير مصدقة أن من يقوم به هو فلسطيني:

"حماس اقتحمت بيوتنا الساعة 12 في الليل. أولادي كانوا نائمين في دورهم. دخلوا علينا رجال مسلحين كأنهم جايين يحاربوا إسرائيل. أجا أول شيء الضابط المسؤول معهم عاهدنا بعهد الله، إنه يوخذ إبتاً سالم غانم، ويرجعه مثل ما أخذه. كان الجو بارد "في المربعينية"، لما نزلوا كل أولادي وربطوهم وأخذوهم بعيد عنا كثير، وأنا ونسوان أولادي نزلولنا وأبعدونا عن البيوت في جهة ثانية.

حتى الأولاد الصغار لملموهم، وقالوا لي واحد من حماس: بدنا نعدمهم ... وكان في لي حفيد معه رضاعة فيها حليب، أجا واحد من حماس أخذها منه ورمها ع النار. حكيت له شو ذنب الولد الصغير؟ حكالي بدنا نعدم كل واحد من هاي العيلة عشان ما يضل فيهم حدا. وحط البارودة في صدر الولد وحكالي أقتلك إياه، وأورجيكى كيف. أنا هجمت كنت بدي أحمي الولد قام حط البارودة بصدري!

أما الزلام كلهم كانوا مغمى على عيونهم وانضربوا وانشبحوا، وكمان زوجي رجل كبير بالنسن صار معه هيك. أنا وزوجي كنا نفكر إنو كل أولادنا مع بعض، ولكن اكتشفنا إنو في واحد مفقود، وبعد ما روحوا اكتشفنا إنهم قاتلينه على باب

داره. أنا عرفت بالخبر من ابني اللي هارب في مصر، اتصل عليي بسألني عن أخوه طبعاً أنا صرت أصرخ زي المجنونة لما عرفت إنه انقتل أول ما شافوه.

توضح هذه الحالة كسراً لمحرمات مجتمعية وإنسانية لم تكن قبل الانقسام، فلم تكن تعتقد الأم أن أصدقاء ابنها (أفراد حماس) سيقتلونه لأسباب تتعلق بالانتماء الحزبي والتنظيمي على خلفية الانقسام، لأن الانطباع المسبق أن هؤلاء أصدقاء قاتلوا معاً الاحتلال في السابق. كما أن هذه الأسباب انعكست في تبديل الأولويات الوطنية للأُم وأفراد أسرتها، فلم يعد الاحتلال هو الشغل الشاغل للأسرة، بقدر رغبتهم في الانتقام من قاتلي ابنها، كما أنها لم تكن تتوقع أن يقوم بنو جلدتها بحرق وقصف منزلها ومنازل أبنائها بالـ "آر بي جي"، وتتهب ممتلكاتها كما لو أنها غنائم حرب. إن أضرار الانقسام البشرية والمادية تترك أثراً طويلاً المدى على حياة الأسر:

بعد كم ساعة إرجعنا لاقينا النار مولعة في بيوتنا، وأخذوا المصاري والذهب والسلاح والكمبيوترات، وفوق هيك حرقوا سيارة بشتغلوا عليها أولادنا للشؤون محملة طحين، وباص مرسيديس "فيتو" جديد حرقوه. ودار ابني كان معشها بأثاث جديد كله، أخذوا وصاروا ينقلوا فيه على الجامع، وأخذوا كل أغراض الدار، حتى اللحمة اللي بالثلاجة أخذوها. وما كفاهم هيك لسا، صاروا يضربوا بيوتنا بالـ "آر بي جي"، وفي منهم صاروا يرموا مقاليع مولعة نار، فحرقوا دورنا كأنهم هاجمين على اليهود.

المحزن إني شفت واحد من حماس ساجد على الأرض وأنا بقول للحماسوي إنت ليش سجدت، هان إيش بتفكرنا، يهود ومارق المستوطنة، لهو بقولي إنتو لسا أكثر من يهود، أكثر يعني حس حالو محرر منطقة.

الغريب إنو إلي عملوا فينا هيك من عناصر من حماس، كانوا مطلوبين للسلطة والاحتلال، وكانوا أصحاب أولادي ... كنا دائماً انخبهم أنا وزوجي وأولادي، وكان زوجي يروح يطلعهم من سجون السلطة بحكم علاقته ومعارفه هناك ... ودائماً كان زوجي يقولهم مهما صار إحنا أولاد شعب، ومش لازم نتفرق، ولازم نسامح بعض، حتى زوجي وأولادي ما كان عندهم فرق بين ابن حماس أو ابن فتح، أو شعبية أو غيره ... ولكن شكلوا على الفاضي ... أنا بستغرب إنو إلي كنا نساعدهم عملوا فينا هيك.

إحنا بنفس الليلة أجا علينا ناس من كل مناطق غزة من حماس عشان يتقاسموا أغراضنا .. وكأنه إحنا سبايا وغنائم وبدهم يوزعوا الغنائم على بعض، ولكن كل هدول ما وجعني وكسرني بقدر جبراني اللي كانوا واقفين مع تاعون حماس.

بنفس الليلة، قبل ما يعملوا هيك معنا، كان زوجي مصلي العشاء مع تاعين حماس، وكان في هناك مؤتمر للصلح بين العائلات اللي صار معها مشاكل من حماس. حماس في الجامع أعطوا الأمان لكل الناس، وقدموا وعود إنو لازم نشيل الحواجز اللي بين الأحياء، وإحنا بعد ما صدقنا قاموا بنفس الليلة بالهجوم علينا.



لقد كانت لهذا الحدث الجلل انعكاسات نفسية خطيرة طويلة المدى، فعلى الرغم من مرور نحو 10 سنوات على هذه الحادثة، فإن نظرة الأم نحو هذا الحدث كأنه بالأمس، كما أن نظرتها تغيرت، بشكل كبير، حيث أصبحت أكثر سوداوية تجاه الأهل والأقارب والحيران والمجتمع المحيط النافر للجميل. كما أصبحت الأم أكثر عدوانية ورغبة في القتل والتهديد لكل أفراد حماس في أي وقت، كما أنها لن تخجل من طرد أي فرد مقرب من حماس مهما كانت الصلة به وثيقة، ما يشير بوضوح إلى أن هذه الأم لم تعد تثق بأحد، وتعيش وحدها مع زوجها وأبنائها فقط، ولا ترغب في الاندماج بقضايا المجتمع المختلفة.

إحنا بعد هذا الحدث انقطعت علاقتنا بكل الجيران إلي حوالينا، وإحنا مش رح انسامحهم ... وما رح نسامح إلي قتل ابنا لحد ما نقتله ... وكثير أجا علينا جاهات عشان نصلح وإحنا ما رح نصلح إلا لحد ما نقتل إلي قتل ابنا حتى لو صار مصالحة، أو غيره بين فتح وحماس، إحنا مش رح نسامح لحد ما نوخذ ثارنا .

أجت علينا جماعة إصلاح آخر مرة عشان يخلوا زوجي ويصلح، ولكن أنا صرخت من جوا لو يجي هنية على داري إلا أطخه وأطخ اللي معه، أنا ما بدي صلح. هذا الحكي ما بعني إنو أنا بدي أزيد المشاكل .. لا .. في كثير مواقف كنت أوقف بوجه زوجي وأولادي إنهم يتعاملوا مع أي استفزاز بعصبية وزعل .. وأهدبهم وأحكيلهم إنو البدوي بعد ما مر 40 سنة على ثار أخوه حكالهم استعجلت . وإحنا أي حدا كمان صار حماس من الأهل أو الجيران أو الأصحاب مانعينو يدخل بيتنا، ولما يجوا على الدار أنا بطردهم وما بدخلهم .. ما بقبل حدا من حماس يخطي عتيتي.

من زاوية ثانية، لقد كان لمقتل الابن أزمة اجتماعية لاحقة، فزوجة المقتول عندما علمت بأن هجوم حماس معد له بشكل مسبق، وأن والدها وأخاه كانا على معرفة به، جعلها تشعر بأنهم شركاء في قتل زوجها، ومن أجل ذلك، فقد رفضت العودة إلى بيت أهلها، لأنها لا ترغب في رؤية من قتل زوجها، ما دفعها إلى الزواج من شقيق زوجها، طبعاً وبمساعدة والدتها زوجها، الأمر الذي أحدث خلافاً أسرياً وتفككاً جديداً على مستوى الأسرة النووية بين الزوجة الأولى وزوجها الذي تزوج من زوجة أخيه المقتول. وهذا الموضوع يجعل الأم تقوم بدور الوسيط مع زوجها من أجل إنهاء هذه الأزمة.

عنا مشكلة كبيرة صارت بعد ما انقتل ابنا إنو زوجته رفضت ترجع لأهلها، لأنو أبوها وأخوها كانوا بعرفوا إنو حماس رح تهجم علينا، فزوجي قام بتزويجها من ابني الثاني إلي هو أصلاً متزوج. فزوجة ابني حردت وبدها الطلاق ... وزوجة ابني المقتول صارت بين نارين هل تتطلق عشان ترجع عند أهلها، وهي ما بدها تشوفهم أو اضل مع زوجها الحالي واصل زوجته حردانة وبدها الطلاق ... وأنا كمان ما بدي إنها ترجع عند أهلها، لأنو ما بدي أولاد ابني اللي انقتل يتربوا في حضن إلي قتل أبوهم".

وننتيجة لذلك، فإن الأم تقوم بأدوار جديدة جراء الانقسام، فهي تهتم برعاية أحفادها الذين يفقدون آباءهم (المقتول، والهارب إلى مصر)، كما أنها تقوم بتهدئة أبنائها عندما يتعرضون لابتزاز أو أذى من أفراد حماس أو أفراد المجتمع.

### ملحق (3) الحالة الدراسية الثانية

#### (أم حرمها الانقسام من سماع صوت أبنائها)

هذه حالة امرأة من الضفة الغربية، تزوجت من رجل من قطاع غزة وأنجبت منه طفلين. لم يتجاوز زوجها خمسة أعوام. فمنذ ذلك الوقت وحتى الآن، لم تسمع هذه الأم صوت طفلها، حتى أنها حرمت رؤيتهما على الصور. وعندما حصلت الأم على قرار يمنحها حق الضم الشرعي للطفلين، تم تعطيل تنفيذ القرارات الذي ترافق مع حدوث الانقسام السياسي وانفصال القطاع عن الضفة، ما ساهم في مضاعفة معاناتها. ومنذ وقوع الانقسام، لا تزال الأم تحلم في احتضان طفلها، أو حتى رؤية صورهما، أو الاتصال بهما، وهذا ما لم تتمكن من تحقيقه حتى الآن، على الرغم من الجهات/القيادات الفلسطينية والعربية التي تدخلت لأجل إنهاء قضيتها.

وتصف الأم حالها مع الانقسام بالقول:

"الانقسام مزقني كفلسطينية ... وأكد مزق كل شي حلو بحياتنا كشعب. وأنا أثر علي كثير، ولحد هلا ما تمكنت من 12 سنة أشوف أولادي، وأنا بتمني أحصل على صورة إلهم، أنا ما بعرفهم أبداً، ولا بعرفوا شكلي ... وما بعرفوا شي عني أبداً ... كثير مؤلم لمرأة فلسطينية المفروض تكون معرزة ومكرمة لأنها صاحبة قضية، وقدمت تضحيات في حربها مع الاحتلال، ما تقدر تنحل مشكلة بسيطة إلهها مثل هيك. للأسف مسؤولينا حولوا قضيتي لقضية أكبر من الاحتلال، وهاد شي مخجل ...".

وليس خافياً ما تدلل عليه تجاعيد وجهها وعيناها الغائرتان من عناء وبكاء شديدين على ما أوصله الانقسام لها من أضرار. كما يصف الباحث حالتها. ويزداد بؤس هذه المرأة كلما وضعت نفسها مكان أولادها الذين قد يرغبون في التعرف على أمهم، أو قد يتساءلون عن ذنبهم بشأن خلاف الأم والأب الطليقين، الذي كان بسبب العنف الذي مورس بحق هذه الأم كنتيجة رئيسية للطلاق:

"النساء كثير إلي بعانوا من العنف بشتى أنواعه وأشكاله، وأنا هذا سبب طلاقي من زوجي ... ولما يكون بيني وبين طليقي خلاف وانتهت القصة بطلاق، شو ذنب الأولاد إنهم يدفعوا الثمن، يعني هلا هُمي ما بعرفوا أمهم شو ذنبهم؟!".

تمكن طليق هذه المرأة من جر القضية إلى مربع الانقسام السياسي بما يخدم بقاء أولاده معه، عبر الاستفادة من عدم تنفيذ القرارات القضائية الصادرة من محاكم الضفة على قطاع غزة. ونجح في تحويل قضية خلاف أسري إلى قضية سياسية بحثة، باستخدامه نفوذه مع بعض الجهات. وبالتالي، تم اعتبار الأم سياسياً تتبع لحكومة الضفة وحركة فتح؛ كونها من هناك، مقابل الأب والطفلين الذين يتبعون للقطاع وحركة حماس. وعلى الرغم من ذلك، فقد توجهت الأم إلى مجموعة كبيرة من القيادات الفلسطينية في الضفة وغزة، بل وعرضتها على قادة فلسطينيين وعرب في الخارج، لدرجة أنها خاطبت جامعة الدول العربية، ولكن دون جدوى، ما يشير إلى أنها بذلت جهوداً مضنية نفسياً واقتصادياً، وما زالت تنتظر:

"على أي أساس اعتبروا إنو أنا من الضفة الغربية وبتبع سلطة فتح، والأولاد والأب من غزة، إذن هذول الأولاد غزيين، في ممنوع ما رح يسمحولي أطلعهم للضفة الغربية بحكم الانقسام، وإنهم تابعين لحماس ... أنا لما شفت هيك، رُحت قابلت إسماعيل هنية شخصياً، وقابلت خالد مشعل في سوريا في مكتبه، ورحت على قيادات حماس في بيروت، ودخلت وساطة من الإخوان المسلمين أكثر من مرة، وسافرت لمصر، ووصلت الموضوع للجامعة العربية .. وعلى الفاضي".

لقد ذهبت الأم إلى قطاع غزة بعد طلاقها، وعاشت هناك أكثر من عام ونصف كي ترى أطفالها. واستجدت من أجل ذلك، كل القيادات السياسية والمحلية التي يعيش فيها، أهل طلقها، ولكن دون نتيجة. على مدار بقائها هذه الفترة في غزة، كانت في كل يوم تحلم برؤية أبنائها، ما أجهدا نفسياً؛ فكانت كلما ذهبت إلى مركز الشرطة من أجل الالتقاء بأطفالها، تجلس وتتخيل هذه اللحظات:

"قعدت سنة ونص في غزة، محصلتش زيارة في مركز شرطة لولادي ... ما سمحولي أشوفهم طول هديك الفترة اللي قعدتها، حتى أتخيل إني أشوفهم، وكل مرة أروح ما أشوفهم، وأضل أتخيل إني التقى فيهم ... وبتذكر مليح قديش كانت هاي الفترة قاسية وصعبة".

وأصبحت معنويات هذه الأم في الحضيض عندما نفذت إسرائيل عدوانها على قطاع غزة العام 2012، حيث سعت الأم، بكل الطرق، إلى رؤية أبنائها، وكانت تخشى أن يصيبهم مكروه جراء الحرب، وحتى في تلك الأثناء كانت تطلب من قائد الشرطة أن يأتي بهما حتى ولو من بعيد كي تراهما، وتتأكد أنهما بخير، ولكنه لم يفعل، فعاشت عاماً ونصف في غزة كلها خوف وحزن، حيث تقول:

"لما كنت في غزة كانت فترة الحرب من كل الجهات، من البحر الزوارق عم تضرب، ومن البر دخلوا، ومن السما عم تضرب بغزة، والقصف ... كنت أتصرف شوي بمشاعر إنو أنا بدى أبحث عن ولادي، هل هم أحياء؟ هل هم جرحى؟ هم شهداء؟ ما طمنوني حتى طلبت من مدير الشرطة إنو حتى لو من شارع بعيد يمرق الأولاد أشوفهم .. وأنا في مكتبه وعلى الفاضي، ما ضل حدا إلا إترجيتو إني أشوف أولادي، وما في أمل، وهذا الشيء بخلي الواحد من داخله يضل مستاء .. إحنا حاقدين على بعض لهدرجة".

هذه الفترة التي مكثتها في قطاع غزة تعكس مدى أحوالها النفسية الصعبة، وعيشها في وحدة وعزلة هناك، فلم يكن لديها أقارب، وحتى القيادات/الجهات السياسية هناك لم تقف معها، فقد تعرضت لسيل من الانتقادات على وجودها في القطاع، فمثلاً: اعترض بعض المسؤولين على مبدأ قدوم امرأة مطلقاً وحدها (دون رجل أو محرم) من الضفة إلى غزة، وعندما نجحت في إقناعهم بسبب وجودها، طُلب منها توفير مبلغ 10 آلاف دينار كرصيد وضمانة بنكية لتنفيذ القرار الشرعي القاضي بحضانة أولادها، وقامت بتوفير المبلغ، ولم تحصل على شيء. وإنما طُلب منها شيكاً آخر بقيمة 20 ألف دينار، وهذا لم تستطع توفيره، ما يشير إلى أنها تكبدت خسائر مادية كبيرة. وكان هذه التصرفات تحمل في طياتها جانبين خطيرين:

- ساهم الانقسام في وقوع انتهاكات قانونية وحقوقية خطيرة ضد النساء نتيجة لغياب القانون، ما أتاح المجال للعادات والتقاليد وبعض التفسيرات الخاطئة للدين في فض النزاعات الأسرية، ما يكلف النساء ما لا تطيق، وهذه التصرفات كانت تدعمها حكومة غزة.
- أتاح الانقسام مجالاً للفساد المالي والرشاوى والمحسوبيات.

وتصف الأم هذه الحالة بقولها:

"كيف يعني أنا بدي أسكن وأنا ست وما إلي حد، وأسكن لوحدي، وانتو بتقولوا كيف جبتي على غزه لحالك بدون محرم كانوا يسألوني، يعني المسؤولين ... كيف أنا بدي أسكن بدون محرم بعدها ... يعني أقنعتمهم في سبب وجودي ... ولكن طلبوا مني شيك بنكي بعشره آلاف دينار أردني وأمنتلهم الشيك عن طريق صديقة ناشطة نسوية ... والشيك يعني قابل للصرف برصيد ... وبعدها طلبوا شيك ثاني بعشرين ألف دينار ... فأنا خبرتهم يعني أنا فاتحة مزاد ... أنا مجرد أم بدها تشوف أولادها. يعني أنا حسيت إنو ما بدهم يساعدوا النساء تتمسك بأولادها، وفي نفس اللحظة لو ست تركت أولادها وراحت تزوجت زواج ثاني بعد ما اطلقت، فالمجتمع ما يحترمها ... يعني على الجهتين إذا المرأة تركت أولادها ما بتحترموها، وإذا بدها إياهم ما بتحترموها، شو الحل؟

ولم يتوقف الإحباط النفسي والاجتماعي لهذه الأم عند هذا الحد، إذ تشعر بأن المجتمع ينظر إليها على أنها غير سوية عقلياً، ما يشير بوضوح إلى أن هذه القضية أفقدتها الثقة بنفسها وبنظرة المجتمع تجاهها وبنظرتها هي تجاه المجتمع، ما ينذر بمخاطر نفسية وخيمة مستقبلاً، حيث تقول:

"البعض بنظر لي نظرة إنو هاي قليلة عقل.. بتركض ورا سراب إليها سنين وإنو خلص بكفي، بلشي حياة جديدة واتركي أولادك .. طبعاً بدل ما حدا يدعمني نفسياً .. أنا ما بعمم أنا بحكي عن المجتمع إلي أنا عايشة فيه .. وفي نفس الوقت ناس بتشجعك ومحروقة مثلك بتحسيها، ومنهم وبالعكس بتأسفوا إنو الانقسام وصل لهاي المرحلة".

ويضاف إلى ذلك كله، تشعر الأم بأذى كبير يصلها من أولادها عبر مقربين منهم؛ مفادها أن الأطفال لا يرغبون في لقاء أمهم. ومع ذلك، فإن الأم ترغب في هذا اللقاء مهما كلف الأمر، وذلك لقناعتها بأن طليقها وأهله هم السبب في زيادة حقد الأطفال على أمهم، وعدم رغبتهم في رؤيتها. وهذا ألم نفسي، وعلى الرغم من صعوبته، فإنه حافز للأم كي تلتقي بطفليها، ما يعني مزيداً من الجهد الجسدي والنفسي والاقتصادي لتحقيق هذا الهدف. أما من ناحية الأطفال، فقد أشيعت عقولهم بالكرهية والحقد على والدتهم، وهذا قد ينعكس على انطباعهم على كل الأمهات المحيطة بهم، ما يعني أن أحوالهم النفسية بالغة السوء، وقد تزداد سوءاً مع مرور الوقت:

"... أولادي فهموهم نسوان أعمامهم إنو أنا مخطئة ومغلبة العيلة كلها من الأول ... ولأني فاضحتهم إنني بدي أشوف أولادي، همي بحكوا هدول أولاد العيلة مش

أولادك ... إنتي اطلقتي وانتهيتي من حياتهم ... شوف كيف الثقافة الذكورية الموجودة، فهاد بالنسبة إلهم شيء مزعج. عشان هيك أولادي حقدوا علي في هاهي النقطة إنو أنا جبتلهم الفضيحة ... كيف بقبلوا إنه الطفل ما يشوف إمه ما بعرف، وكيف بزراعوا فيه الحقد والكذب على شي أهمهم ما عملته...".

ويزداد الأسى على الطفلين نتيجة اعتقادهم بأن أهمهم مصابة بالجنون، وهذا الأمر، أيضاً، ينعكس سلباً على نفسية الأم. وقد تمكن زوجها السابق من شراء ذمة طبيب معروف بغزة، يفيد بأن الأم تعاني من الهوس/الاضطراب النفسي أو الجنون، ما يعني أنها غير مؤهلة لحضانة الأبناء. وهذا التقرير لا يستند إلى أي معايير طبية أو إشراف أي جهة معترف بها في ظل الانقسام، ما يعني أن أوضاع هذه الأم ازدادت تعقيداً، والقرار الشرعي الذي تحمله لا يحقق شيئاً طبعاً، هذا مرده غياب قوة القانون:

"العائلة استغلوا الانقسام السياسي وسيسوا القضية بكل قوة، حتى إنهم في بداية المحاكم كانت القضية ماشية بشكل طبيعي ... ولكن اتهموني بالجنون، وإنو أنا عندي مشاكل نفسية، ومش طبيعية، وجابوا تقرير طبي مزور من دكتور معروف في غزة، بعدم أهليتي ... والدكتور ما بعرفني، ولا فحصني، يعني بالفلوس التقرير جابوه ... لو في دولة صحيح، وفش انقسام، وفي حكومة رسمية بفلسطين ماسكة الضفة وغزة، إن كان أنا بقاضية هاد الطبيب على تقريره الكاذب ...".